FRATERNAL ENEMIES

Israel and the Gulf Monarchies

CLIVE JONES & YOEL GUZANSKY

CLIVE JONES

YOEL GUZANSKY

Fraternal Enemies

Israel and the Gulf Monarchies

OXFORD
UNIVERSITY PRESS

المحتويات

الشكر والتقدير 4
ملاحظات بيبلوغرافية 5
تمهيد: السفير البروفيسور إيتامار رابينوفيتش 6
المقدمة: إطار للتحليل 8
النظم الأمنية الضمنية
1.علاقات إسرائيل مع ممالك الخليج: التاريخ والسياق 29
2.إسرائيل والخليج الأدنى: دبلوماسية الدول الصغيرة 44
•عمان: حليف متقلب؟
•قطر: اعتماد متردد؟
•البحرين: اختبار المياه
•الإمارات العربية المتحدة: قوة ناعمة بنصل حاد
•العلاقات الاقتصادية والتجارية مع الخليج الأدنى
3.أكثر من مجموع أجزائه؟ العلاقات الإسرائيلية-السعودية 78
4.مبيعات الأسلحة والمسألة النووية 96
•إسرائيل والممالك الخليجية ومبيعات الأسلحة
•الإمارات والسعودية: فتح صندوق باندورا النووي؟
5.حدود التواطؤ: الحرب الأهلية السورية 123
•إسرائيل والحرب الأهلية السورية
الخاتمة: المصالح المكشوفة والشراكات المخفية 141

الشكر والتقدير

هـذا الكتـاب هـو نتيجـة لعـدد من المناقشـات والحـوارات (وحـتى الجدالات الودية) التي خاضـها المؤلفـون مـع زملاء وأصـدقاء مقـربين على مدى عدة سنوات. على وجه الخصوص، كان لنصائح وإرشـادات نـاحوم أدمـوني، وألان كريـغ، وأنـوش احتشـامي، وإفـرايم هـاليفي، وروري ميلــر، وبيفــرلي ميلتــون إدواردز، وتــوري بيترســن، وإيتمــار رابينوفيتش، ويهوديت رونين، وعموس يادلين دور كبير لا يُقـدّر بثمن. فقــد قــدموا رؤى عميقــة كــان من الممكن أن تغيب عن المــؤلفين وســاعدوا في توضــيح الحجج والتحليلات. نشــعر بامتنــان كبــير لهم جميعًا. وبالمثل، نشكر المراجعين المجهـولين الـذين قـرؤوا المخطـوط بعناية وأبدوا العديد من الاقتراحات القيمة التي ساهمت بلا شك في تحسـين الحجـة. ويعـرب المؤلفـون أيضًـا عن امتنـانهم لصـبر مايكـل دوايـر في دار نشر هيرسـت، الـذي قـدم إرشـادات هامـة لإتمـام هـذا المشروع حتى نهايته، وقد كان ذلك موضع تقدير كبير.

ملاحظات بيلوغرافية

الدكتور يوئيل جوزانسكي هو باحث كبير في معهد دراسات الأمن القومي في جامعة تل أبيب، وشغل سابقاً منصب زميل زائر في مؤسسة هوفر بجامعة ستانفورد خلال الفترة 2016/2017. كما تولى مسؤولية القضايا الاستراتيجية في مجلس الأمن القومي بمكتب رئيس وزراء إسرائيل.

البروفيسور كلايف جونز يحمل كرسي الأمن الإقليمي (الشرق الأوسط) في كلية الحكومة والشؤون الدولية في جامعة دورهام، ويعمل كأستاذ زائر للأبحاث في قسم الدراسات التاريخية في جامعة NTNU في تروندهايم، النرويج.

تمهيد

في الأول من مارس عام 1945، قال الرئيس روزفلت في خطاب شهير أمام جلسة مشتركة للكونغرس: "تعلمت عن مشكلة المسلمين ومشكلة اليهود أكثر من خلال حديثي مع ابن سعود لمدة خمس دقائق، مما كان بإمكاني تعلمه من تبادل اثنتين أو ثلاث دزينات من الرسائل". كان روزفلت يشير إلى لقائه مع الملك السعودي على متن سفينة حربية أمريكية، كوينسي، في منطقة البحيرات المرة بقناة السويس في فبراير 1945 عقب قمة يالطا. سبق اللقاء تبادل للرسائل، حاول فيها ابن سعود إقناع روزفلت بالتخلي عن فكرة دعم إقامة دولة يهودية في فلسطين بنهاية الحرب، وأعرب بصراحة عن موقفه السلبي تجاه اليهود. ولم تكن جهود روزفلت للتوفيق بين دعم واشنطن لفكرة إقامة دولة يهودية في جزء من فلسطين - في أعقاب الهولوكوست، ومع دورها المتزايد في سياسات الشرق الأوسط -دون جدوي. وعلى مدى العقود اللاحقة، أصبح الضغط المباشر من السعودية - عبر شركات النفط الأمريكية، ووزارة الخارجية، وآخرين من المتعاطفين مع القضايا العربية - بُعدًا دائمًا وهامًا في العلاقات الأمريكية-الإسرائيلية. ومن هذا المنظور، فإن الحوار الضمني بين السعودية وإسرائيل وشكوى السعودية لإسرائيل بشأن سياسات الرئيس الأمريكي السابق أوباما في الشرق الأوسط تبدو، بعبارة ملطفة، مثيرة للسخرية.

نشعر جميعاً بالامتنان للدكتور جوزانسكي والبروفيسور جونز على إيضاحهما لنا الطريق الطويل والشاق الذي قطعته العلاقات الإسرائيلية-السعودية، بل وعلاقات إسرائيل الأوسع مع الممالك الخليجية، منذ الأربعينيات. لقد نجحا أيضًا، ضمن مساحة محدودة، في تحقيق توازن دقيق بين سرد قصة العلاقة بين إسرائيل والسعودية، وقصص العلاقات

المختلفة التي بنتها مع الممالك الخليجية العربية الأخرى. هذه العلاقات دقيقة وهشة، والخليجيون اليوم يعلقون أهمية أقل على القضية الفلسطينية مما كانوا يفعلون قبل ثلاثين أو حتى عشرين عامًا، لكن هذه القضية لا تزال تهمهم، وربما تهم عامة الشعب أكثر من النخب الحاكمة. فالأخيرة تشعر بالقلق أكثر من التحدي الذي تمثله إيران والتيارات الجهادية، ومن الانسحاب الظاهري لأمريكا من المنطقة، أكثر مما تشعره من تحدي إسرائيل. ومع ذلك، طالما أن النزاع الإسرائيلي-الفلسطيني مستمر (بل ويزداد تفاقماً)، فإن علاقة طبيعية ومفتوحة ليست واردة. لكن يمكن تحويل النزاع الإسرائيلي-الفلسطيني إلى عنصر أساسي في سياق سياسي ودبلوماسي جديد يلعب فيه الخليجيون دورًا في إعادة إطلاق عملية سلام إسرائيلية-فلسطينية حقيقية. يمكن تحقيق ذلك إذا عرض الخليجيون على إسرائيل بعض مكافآت السلام التي لا يستطيع الفلسطينيون تقديمها، من خلال المشاركة في إعادة إعمار غزة والمساعدة في تحقيق بعض التنازلات السياسية والرمزية التي يمكن للقيادة الفلسطينية الالتزام بها. يمكن لهذه التطورات أن تتلاءم مع رؤية مشتركة أوسع للمنطقة من قبل إسرائيل والدول العربية المعتدلة. ويلزم سياسة أمريكية جديدة وحيوية في الشرق الأوسط ليتحقق مثل هذا السيناريو. يوفر هذا الكتاب أساسًا لمناقشة شاملة لهذه القضايا. لا يزال الكثير دون تغيير منذ الانتقال من إدارة أوباما إلى إدارة ترامب. فقد أوضح الرئيس ترامب بشكل واضح اهتمامه الكبير بعلاقته مع بيت آل سعود، لكن كما أظهر حادثة خاشقجي بشكل مؤلم، يصعب إدارة هذه العلاقة بسلاسة. ومع ذلك، كما أظهرت زيارة رئيس الوزراء نتنياهو إلى عُمان في أكتوبر 2018، هناك احتمال لمزيد من التطور في علاقة إسرائيل مع الخليج.

البروفيسور الفخري، السفير إيتمار رابينوفيتش، جامعة تل أبيب، ديسمبر 2018

المقدمة

إطار التحليل

أصبح هذا الموضوع ثابتاً تقريباً في خطب رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو أمام التجمعات العالمية وفي المقالات التي كتبها للمجلات العالمية. ففي خطابه أمام الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك في سبتمبر 2018، استخدم نتنياهو هذا المنبر لتحذير المجتمع الدولي من الطموحات النووية لإيران وسوء سلوكها المستمر في المنطقة. وذكّر الحضور بأن إسرائيل قد عارضت الاتفاق النووي الإيراني الذي تم توقيعه بترحيب كبير في عام 2015، لأنه أعطى، على حد قوله الدراماتيكي، "الطغاة في طهران" مزيداً من القوة. ومع ذلك، أشار إلى أن للاتفاق النووي، المعروف رسمياً بخطة العمل الشاملة المشتركة (JCPOA)، نتيجة واحدة مهمة لإسرائيل:

> "سيداتي وسادتي، لدي اعتراف مهم: قد يفاجئكم هذا، لكنني يجب أن أعترف أن للاتفاق الإيراني نتيجة إيجابية واحدة، غير مقصودة ولكنها إيجابية. إذ بتقوية إيران، قرب هذا الاتفاق بين إسرائيل والعديد من الدول العربية أكثر من أي وقت مضى، في علاقة ود وصداقة لم أشهدها طوال حياتي، وكانت ستكون غير متصورة قبل بضع سنوات. تعلمون، عندما تكون الصداقات مبنية حول تهديد أو تحدٍ، تكتشفون بسرعة الفرص... إسرائيل تقدر هذه الصداقات الجديدة بعمق، وأتمنى أن يأتي اليوم قريباً حيث تتمكن إسرائيل من توسيع السلام، سلام رسمي، يتعدى مصر والأردن ليشمل جيراناً عرباً آخرين، بما في ذلك الفلسطينيين."

لم يكن لدى الكثيرين أي شك في أن العلاقة الوثيقة والصداقة التي أشار إليها نتنياهو كانت مع عدة ممالك خليجية عربية. فعلى مدى عقد من الزمن، كانت هناك تقارير من مصادر مختلفة تشير إلى تلاقٍ في

المصالح بين إسرائيل والبحرين، ودولة الإمارات العربية المتحدة ، والمملكة العربية السعودية، خاصة فيما يتعلق بالتحدي الأمني الإيراني. لكن مجرد إدراك التهديد المشترك لا يكشف سوى القليل عن الديناميكيات الأوسع التي تشكل مجموعة العلاقات التي أعادت بشكل كبير تشكيل التفكير الأمني في معظم أنحاء الشرق الأوسط. في الواقع، هذه العلاقات، على الأقل من وجهة نظر إسرائيل، تجاوزت السياسة الواقعية لتشمل أشكالاً أخرى من التعاون.

كتب نتنياهو في مجلة ***ذا إيكونوميست*** في يناير 2018، حيث امتدح إسرائيل كنموذج للاقتصاد القائم على المعرفة، قائلاً: "العديد من الدول العربية تنظر الآن إلى إسرائيل ليس كعدو، بل كحليف لا غنى عنه في معركتنا المشتركة ضد الإسلام المتشدد. كما أنهم يسعون للحصول على التكنولوجيا الإسرائيلية لمساعدة اقتصادياتهم. إن التطبيع المحتمل مع الدول العربية يمكن أن يساعد في تمهيد الطريق للسلام مع الفلسطينيين."

خطاب نتنياهو أمام الأمم المتحدة ومقاله في ***ذا إيكونوميست*** عبّرا عن مزيج من المصالح المرتبطة بالقوة الصلبة والتأثير الناعم الذي شكّل بحلول عام 2018 علاقات إسرائيل مع الممالك الخليجية العربية. وقد مثّل ذلك إعادة تشكيل عميقة لكثير من النظام الإقليمي. فمنذ عام 2010، شهد هذا النظام تغيرات شديدة لدرجة زعزعة النظام السياسي الاستبدادي القائم على الدولة، الذي كان يهيمن على الشرق الأوسط قبل الانتفاضات العربية، إلى حد كبير. بالطبع، كانت لهذه التحولات ردود فعل على مجموعة من التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والدينية والطائفية التي تعيد تشكيل المشهد الجيوسياسي في معظم أنحاء الشرق الأوسط.

اختفت اليقينيات التي كان يقوم عليها النظام الإقليمي المستمد من إرث اتفاقية "سايكس-بيكو" التي شكلت نظام الدولة في الشرق الأوسط حول المصالح الاستعمارية السابقة؛ وزال النظام الدولي الذي كان راسخاً خلال الحرب الباردة، عندما كانت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي يتنافسان على النفوذ الإقليمي. ففي مثل هذا النظام، على سبيل المثال، كان من الممكن لدولة مثل مصر في منتصف السبعينيات أن تغيّر حلفاءها، ولكن كان من الواضح نسبياً مكان ولاءاتها الوطنية.

في هذا السياق، كان الرفض التام لإسرائيل ككيان سيادي شرعي من قبل العالم العربي واضحاً. لم تكن أي دولة عربية مستعدة للتعامل علنياً مع إسرائيل، وهو الموقف الذي تم ترسيخه في ما يسمى بإعلان الخرطوم الصادر عن جامعة الدول العربية في نوفمبر 1967، وشمل "اللاءات الثلاث" الشهيرة: لا اعتراف بإسرائيل، لا تفاوض مع إسرائيل، لا سلام مع إسرائيل. ونعلم الآن أنه، خلف هذا الاستعراض الجماعي للعداء الإقليمي، كانت هناك عدة دول عربية، لا سيما الأردن والمغرب، تتمتع بعلاقات سرية مع إسرائيل على مدى عدة عقود. ومع ذلك، كانت شدة هذا الرفض الواسع لإسرائيل في الشرق الأوسط المسلم العربي كافية للتأثير على صناعة السياسات في واشنطن عند اتخاذ قرارات بشأن القضايا الأمنية في الشرق الأوسط.

بعد عام 2011، أصبحت الصورة أكثر تعقيداً. بالتأكيد، كان الرفض الجماعي العربي لإسرائيل الذي تم تكريسه في إعلان الخرطوم قد بدأ بالفعل في التصدع قبل الانتفاضات العربية. فمع توقيع معاهدة السلام مع مصر في عام 1979، تلتها اتفاقيات مع منظمة التحرير الفلسطينية في عام 1993 ومع الأردن في عام 1994، يتضح هشاشة الوحدة العربية فيما يتعلق بإسرائيل. وسرعان ما ظهرت شقوق في أماكن أخرى. ففي حين كان أي شكل من أشكال التعاون العربي-الإسرائيلي لا يمكن تصوره،

بحلول عام 2002، بدأت بعض ممالك الخليج العربي، بقيادة المملكة العربية السعودية، في اتباع نهج دبلوماسي مزدوج المسار: من ناحية، إدانة بناء المستوطنات الإسرائيلية وما يعتبرونه انتهاكات لحقوق الفلسطينيين الوطنية؛ ومن ناحية أخرى، استكشاف المنافع التي يمكن الحصول عليها من خلال الحوار مع إسرائيل حول مجموعة من القضايا الأمنيةفي الماضي، كان يُنظر إلى حل قضية فلسطين كشرط مسبق لأي حوار بين إسرائيل وجيرانها العرب، ولكن واقع الشرق الأوسط المعاصر خلق بيئة كان فيها البراغماتية، النابعة من الحاجة الإستراتيجية، تدفع قضية فلسطين إلى الهامش. ولم يظهر ذلك جلياً في أي مكان بقدر ما يظهر في القلق المشترك بين إسرائيل والعديد من الممالك الخليجية العربية تجاه إيران، وبرنامجها النووي، ونفوذها المتزايد في الشرق الأوسط.

كيفية فهم العلاقات المتزايدة بين إسرائيل والممالك الخليجية

تتمثل محور هذه الدراسة في كيفية فهم هذه العلاقات المتنامية بين إسرائيل والممالك الخليجية. هناك الكثير من الأدلة التجريبية التي تثبت التنوع الغني للعلاقات الثنائية بين إسرائيل والعالم العربي بشكل عام، وخاصة مع الممالك الخليجية، حيث باتت هذه العلاقات الآن غير خفية إلى حد كبير. وكما لاحظ جلين إي. بيري في عام 1984: "لطالما استطاع الإسرائيليون اختراق النظام العربي كحلفاء ضمنيين لأحد الأطراف ضد آخر، وفي بعض الأحيان سعى بعض الأنظمة أو الحركات للحصول على مساعدة إسرائيل سرًا، حتى قبل الانخراط العلني بعد منتصف السبعينيات." ومع ذلك، تبقى الدرجة التي يمكن بها اعتبار العلاقات المعاصرة مع الممالك الخليجية تشكل ملامح نظام إقليمي جديد، قضية رئيسية تحتاج إلى سياق شامل. وبالرغم من عدم وجود علاقات

دبلوماسية رسمية—فضلاً عن أي شيء يشبه التحالف المفتوح—بين الممالك الخليجية وإسرائيل، إلا أن هذا لا يعني غياب إطار تعاوني واضح.

أظهرت الممالك الخليجية بالفعل استعدادًا أكبر للانفتاح في تعاملها مع القدس. ففي أبريل 2008، خاطبت وزيرة الخارجية الإسرائيلية السابقة تسيبي ليفني المنتدى الثامن حول الديمقراطية في الدوحة، حيث أعربت عن أملها في أن تُجرى العلاقات بين إسرائيل وقطر بشكل أكثر انفتاحًا في المستقبل. وفي عام 2010، نشرت صحيفة "هآرتس" اليومية الإسرائيلية الوطنية، استنادًا إلى برقيات أُصدرت عبر "ويكيليكس"، تقريرًا يفيد بأن ليفني قد أقامت أيضًا علاقة وثيقة مع نظيرها الإماراتي الشيخ عبد الله بن زايد آل نهيان، على الرغم من عدم وجود علاقات دبلوماسية رسمية بين الدولتين. لا شك أن الشك المشترك تجاه مخططات إيران الإقليمية كان عاملاً رئيسيًا في هذه العلاقات، إلا أن ذلك امتد إلى حوار سري بين إسرائيل والمملكة العربية السعودية، أُجري تحت رعاية مدير الموساد السابق، الراحل مائير داغان.

التحديات المعرفية لدراسة العلاقات بين إسرائيل والممالك الخليجية

لا شك أن أي دراسة تتناول علاقات إسرائيل مع الممالك الخليجية تواجه تحديًا معرفيًا. فهناك العديد من التقارير الإخبارية، والأوراق السياسة، وإحاطات مراكز الأبحاث، والقصص الموثوقة التي ساهمت في إزالة الكثير من الغموض، إن لم يكن التمويه، عن هذه العلاقات. وغالبًا ما تكون مصادر هذه التقارير جيدة، ونستعين بهذه المصادر في هذه الدراسة. ومع ذلك، فإن الكثير من هذه المعلومات يعتبر مجرد تكهنات في أفضل الأحوال وغير مستندة إلى أسس في أسوأ الأحوال. ويرجع ذلك جزئيًا إلى أن القليل من المسؤولين في كلا الجانبين، خاصة في الممالك الخليجية، يعطون مقابلات عامة تؤكد مستوى أو نوع التفاعل

مع إسرائيل. ومع ذلك، كان العديد من المسؤولين في الممالك الخليجية العربية على استعداد لتقديم تعليقات غير رسمية وغير موثقة، أحاديث سرية في بعض الأحيان، تتمتع بميزة الخصوصية وسط الضجيج العالي للندوات الأكاديمية، أو على النقيض، محادثات خفية تُجرى في زاوية هادئة من مقهى أو بهو فندق في بعض الممالك الخليجية. ورغم فائدة هذه الحكايات، وغالبًا ما تؤكد كثيراً من حججنا، فقد تم استبعادها إلى حد كبير من هذه الدراسة.

ثانيًا، غالبًا ما يتم تحليل المعلومات المتاحة بطريقة مجزأة، مع افتقار الفروق الدقيقة للعلاقات المتنوعة إلى الصرامة المفاهيمية والمنهجية التي تسمح بتتبع مسار هذه العلاقات ووضعها في سياق أوسع. وهذا مهم بشكل خاص إذا أردنا أن نفهم كيف تم تعديل وإعادة رسم ملامح الأمن الإقليمي عبر معظم أنحاء الشرق الأوسط، بما في ذلك الخليج. وقبل الانتفاضات العربية، كان هذا واضحاً في العلاقة المتوترة بشكل متزايد بين عدة ممالك خليجية وإيران. على سبيل المثال، في حين لاحظ بعض الأكاديميين الإشادة الكبيرة التي نالها زعيم حزب الله، الشيخ حسن نصر الله، من قبل العالم العربي أثناء وبعد حرب إسرائيل ولبنان عام 2006، إلا أن هناك القليل من الاهتمام قد أُعطي للقلق المتزايد بين الممالك الخليجية بشأن القوة والنفوذ المتزايدين للحركة الشيعية، التي طالما اعتُبرت وكيلة لطموحات طهران الإقليمية الأوسع.

ظهور الانقسام في الممالك الخليجية حول قضية إيران

يتجلى هذا القلق الآن عبر الممالك الخليجية العربية ويقسمها بوضوح حول مسألة إيران. فقد أكد نبذ قطر إقليمياً في يونيو 2017 من قبل الثلاثي السعودية، والإمارات، والبحرين الطبيعة المتدهورة بشكل متزايد لمجلس التعاون الخليجي كتحالف أمني جماعي. دعمت الدوحة وروّجت لمجموعة من الجهات الفاعلة الإقليمية، بما في ذلك الإخوان المسلمين

في مصر وذراعهم الفلسطيني حماس، التي تعتبر أيديولوجيتها نقيضًا للحكم الملكي القائم بشكل كبير على النظام العائلي. وبالنظر إلى أن هذه الجماعات تتلقى دعمًا ماليًا من نظام تُبنى ثروته الهائلة حول السلطة المطلقة لآل ثانيا ليس خاليا من السخرية. ولكن على نطاق أوسع، أدى إرث الانتفاضات العربية إلى انهيار مجلس التعاون الخليجي ككل من حيث كونه مجمعًا أمنيًا ومجتمعًا أمنيًا. إذا أخذنا الأول ليعني الارتباط الوثيق بين المخاوف الأمنية بين الدول التي تظل مترابطة حيث تتطلب التحديات الأمنية الإقليمية استجابة جماعية بدلاً من الاستجابة الفردية، فإن مجلس التعاون الخليجي ليس أكثر من بقايا أثرية. وإذا عرّفنا المجتمع الأمني على أنه تجسيد لتوافق جماعي حول طبيعة القضايا الأمنية التي يواجهها، بالإضافة إلى الاتفاق بين جميع الأعضاء حول كيفية التعامل مع هذه القضايا، فإن مجلس التعاون الخليجي قد تجاوز كونه بقايا أثرية؛ فهو بالكاد موجود.

بطبيعة الحال، يعطي هذا المنظور قيمة للنظرة الواقعية للأمن. يجب أن ندرك أن فكرة الأمن، كمفهوم، لا تزال مثار جدل وتحتوي على معاني متعددة ومواقف معيارية - الأمن لمن؟ ولأي غرض؟ - بالإضافة إلى تحديات لا يمكن التعرف عليها بسهولة على أنها إستراتيجية في طبيعتها أو قابلة للحل العسكري. بالإضافة إلى ذلك، بدأ العلماء في رؤية الصراعات في معظم أنحاء الشرق الأوسط على أنها معركة بين ما هو قبل الحداثة وما هو بعد الحداثة. فقد ظهرت قوى، بينما هي سعيدة بتبني العصر الرقمي لنشر رسالتها، تسعى إلى إعادة المنطقة إلى ماضٍ متخيل لا يقبل بأي تسوية مع الحداثة أو معارضة لتفسيرها القاسي للشريعة الإسلامية. أصبح العنف والقسوة التي أطلقها تنظيم الدولة الإسلامية عبر سوريا والعراق تجسيداً لهذا التفكير القديم. بالمثل، فإن القوى ما بعد الحداثة، التي تستخدم أيضًا قوة تكنولوجيا المعلومات،

بدأت بشكل متزايد في تحدي الطبيعة المقدسة للدولة العربية حيث تتدفق رؤوس الأموال العالمية ويزداد تأثير الجهات غير الحكومية القوية - من الشركات العالمية إلى الحركات الجماهيرية المرتبطة بالانتفاضة العربية - التي تتطلع إلى قلب النظام القائم. كلا النوعين بالطبع شكّلا تحديًا لمركزية الدولة كنقطة مرجعية للعلاقات الإقليمية والدولية.

بالطبع، هناك حاجة إلى توازن لفهم العدد الهائل من التحديات الأمنية التي تواجه الشرق الأوسط. فالدول الأوتوقراطية غير المنتجة غير مهيأة لتلبية متطلبات الاقتصاديات القائمة بشكل متزايد على المعرفة، وتفتقر إلى المرونة في استيعاب النمو الديموغرافي المتزايد والمتغير عبر العالم العربي المسلم. ومع ذلك، بينما لا يمكن إنكار جاذبية ما هو "قبل" وما هو "بعد" الحداثة، لا تزال الدول هي الفاعل الأكثر أهمية في الشرق الأوسط، وتحدد نظامًا يستمر في تفضيل السيادة والقوة في نظام إقليمي يزداد تبايناً مع ذاته. ولكن إذا كانت تسميات "مجمع أمني" و"مجتمع أمني" ذات فائدة محدودة في وصف الواقع المتصدع للعلاقات الخليجية البينية، فكيف يمكننا تكوين فهمنا لمنظومة الأمن التي أصبحت تتبنى علاقات وثيقة بشكل متزايد بين الممالك الخليجية وإسرائيل؟

أنظمة الأمن الضمنية

يكمن نهجنا في فهم علاقات إسرائيل مع العديد من الممالك الخليجية، ولا سيما السعودية والإمارات والبحرين، ليس كتحالف رسمي، بل كتجسيد لما يُعرف بنظام أمني ضمني **(Tacit Security Regime)**. يسمح هذا النظام بتطور الروابط بين إسرائيل والممالك الخليجية ليتم استكشافها وتحليلها مع مراعاة أن هذه العلاقات نادرًا ما كانت خطية، فضلاً عن عدم تأسيسها على قيم معيارية مشتركة. في الواقع، يعبر مصطلح "السياسة الواقعية" **(Realpolitik)**، على الرغم من عدم

شيوعه في الأوساط الأكاديمية الراقية في أوروبا والولايات المتحدة، بشكل أفضل عن جوهر هذه العلاقات. ومع ذلك، لا ينكر هذا أهمية القيود الفكرية في كل من إسرائيل والممالك الخليجية التي تمنع هذه العلاقات من أن تُقام على أسس دبلوماسية رسمية.

مهما كانت مدى التزام الأنظمة الخليجية بحل الدولتين لفلسطين، فإن رمزية القضية الفلسطينية في الشارع العربي ورفض اليمين الإسرائيلي لفكرة التراجع الملموس عن الضفة الغربية وشرق القدس يضعان حدودًا أمام التعبيرات الأكثر انفتاحًا ووضوحًا عن الأمن الجماعي بين الأطراف المتصارعة.

فهم العلاقات بين إسرائيل والخليج من خلال منظور نظام أمني ضمني (TSR) يعد ذا فائدة واضحة؛ إذ يسمح بالسعي إلى التعاون الأمني بين الأطراف المعنية (لا سيما حول إيران) دون المساومة على المواقف السياسية الحساسة التي قد تؤدي إلى معارضة داخلية. ومع ذلك، إذا كان لفكرة نظام الأمن الضمني أن تكون ذات صلاحية كأداة مفاهيمية، فيجب فهم أصولها الفكرية. فالأنظمة الأمنية بشكل عام هي نتاج من تلك الأسس الواقعية التي تم انتقادها ولكنها لا تزال راسخة في العلاقات الدولية. بالنسبة لبعض العلماء الواقعيين، قد يكون الفرق بين نظام أمني وتحالف عسكري رسمي مجرد مسألة تركز على الجوانب المختلفة، رغم أن التحالف الرسمي عادة ما يتضمن شكلاً من أشكال التعاون المدون على هيئة معاهدة أو من خلال ظهور مؤسسة محددة، مثل حالة حلف الناتو. وبينما تستند هذه الأنظمة الأمنية غالبًا إلى منطق معضلة الأمن، إلا أنها تقترح على العكس أن المصالح الوطنية للدول قد تتباين في قضايا معينة، إلا أن هذه المصالح "غالبًا ما تكون ممزوجة مع مصالح وأهداف أخرى أكثر توافقًا، مما يمكن أن يدعم بعض أشكال التعاون الدولي".

يجب الإشـــارة إلى أن دراســـة الأنظمـــة الأمنيـــة خلال الســـبعينيات والثمانينيـات تجـاوزت المخـاوف الاسـتراتيجية البحتـة لتشـمل نهجًـا أكـثر معيارية، حيث تم التركيز بشكل متزايـد ليس فقـط على التقـارب والاتفـاق حول قضايا القوة الصلبة، بل أيضًـا على ظهـور مؤسسـات يمكنهـا تعزيـز القيم الليبراليـة والتعاونيـة بين أعضـائها. ربمـا كـان هـذا الاتجـاه قـد بلـغ ذروته بشكل أكثر وضوحًا مع ظهور الاتحاد الأوروبي، الـذي تبـنى بوضـوح نهجًـا قائمًـا على الحقـوق بين دولـه الأعضـاء وفي تعاملـه مـع الشـؤون الدولية بشكل أوسع. ومع ذلك، فإن التصنيف الذي تتناوله هـذه الدراسـة يعتمد إلى حد كبير على تفسير واقعي لمفهوم الأنظمة الأمنيـة، بـدلاً من هـذا النمـوذج المؤسسي الليـبرالي. نحن نجـادل بـأن الأنظمـة الأمنيـة موجودة كانعكاس للقوة—سواء كانت اقتصادية أو عسكرية—الـتي تـتيح للأطـراف المعنيـة تعزيـز مصـالح طويلـة الأمـد تتقـاطع بالصـدفة. وعلى عكس النهج الليـبرالي المؤسسي الـذي يـرى في الأنظمـة آليـات تعاونيـة تهدف إلى التخفيـف من أسـوأ تجليـات معضـلة الأمن، والمصـممة لإنتـاج منفعـة عامـة معياريـة، فـإن فكـرة النظـام الأمـني الـتي تشـمل إسرائيل والممالك الخليجية تستند إلى تصورات مشـتركة للمصـالح الوطنيـة الـتي يجب تحقيقها والتهديدات التي يجب التصدي لها. وكما قد يتعرف ستيفن كراسـنر، فهـو نظـام مـدفوع بمعضـلة أمنيـة كلاسـيكية وليس نظامًـا تم إنشاؤه للتخفيف من أسوأ تجلياتها.

ومع ذلك، فقد أبـرزت الأدبيات المتعلقة بإنشاء الأنظمة الأمنية القواعد غير الرسمية الـتي يتم الالـتزام بها، وغالبًا ما تكـون ضـمن إطـار مؤسسي متفـق عليـه يـؤدي في النهايـة إلى ظهـور تحالفـات رسـمية. في تحليلـه لنظـام "الوفـاق الاوروبي" (Concert of Europe) الـذي حافـظ على السلام في أوروبا لما يقرب من قرن بعد الحـروب النابليونية، أشـار روبـرت جيرفيس إلى الفهم المشترك والرغبة في الحفاظ على الوضع الراهن بين

القـوى الأوروبيـة الكـبرى. وقـد شـمل تصـنيفه، أولاً، الاعـتراف المتبـادل بالمصـالح الحيويـة؛ ثانيًـا، الميـل إلى تحقيـق مكاسـب اسـتراتيجية طويلـة الأجـل على حسـاب الفائـدة الفوريـة الناتجـة عن ضـبط النفس؛ وثالثًـا، أن نظـام كونسرت لم يتوافـق مـع توزيـع القـدرات، بـل الـتزم بمبـادئ متفـق عليهـا تحكم سـلوك الدولـة. ومن هـذا، خلص جـيرفيس إلى أن الأنظمـة الأمنيـة تم تكوينهـا حـول مبـادئ وقواعـد وأعـراف تعـزز المعاملـة بالمثـل وضبط النفس.

للوهلـة الأولى، يصـعب تحديـد أي نظـام أمـني في الشرق الأوسـط يلـتزم بهذه الخصائص. حتى قبل القطيعة مع قطـر في عـام 2017، لم يتوافـق مجلس التعـاون الخليجي إلى حـد كبـير مـع المبـادئ المتفـق عليهـا الـتي تحكم التعاون الأمني. فقد أثبتت محاولات إنشاء قـوة عربيـة شـاملة عـام 1991 تهدف إلى ردع أي عـدوان عـراقي في المستقبل—المعروفة باسـم "إعلان دمشق"—أنها كانت مجرد فكرة لم تتحقق. الشكوك حـول الهيمنـة السعودية، إلى جانب المخاوف من أن وجـود القـوات السـورية والمصـرية في شـبه الجزيـرة العربيـة كجـزء من هـذه القـوة يمكن أن يكـون مزعزعًـا للاستقرار، كانت كافية لإفشال المبادرة.

ومع ذلك، فإن الباحثين في شؤون الشرق الأوسط، وكذلك المنظرين في العلاقـات الدوليـة، لطالمـا اهتمـوا بتوزيـع القـوة عـبر المنطقـة، وكـذلك بالطريقـة الـتي شـكلت بهـا هـذه القـوى هيكلًا أمنيًـا خاصًـا بين العـرب والإسرائيليين. في النهاية، لم يندلع أي نـزاع بين الـدول على نطـاق واسـع بين إسرائيل وجيرانهـا العـرب منـذ عـام 1973. في الثمانينيـات، ومن خلال البنـاء على أعمـال جـيرفيس، سـعت جـانيس غـروس شـتاين إلى تطـبيق مفهـوم النظـام الأمـني لفهم الأطـر العامـة للصراع العـربي الإسرائيلي. وعلى الرغم من العداوات التي ما زالت تحدد أنماط الخطاب الدبلوماسي بين الأطـراف المتنازعـة في منتصـف الثمانينيـات، إلا أن شـتاين زعمت أن

المنافسة الصفرية لم تعد هي السمة المميزة للصراع. بل إن مصالح إسرائيل وجيرانها العرب لم تكن "تنافسية تمامًا أو متوافقة تمامًا"، مما أدى، على حد قولها، إلى عملية لإدارة الصراع حيث اعترف جميع الأطراف بقواعد اللعبة ومبدأ المعاملة بالمثل.

ولكن بالنسبة لإفرايم إنبار وشموئيل ساندلر، لم يكن مبدأ المعاملة بالمثل وحده كافيًا لتفسير الاستقرار النسبي في علاقات إسرائيل مع الدول العربية.

جادلا بأن شتاين قللت من أهمية الردع في العلاقة، ولا سيما من خلال ممارسة القوة العسكرية الساحقة، ومدى تأثيرها في تموضع إسرائيل الاستراتيجي والإقليمي ومصالحها، بحيث تتركز حول الحفاظ على الوضع الراهن. لقد اعتبرا أن هذه القوة الرادعة كانت ضرورية لإجبار مصر على الجلوس إلى طاولة المفاوضات وإبرام معاهدة السلام الثنائية النهائية. أدى ذلك إلى استنتاج كلا الباحثين بأن العلاقات الإسرائيلية مع العالم العربي الأوسع يمكن تعريفها بشكل أفضل كنظام أمني لا يتدخل بشكل مباشر (laissez-faire)، حيث يتم الحفاظ على النظام من خلال توزيع القوة العسكرية وظهور علاقة ردع غير مركزية. وقد نجح هذا النهج لأن أقوى فاعل—في هذه الحالة، إسرائيل—كان قادرًا على الحفاظ على وضع رادع فعال كقوة تدعم الوضع الراهن. وقد ضمنت هذه القوة قبول الفاعلين الآخرين، وإن كان على مضض، بالقيود الواضحة على استخدام القوة لتغيير تكوين القوى الإقليمية.

وأخيرًا، خلص إنبار وساندلر إلى أن مثل هذه الأنظمة ذات الطبيعة غير المتدخلة تفتقر إلى المؤسساتية والتوافق الرسمي الذي يحدد بناء الأنظمة الأمنية—كما عرفها جيرفيس. ومع ذلك، فإنها ليست أقل واقعية بسبب ذلك.

على الـرغم من فائـدتها الواضـحة، إلا أن توصـيف الأنظمـة الأمنيـة بأنهـا ذات طبيعة غير متدخلة يعد إشكاليًا. فالبداية، الاهتمـام الـذي يتم وضـعه على الــردع كشرط مهيمن للنظــام لا يخبرنــا بــالكثير عن مســتوى ونــوع التفاعـل بين الفـاعلين المعنـيين. إن نظـام عـدم التـدخل يتم تعريفـه من خلال البحث عن الأمن من بعضنا البعض وليس من خلال بعضنا البعض، فإنـه يظـل محـدودًا فيمـا يتعلـق بأشـكال التفاعـل الأخـرى الـتي تـدعم بنـاء نظام أمني، وخاصة السلوك التعاوني. وبـالرغم من قبـول أن القواعـد قـد تكون غير رسمية والمعـايير ضـمنية، فإنهـا تظـل جـزءًا أساسـيًا من النظـام حـتى لـو بقي الـردع الأسـاس لتفاعـل الـدول. علاوة على ذلـك، من خلال التركـيز على فكـرة الوضـع الـراهن، يظـل التغيـير والتكيـف في الأنظمـة الأمنية الإقليمية غـير واضـح، خاصـة عنـدما تواجـه الأنظمـة غـير المتدخلـة التي تعتمد على الردع تهديدات وجودية أوسع.

لــذا فــإن الحاجــة إلى فهم التفاعــل الفعلي بين الأطــراف الســابقة أمــر أساسي لترسيخ فهمنا للنظام الأمني كأكثر من مجرد نتاج للردع. هنا، توفر أعمال أهارون كليمان فيما يتعلق بعلاقات إسرائيل مع الأردن قبل توقيع معاهـدة السـلام لعـام 1994 نقطـة انطلاق أكـثر ثـراءً لفهم قيمـة النظـام الأمـني. واعـترف كليمـان بـأن دراسـة الأنظمـة الدوليـة غالبًـا مـا تتجنب "التركـيز التقليـدي على التحالفـات الـتي تعتمـد على المعـايير القانونيـة والمؤسساتية". وبدلاً من ذلك، ركز على مجالات التعاون الـتي "تتقارب فيها توقعات الفاعلين".

ومن هذه النقطة، طور كليمان فكرة "النظام الأمني الـدولي الضـمني"، وهو نموذج وصفه بأنه "غير مرتبط بالقوى العظمى، وغير هيمني، وغـير غربي، وغير تعاقدي، وغـير مؤسسي". وفيما يتعلـق بعلاقـات إسرائيل مـع الأردن، جـادل كليمـان بـأن هـذا النظـام الأمـني الضـمني كـان يهـدف إلى إدارة العلاقـات بين الخصـوم، وليس الأعـداء، حيث يتم التحكيم في نقـاط

التـوتر المحتملـة من خلال سلسـلة من الاتفاقـات والتفاهمـات الرسـمية وغـير الرسـمية. على وجـه التحديـد، اسـتخدم كليمـان مصـطلح "ضـمني" للدلالة على ما يلي:

"على الـرغم من أن نظـام إسرائيل-الأردن غـير معلن او صـامت بالكامـل، إلا أنـه ينشـأ ويعمـل بـدون أي 'عقـد صريح'. يمتلـك النظـام مجموعـة من الحقوق والقواعد الضرورية، إلا أن هذه الأخيرة غير مكتوبة وغـير مشـفرة. ... يتم تبـادل الإشـارات والتلميحـات في الغـالب خلـف الكـواليس، وبين السـطور، ومن تحت الطاولـة، عـبر قنـوات خلفيـة تشـمل التواصـل غـير المباشر وأحياناً المباشر."

وأعـرب كليمـان عن أن هـذا النمـوذج من النظـام الأمـني الضـمني يعتمـد على ثلاثـة عناصر أساسـية: (1) الاعـتراف والقبـول الجـوهري بـأن النظـام يوجه الفاعلين نحو أنواع معينة من السلوك؛ (2) وجود آليات معـترف بها لحل المواقف التي تتطلب طرق تعامل موثوقة؛ و(3) أن تنفيذ أي إجـراء أو سياسة يتماشى مع أساليب متفق عليها للامتثال. وبينما يظـل الحفاظ على الأمن الوطـني (بمفهومـه الهـرمي) هـو الهـدف الأساسي لمثـل هـذا النظـام، فإنـه ليس الهـدف الوحيـد المـراد تحقيقـه؛ كمـا أنـه، وهـو الأهم، لا يسـتبعد اسـتمرار المنافسـة (أو التعـاون) في مجـالات أخـرى، سـواء كـانت سياسية أو اقتصادية.

تـبرز معـالم مثـل هـذا النظـام بوضـوح في بعض جـوانب العلاقـات بين إسرائيل والممالك الخليجية، مع وجـود ابتكـار مهم واحـد: بينمـا يمـيز "غـير المكتـوب" و"غـير المشـفر" الطبيعـة السرية لنظـام كليمـان الأمـني الضمني، يسمح النظام الأمني الضـمني بين إسرائيل والممالـك الخليجيـة بوجـود طـرق متعـددة للتفاعـل—بعضـها علـني—بين الأطـراف المعنيـة. وبالتـالي، فـإن نظـام الأمن الضـمني كمـا ينطبـق على إسرائيل والممالـك الخليجية يتم تعريفه بما يلي:

1. لا يتعين أن تحدد المسافة الجغرافية نطاق وشدة أنماط ووسائل التبادل—سواء كانت استراتيجية، سياسية أو اقتصادية—بين الأطراف المعنية. في الواقع، كما سنرى، تساهم المصالح الأمنية والاقتصادية المشتركة في تشكيل نطاق ومستوى التفاعل بين إسرائيل والعديد من الممالك الخليجية.
2. يُعد النظام بحد ذاته نتيجة لإدراك التهديد المشترك، وهو في هذه الحالة إيران، بدلاً من أن يكون موجهًا بشكل أساسي نحو إدارة العلاقات بين الدول نفسها. وهذا يبرز المنافسة المستمرة في مجالات أخرى، والتعاون في مجالات أخرى (انظر النقطة 5) ولكن، الأهم من ذلك، أن النظام نفسه يخفف من المنافسة المفرطة لضمان تحقيق هدفه الأساسي: احتواء إيران.
3. من خلال نظام الأمن الضمني، يدرك الفاعلون المعنيون العوامل الفكرية، بل وحتى العاطفية، المستمدة من الشرعية المحلية التي تحد من التوجه نحو علاقات أكثر تقدمية. وهذا يمثل تصحيحًا هامًا للهيمنة التي مارسها سابقًا الطرح الواقعي الكلاسيكي بشأن الأنظمة الأمنية التي تنكر كفاية تأثير القيود المحلية.
4. إن خصوصية النظام تعكس تصورات ذاتية تحيط بالتزام القوى العظمى، ولا سيما الولايات المتحدة، بأمن الأطراف المعنية.
5. أن أنماط ووسائل أخرى من التبادل تميز العلاقات بين الخصوم السابقين، ولا سيما في مجالات المصالح الاستثمارية والتجارية المشتركة. يمكن اعتبار طبيعة وتنوع العلاقات بمثابة استخدام إسرائيل للقوة 'التقنية الناعمة' لتحقيق مكاسب دبلوماسية قوية. إن التفوق التكنولوجي الإسرائيلي الواضح في مجال الأمن السيبراني يحظى بتقدير كبير من قبل العديد من الأنظمة الخليجية،

وخاصة الإمارات العربية المتحدة، وقد تم دمجه في أنظمة المراقبة المصممة لتعزيز الأمن الداخلي.

6. يسمح النظام بتبادل إشارات مفتوحة لكنها دقيقة قد تؤدي بمرور الوقت إلى قبول شعبي للحوار الأكثر شمولاً وتبادل المنافع الاستراتيجية والسياسية. يتيح هذا النظام التكيف والتغيير حسب السياق الفكري: فهو ليس ثابتًا.

ومع ذلك، فإن الاهتمامات المشتركة بشأن ثلاث قضايا أمنية جوهرية هي التي تحدد مسار ومدى العلاقات بين هؤلاء "الأعداء الأشقاء": النفوذ الإقليمي المتزايد لإيران؛ صعود الجماعات المسلحة غير الحكومية؛ والقلق المشترك بشأن انخراط واشنطن في جميع أنحاء الشرق الأوسط.كلها مسائل لعبت دوراً في دفع هذه الدول الخليجية لتعزيز الروابط مع الجماعات اليهودية المؤيدة لإسرائيل في الولايات المتحدة، وكذلك الاتصال المباشر مع إسرائيل نفسها، كوسيلة لكسب الدعم في واشنطن.

في مواجهة هذه التحديات، يسعى هذا الكتاب إلى التوصل إلى بعض الاستنتاجات حول مدى احتمال تجاوز العلاقات بين إسرائيل والممالك الخليجية الحدود "الضمنية" إلى شيء أكثر ديمومة ووضوحاً. على الرغم من العداءات التاريخية (وبالفعل الدينية)، فإن احتمالية ظهور مثل هذه الترتيبات ليست بعيدة المنال. بينما تسلط التعليقات المطلعة الضوء على العلاقة المشروطة بين التقدم نحو إقامة دولة فلسطينية وإقامة علاقات علنية بين القدس والممالك الخليجية، فإن مسار وأهمية هذه العلاقات والاتصالات التي أقيمت حتى الآن يعادل مجموع أجزائها المتنوعة. ومع استمرار الأنظمة في الشرق الأوسط في مواجهة أزمة الشرعية، أصبحت هويات الدول، ومن ثم إدراكها للتهديدات، تُعرّف بشكل متزايد من خلال الانتماءات الدينية والطائفية والأيديولوجية. وفي وقت لا

يزال فيه التزام واشنطن بأمن المنطقة غير ثابت، فإن ملامح نظام أمني ناشئ بين إسرائيل وبعض أعضاء مجلس التعاون الخليجي تتحدى الكثير مما اعتقدنا أننا نعرفه عن أمن الشرق الأوسط.

وبالتأكيد، فإن ارتباط إسرائيل الحالي بالخليج يختلف إلى حد ما عن الطبيعة السرية للروابط السابقة مع طوائف وأقليات دينية أخرى عبر المنطقة، حيث كانت الإمدادات غير المشروعة من الأسلحة غالباً هي العملة المتداولة في التبادل الدبلوماسي والتأثير. ولكن مع ذلك، فإن مبدأ الدبلوماسية السرية الذي دعم "مبدأ المحيط" في الخمسينيات والستينيات كان هو العامل المحرك للتواصل المتزايد بين إسرائيل والممالك الخليجية؛ حيث كانت الإدراك المشترك للتهديد الإيراني هو الذي أوجد هذه الاتصالات بدافع الحاجة بدلاً من أي ميل مشترك لممارسة أوسع للقيم.

ويقبل هذا الكتاب تمامًا أن مستوى تورط إيران في سوريا والعراق واليمن، وكذلك مع مجموعة من الفاعلين من غير الدول، مفتوح للنقاش ويشمل مجموعة من الآراء تتراوح بين الودية والسلبية. حتى الباحثين والمسؤولين الأمنيين والمعلقين الإسرائيليين يقدمون آراء متعددة حول أهداف إيران الإقليمية وما إذا كان السلوك السابق للجمهورية الإسلامية يعد دليلاً دقيقًا للأفعال والنوايا الحالية والمستقبلية. في حين أن هذا مهم، لا ينبغي أن يُصرف النظر عن حقيقة أن مجرد تصور وجود تهديد إيراني، سواء كان مبالغًا فيه أم لا، قد شكل السياق للانخراط المتزايد بين القدس من جهة، وأبو ظبي، الرياض، وخصوصًا المنامة من جهة أخرى.

وفي الواقع، كما يبرز هذا الكتاب، فإن الروابط بين إسرائيل والممالك الخليجية ليست من النوع الذي يوحد الأطراف. وكما ذكر سابقاً، فإن الإرث المستمر للقضية الفلسطينية، ووضع اللاجئين الفلسطينيين، والتوترات العاطفية المحيطة بمستقبل القدس الشرقية، تفرض قيوداً

واضحة على الطبيعة العلنية لهذه العلاقات الدبلوماسية. ومع ذلك، إذا كان التصريح الشهير للورد بالمرستون "الدول لا تملك أصدقاء، بل مصالح" ما زال ذا صلة، فإن الروابط بين الممالك الخليجية وإسرائيل تمثل بالفعل تعبيره المعاصر. وعلى هذا النحو، يقدم هذا الكتاب أول دراسة أكاديمية معمقة حول علاقات إسرائيل مع الممالك الخليجية. بالاعتماد على مجموعة واسعة من المصادر المعاصرة، يستكشف هذا الكتاب نطاق وحدود هذه الروابط وتأثيرها على الشرق الأوسط المعاصر. كما يجادل بأن مثل هذه الروابط تسبق فترة رئاسة نتنياهو، ولكنه كان هو الذي دفع بشكل متزايد إسرائيل نحو تعزيز التواصل مع الممالك الخليجية.

يضع هذا الكتاب هذا الأمر كجزء من استراتيجية إسرائيلية أوسع ترى في هذه الأنظمة الوراثية دولاً "في الخطوط الأمامية" والتي أصبح استقرارها الآن مصدر قلق أساسي لأمن إسرائيل في مواجهتها مع إيران.

في الواقع، سعى رئيس الوزراء الإسرائيلي إلى تعزيز نهج "من الخارج إلى الداخل". سعى هذا النهج أولاً إلى تعزيز الروابط مع مجموعة من الدول العربية والإسلامية التي لا تربطها بإسرائيل علاقات دبلوماسية رسمية قبل إحراز أي تقدم في المفاوضات المستقبلية مع فلسطين. وبهذا، ستدخل إسرائيل هذه المفاوضات من موقع قوة. ولم يكن هذا مجرد تفكير بالتمني. ففي ربيع عام 2018 وقبل أن تتضرر سمعته الدولية بتهم التواطؤ في مقتل جمال خاشقجي، عبر ولي العهد محمد بن سلمان، الوريث الظاهر للعرش السعودي، بشكل صريح عن آراء إيجابية بشأن إسرائيل وحق الشعب اليهودي في وطنه خلال مقابلة مطولة مع مجلة ذا أتلانتيك. تبعت ذلك ملاحظات وصفها البعض بأنها انتقادية وجهها أمام جمهور من زعماء الجالية اليهودية في الولايات المتحدة بشأن

القيادة الفلسطينية، حيث ورد أنه انتقدهم بسبب "رفضهم السلام مع إسرائيل"، مقترحًا إما أن يقبلوا بعروض السلام "أو أن يصمتوا".

لم يتم التأكد من صحة هذا البيان، ولكن حتى في ذلك، فقد عزز وجهة نظر إسرائيلية: وهي أن التوصل إلى اتفاق مع الممالك الخليجية لم يعد مشروطاً بتحركات نحو السلام مع الفلسطينيين. وجاءت هذه التصريحات المزعومة في وقت كان فيه الكثيرون في الخليج يتساءلون عن التزام واشنطن بأمن المنطقة. وعلى النقيض من ذلك، مثلت إسرائيل قوة تدعم الوضع القائم وكانت قادرة ومستعدة، كما أظهرت بشكل متزايد، لاستخدام القوة العسكرية لمواجهة إيران في لبنان وسوريا.

تتناول هذه المواضيع، سواء بشكل فردي أو جماعي، في هذا الكتاب. يقدم الفصل الأول لمحة موجزة عن التاريخ المضطرب للتفاعل الإسرائيلي مع الممالك الخليجية، مشيراً إلى كيفية تأثير قضايا فلسطين وإيران والعلاقات الأوسع التي تمتعت بها جميع الأطراف مع واشنطن على أنماط العلاقات على مدى عدة عقود. الفصل الثاني يقدم تحليلاً أكثر تفصيلاً حول كيفية تطوير إسرائيل علاقات مفتوحة (وإن كانت منخفضة المستوى) مع ما يمكن تسميته بـ"الممالك الخليجية السفلى": قطر، عمان، البحرين، والإمارات العربية المتحدة بعد توقيع اتفاقية أوسلو في عام 1993. كما نناقش كيف كانت مسار هذه العلاقات مشروطًا بقلق متزايد من النفوذ الإقليمي المتزايد لإيران، فضلاً عن الحاجة إلى إظهار الوفاء المستمر لقضية الدولة الفلسطينية.

واستمرارًا في هذا الموضوع، يتناول الفصل الثالث علاقات إسرائيل مع أهم مملكة خليجية عربية، وهي المملكة العربية السعودية. يستكشف كيف تم "شرعنة" مثل هذه العلاقات مع مرور الوقت من خلال ما يمكن تسميته بـ"التواصل الأكاديمي" أو "التواصل مع الخبراء السابقين"،

ولكن أيضًا كيف أن تطور هذه العلاقة لا يزال خاضعًا لقيود أيديولوجية تواجه كلا الطرفين.

ومع ذلك، حتى القتل الوحشي لخاشقجي في قنصلية السعودية في إسطنبول في أكتوبر 2018، بدت هذه القيود الأيديولوجية وكأنها تتآكل. اعتمد ولي العهد محمد بن سلمان، الذي يعتبره معظم الناس الخليفة المحتمل لوالده الملك سلمان الثمانيني، سياسة تدخلية علنية من لبنان إلى اليمن، مدفوعة برغبة في "تحجيم" النفوذ الإيراني. سواء كان هذا النفوذ في اليمن، على سبيل المثال، بالحجم الكبير الذي تدعيه الرياض، لا يزال مسألة خلافية. لكن تصرفات ولي العهد كانت مصحوبة بكلمات دافئة تجاه إسرائيل وتقدير لاحتياجاتها الأمنية. وبالمقابل، كانت آراؤه حول إيران والفلسطينيين تتجاوز مجرد الانتقاد.

لذا، كان رد فعل نتنياهو على مقتل خاشقجي دالًا: في حين كان الحدث مروعًا، حذر نتنياهو من أن الغضب الدولي الموجه ضد الرياض كان غير حكيم. وبدلاً من مهاجمة ولي العهد السعودي بشكل مباشر، أشار نتنياهو إلى قيمة الاستقرار في المملكة بالنسبة لإسرائيل كجزء من الصراع الإقليمي ضد إيران. ولتوضيح هذه النقطة، ذكر نتنياهو دور إسرائيل في إحباط هجومين إرهابيين دبرتهما الاستخبارات الإيرانية ضد معارضين إيرانيين عرب في الدنمارك. رأى نتنياهو أن طهران تمثل تهديدًا عالميًا وأنها كانت تحديًا أكثر إلحاحًا يواجه المجتمع الدولي، ناهيك عن إسرائيل والممالك الخليجية.

يتناول الفصل الرابع واقع التعاون الدبلوماسي بين جميع الأطراف المعنية، سواء فيما يتعلق بخطة العمل الشاملة المشتركة (JCPOA) الموقعة بين إيران والدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وألمانيا (P5+1) في يوليو 2015، أو فيما يتعلق بالقلق المستمر لإسرائيل بشأن الطموحات النووية للإمارات العربية

المتحدة والمملكة العربية السعودية. ويبرز هذا الفصل التناقض الذي تجسده هيكلية TSR (هيكل الأمان العابر للحدود): استعداد إسرائيل والممالك الخليجية للتعاون معًا لمعارضة خطة العمل الشاملة المشتركة، ولكن بنفس القدر، الاختلاف بشأن الطموحات النووية الإقليمية الفردية بمجرد أن رفض الرئيس دونالد ترامب الاتفاقية التي صاغتها إدارة أوباما.

يتناول الفصل الخامس تأثير الحرب الأهلية السورية على علاقات إسرائيل مع الممالك الخليجية. مرة أخرى، يسلط الضوء على المجالات الأساسية التي تتقارب فيها المصالح، ولكنه يستكشف أيضًا كيف حددت المصالح القائمة على الدول مدى استعداد إسرائيل لاستخدام تفوقها العسكري دون شك خارج احتواء حزب الله وراعيه الإيراني.

في وقت كان العالم يركز على صعود تنظيم الدولة الإسلامية وسط البنية التحتية المحطمة في سوريا والعراق، كان امتناع إسرائيل عن الانجرار إلى أي صراع أوسع مع مجموعة من الجماعات الجهادية السنية ملحوظًا. بدلاً من ذلك، ظلت إيران ووكلاؤها محورًا للتفكير الاستراتيجي للقدس، وهو منظور إقليمي يفهم بسهولة في عواصم الخليج، ولا سيما الرياض وأبوظبي. نعم، قد كانوا يخشون التحدي الذي قدمه تنظيم الدولة الإسلامية، لكن المكاسب الملموسة التي حققتها إيران في تعزيز التحالفات الإقليمية من بغداد إلى بيروت ظلت مصدر القلق الأساسي. سواء كان هذا بدوره قد عزز فهمًا مشتركًا لكيفية تطور بنية الأمن الإقليمي الجديدة بين إسرائيل والممالك الخليجية، يبقى أن نرى. ولكن كما أشار سلمان الأنصاري، رئيس اللجنة السعودية الأمريكية للعلاقات العامة المشكلة حديثًا في واشنطن، فإن إسرائيل والمملكة العربية السعودية يمكن أن تكونا "الركيزتين الجديدتين للاستقرار الإقليمي". وبدوره، جادل بأنهما يمكن أن يعززا السلام والاستقرار في جميع أنحاء الشرق الأوسط.

الفصل الأول

العلاقات بين إسرائيل والممالك الخليجية: التاريخ والسياق

ليس سرًا أن لإسرائيل علاقات تمتد لعدة عقود مع مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة، سواء كانت حكومية أو غير حكومية، في جميع أنحاء الشرق الأوسط. كما أن المسافة الجغرافية لم تشكل يومًا عقبة أمام هذه العلاقات. في مواجهة عداء الشرق الأوسط العربي والإسلامي بشكل كبير عند تأسيسها، لجأت إسرائيل إلى مجموعة من العلاقات السرية مع الأقليات مثل الأكراد في العراق والقبائل المسيحية في جنوب السودان، وأيضًا مع الدول، ولا سيما إثيوبيا وتركيا وإيران، كوسيلة لإضعاف فكرة جبهة عربية موحدة ضد الدولة اليهودية الناشئة. أصبحت ما تعرف بـ"عقيدة المحيط" من بنات أفكار رئيس وزراء إسرائيل الأول، دافيد بن غوريون، وقد حققت نجاحًا كبيرًا (رغم مآسيها في حالة لبنان) حيث سعت إسرائيل إلى تأمين موقعها كعنصر دائم بين مجموعة واسعة من دول الشرق الأوسط.

كما أخضع الباحثون لتدقيق أكاديمي تقلبات علاقات إسرائيل مع عدة ممالك خليجية عربية. بالنظر إلى موقف الأعضاء الأصغر في مجلس التعاون الخليجي تجاه إسرائيل، توصلت إليشيفا روزمان ستولمان إلى أن وجهات نظرهم تجاه إسرائيل، ناهيك عن أي علاقات أكثر رسمية، كانت مرتبطة بشكل لا ينفصم بعملية السلام في الشرق الأوسط والحاجة بالطبع إلى ضمان حسن النية من واشنطن.

وعلى عكس جيرانها العرب المباشرين، نادرًا ما شاركت الممالك الخليجية في عمليات قتالية مباشرة ضد إسرائيل، رغم أن المملكة العربية السعودية أرسلت قوات عسكرية رمزية لدعم جيوش مصر والأردن وسوريا ولبنان خلال الحروب العربية الإسرائيلية في أعوام 1948 و1967

و1973. ومع ذلك، فرضوا حظرًا على الطاقة بدرجات متفاوتة من النجاح ضد العديد من الدول الغربية، ولا سيما المملكة المتحدة والولايات المتحدة، بسبب دعمهما لإسرائيل في حرب 1967. كان أنجح حظر فرض في أعقاب حرب 1973 مباشرة، حيث استثنى فقط تلك الدول التي دعمت الموقف العربي أو التي كانت تضغط بشكل فعال على إسرائيل لإجراء تنازلات دبلوماسية وإقليمية كبيرة. وقد أدى الارتفاع الناتج في أسعار الطاقة إلى تأثير سلبي على الاقتصاد العالمي طوال بقية السبعينيات.

منذ منتصف السبعينيات، حاولت الرياض وضع نفسها في مقدمة الجهود الدبلوماسية العربية لحل النزاع العربي-الإسرائيلي. في عام 1976، وبعد جهد كبير، نجحت السعودية في جمع الرئيس أنور السادات من مصر والرئيس حافظ الأسد من سوريا في محاولة للتوفيق بين الزعيمين. لكنهما افترقا بعد انتقاد القاهرة للغزو السوري للبنان في ذلك العام وإدانة دمشق لاتفاق فصل القوات على طول قناة السويس الذي وقعته إسرائيل مع مصر، المعروف باسم "سيناء الثاني". كانت هذه النجاحات الأولية للدبلوماسية السعودية مدخلًا لتطوير هدف دبلوماسي أكثر طموحًا يتمثل في تشكيل موقف موحد سعودي-سوري-مصري يمكنهم من خلاله الضغط على إسرائيل عبر واشنطن للعودة إلى خطوط وقف إطلاق النار في 5 يونيو 1967.

ومع ذلك، سار التاريخ عكس اتجاه السعوديين. ففي مارس 1979، أدى توقيع اتفاقيات كامب ديفيد إلى تهميش محاولات الرياض لعرض خطتها الإقليمية للسلام على الأمريكيين. ورفضت السعودية قبول ذلك كأمر واقع، وحاولت استعادة النفوذ على الأجندة الدبلوماسية من خلال الدفع بمبادرة جديدة لها جاذبية أوسع في العالم العربي. في حين بدا ذلك كمحاولة لملء الفراغ العربي بعد تقارب القاهرة مع القدس، كانت

لدى الرياض دوافع أكثر بساطة، وإن لم تكن أقل إلحاحًا: الخوف من أن الاتحاد السوفيتي قد يستغل علاقاته مع ما يُعرف بالأنظمة العربية الرافضة، مثل العراق وسوريا وليبيا، ليزيد نفوذه مرة أخرى ويشجع تلك الأنظمة التي تقوم أيديولوجيتها على النقيض من الحكم الملكي. إن فشل حل النزاع العربي-الإسرائيلي سيؤدي بالتالي إلى تمكين الدول الرافضة، وبالتالي تهديد مصالح النفط للمملكة مرة أخرى.

عرفت هذه المبادرة باسم "خطة فهد"، سميت باسم ولي العهد الأمير فهد بن عبد العزيز آل سعود وأطلقت في أغسطس 1981. وتضمنت الخطة ثمانية بنود، لكن البنود الأخيرة فقط أشارت إلى أي جديد في الموقف السعودي تجاه إسرائيل. حيث نص البند السابع على حق جميع دول الشرق الأوسط في العيش بسلام، بينما ضمن البند الثامن تنفيذ الخطة من قبل الأمم المتحدة. وقد أدخلت هذه المبادرة اقتراحًا جديدًا وجذريًا في الساحة السياسية العربية المضطربة غالبًا: في مقابل انسحاب كامل لإسرائيل من الأراضي التي احتلتها في عام 1967، بما في ذلك القدس الشرقية، وحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم أو الحصول على تعويض مالي مناسب، سيقدم العرب اعترافًا ضمنيًا بإسرائيل، وهذا مذكور ضمنيًا في الخطة التي أشارت إلى أن "على جميع دول المنطقة أن تكون قادرة على العيش بسلام". للمرة الأولى، كانت السعودية تحاول إنشاء مسار جديد لحل النزاع العربي-الإسرائيلي: انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي المحتلة وإقامة دولة فلسطينية تعيش بسلام بجانب جيرانها.

بينما كان هذا الاعتراف الضمني بإسرائيل تطورًا تاريخيًا، حيث لم تعترف أي دولة عربية – باستثناء مصر – بإسرائيل حتى تلك النقطة، وظلت معظم الدول العربية تعارض بشدة أي شكل من أشكال الاتصال الدبلوماسي مع القدس. ومع ذلك، كانت هناك عناصر براغماتية أيضًا في

المبادرة السعودية: كانت المفاوضات الإسرائيلية-المصرية في مأزق بسبب تردد رئيس الوزراء الإسرائيلي مناحم بيغن في منح الفلسطينيين الحكم الذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة، وهو عنصر أساسي في اتفاقيات كامب ديفيد. كذلك، رغبت الرياض في تحسين مكانتها الإقليمية على الساحة الأمريكية أثناء سعيها للحصول على طائرات مقاتلة من طراز F-15 ونظام الإنذار المبكر والسيطرة المحمولة جوًا (AWACS). ونظرًا لطبيعة الصفقة المقترحة على الصعيدين الكمي والنوعي، بقي السعوديون حذرين من أن الكونغرس الأمريكي، تحت ضغط من جماعات الضغط الموالية لإسرائيل، قد يسعى لعرقلة صفقة قد تؤثر سلبًا على الهيمنة العسكرية الإسرائيلية في المنطقة. وعليه، كانت هذه المبادرة تهدف إلى إرسال إشارة، إلى واشنطن والمنطقة بشكل عام، بأن السعودية شريك موثوق للسلام، ومساهم في الاستقرار الإقليمي في سياق الحرب الباردة.

ولكن النسخة الأولى من خطة فهد لم تلقَ حماسة إقليمية تذكر. فقد كان القادة العرب منشغلين أكثر بحرب إيران-العراق، كما أن الدول العربية الراديكالية في الصف الأمامي، مثل سوريا التي كانت عداؤها الأيديولوجي لإسرائيل جزءًا أساسيًا من شرعيتها الداخلية والإقليمية، رفضت أي فكرة للتسوية مع "الكيان الصهيوني". من جهة أخرى، كانت إدارة ريغان في واشنطن منشغلة بتدهور علاقاتها مع موسكو، وبناءً عليه، لم تحقق خطة فهد زخمًا دبلوماسيًا، ولم تكتسب الزخم الإقليمي اللازم الذي قد يقنع الولايات المتحدة بأنها تمثل محاولة جادة لحل النزاع العربي-الإسرائيلي.

وفي قمة فاس الثانية لجامعة الدول العربية في العام التالي، تم تبني نسخة معدلة من "خطة فهد" كاقتراح للسلام من قبل الجامعة العربية. لقد أخذ السعوديون وقتهم في التشاور مع السوريين قبل إعادة تقديم

الخطة، وقاموا بتعديل بعض التفاصيل لجعل المبادرة أكثر قبولًا في دمشق. كان الاختلاف الرئيسي بين المسودة الأصلية ونسختها اللاحقة في عام 1982 هو مستوى الاعتراف الذي ستتلقاه إسرائيل من جيرانها المعادين. كانت النتيجة النهائية هي تغيير في لغة المادة 7، حيث أصبحت السماح لجميع الدول بالعيش بسلام مضمونة من قبل الأمم المتحدة بدلاً من الدول العربية نفسها، وبالتالي إزالة المشكلات الناتجة عن الاعتراف الضمني بإسرائيل. عمليًا، تم تقليل قبول شرعية إسرائيل كدولة إلى استنتاج ذاتي كان له أمل ضئيل في اكتساب جاذبية دبلوماسية أوسع.

ومع ذلك، كانت هناك قضايا أكثر إلحاحًا تملي الموقف السعودي. فحرب إيران والعراق، التي كانت قد وصلت حينها إلى سنتها الثانية، لم تحقق النصر السريع الذي كان متوقعًا من بغداد بعد غزوها لجارتها ذات الأغلبية الشيعية في سبتمبر 1980. أصبحت هذه الحرب صراعًا يقسم الشرق الأوسط على أسس دينية وطائفية، مشيرًا إلى العنف المستقبلي الذي سيمزق لاحقًا نسيج النظام العربي. نظرًا للتكلفة التي باتت الحرب تفرضها من حيث الأرواح والثروات، ومعها تزايد المخاوف من أن النظام الشيعي في طهران قد يكون الآن يكتسب اليد العليا، لم تستثمر الرياض وقتًا وجهدًا كبيرين في دفع خطة في عواصم العالم العربي، إذ كانت العوائد المتوقعة منها ضئيلة. وأي أهمية استمرت السعودية في إيلائها لخطة فهد كانت تكمن في قيمة النهج متعدد الأطراف الذي يشارك فيه كل العالم العربي أو أغلبه. فبعد كل شيء، أثبتت اتفاقيات كامب ديفيد أن أي اتفاقيات ثنائية يمكن أن تخلق بسهولة انقسامات في العالم العربي سيكون من الصعب تجسيرها. وبينما كانت الرياض تأمل في إظهار لواشنطن والغرب أنها الآن قوة إقليمية ذات شأن، جاء اغتيال الرئيس أنور السادات من مصر في أكتوبر 1981 كتذكير مرير بأن

التقارب مع إسرائيل، حتى لو كان غير رسمي، قد يكلف استقرار النظام ثمنًا باهظًا.

كان غزو إسرائيل للبنان في يونيو 1982 والإدانة الواسعة التي واجهها من العالم العربي، يليهما اندلاع الانتفاضة الفلسطينية بعد خمس سنوات، يؤكدان وجود كراهية عميقة في عموم العالم العربي تجاه القدس. ولكن حرب الخليج 1990-1991 غيرت التوازن السياسي في المنطقة، خاصة بسبب العداء الصريح الذي شعرت به بعض الممالك الخليجية، ولا سيما الكويت، تجاه منظمة التحرير الفلسطينية بعد دعمها الصريح لأفعال صدام حسين. أدى ذلك إلى طرد أكثر من 400,000 فلسطيني من الإمارة، ومعه فقدان التحويلات المالية للأسر الفلسطينية في الأردن والأراضي المحتلة، وتأثيرات سلبية على خزائن منظمة التحرير الفلسطينية التي شكلت مجتمعة عاملاً رئيسيًا في دفع الحركة نحو تسوية تاريخية مع إسرائيل.

وفي ظل تألقها العسكري والدبلوماسي واستمتاعها برأس مال سياسي غير مسبوق في الشرق الأوسط، سعت واشنطن الآن لكسر الجمود في عملية السلام من خلال جمع إسرائيل ومعظم الدول العربية معًا في ما أصبح يعرف بمؤتمر مدريد للسلام في أكتوبر 1991. استجابت الممالك الخليجية بشكل إيجابي للمقترحات التي طرحتها واشنطن، رغم أن حكومة الليكود اليمينية بزعامة إسحاق شامير، التي كانت مشككة في المفاوضات متعددة الأطراف التي كانت إسرائيل تعلم أنها ستركز الاهتمام الدولي على مستقبل الضفة الغربية وغزة، كانت حذرة. لم يدفع شامير، المعروف بتوجهاته المتشددة، للقبول بحضور إسرائيل المؤتمر إلا اعتماده على السخاء المالي الأمريكي لمساعدة إسرائيل في استيعاب الأعداد المتزايدة من اليهود الذين يتركون الاتحاد السوفيتي للعيش في إسرائيل، حيث أصر شامير على أن يقود شخصيًا الوفد الإسرائيلي.

ونتيجة لذلك، تم التوصل إلى تقارب جزئي بين إسرائيل وطيف واسع من القادة العرب في خمسة مجالات رئيسية: المياه، وحماية البيئة، والتعاون الاقتصادي، واللاجئين، ومراقبة التسلح. ومع ذلك، أدت التقدمات الضعيفة التي تحققت خلال المحادثات الفلسطينية-الإسرائيلية في الأشهر التي تلت المؤتمر إلى تشديد مواقف الممالك الخليجية، حيث تجسد ذلك في الخطاب المعادي للصهيونية والمعادي للسامية الذي شكك في حق إسرائيل في الوجود كدولة يهودية ذات سيادة. وعلى الرغم من رمزية هذا الخطاب، ظلت الروايات حول فلسطين أدوات مهمة في ميدان الرأي العام العربي المحلي وشرعية الأنظمة. ومع ذلك، ومع انتخاب حكومة ائتلافية بقيادة حزب العمل تحت قيادة إسحاق رابين في عام 1992 وتوقيع اتفاقيات أوسلو في سبتمبر 1993 بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، تخلت عدة ممالك خليجية، بقيادة عمان في البداية، بهدوء عن سياساتها بمقاطعة الشركات التي كانت لها علاقات اقتصادية مع إسرائيل (المقاطعة الثانوية)، مشددة على أن هذه السياسة الجديدة ينبغي تمييزها عن المقاطعة المباشرة أو الثلاثية التي ستستمر حتى تقوم إسرائيل بإبرام اتفاقية سلام شاملة مع الفلسطينيين.

كان المدخل الدبلوماسي الذي قدمته اتفاقيات أوسلو لإسرائيل إلى الخليج، من الناحية التاريخية، متواضعًا. ومع ذلك، كانت الرمزية كبيرة وأثارت أملًا واضحًا في أن علاقات أكثر واقعية يمكن أن تتحقق الآن. بحلول عام 1996،كانت إسرائيل قد أسست بعثتين تجاريتين إلى مسقط والدوحة، بينما قام الراحل يوسي سريد، كوزير للبيئة في حكومة إسحاق رابين، بقيادة وفد إسرائيلي رسمي إلى البحرين في عام 1994 كجزء من اتفاق متعدد الأطراف حول التعاون البيئي الذي تطور من محادثات السلام في مدريد. لفترة قصيرة، فتحت عملية أوسلو نافذة على إمكانية

تحقيق آفاق إقليمية جديدة لإسرائيل، وهي نافذة كان مفتاحها علاقات إسرائيل مع الفلسطينيين. وكما أفاد سريد إلى الكنيست:

"طلب مني وزير الخارجية البحريني أن أنقل رسالة سلام إلى شعب إسرائيل، وعزمه ورغبته في نجاح عملية السلام، وإقامة تعاون اقتصادي مع إسرائيل. واعتبر الاجتماع (لمجموعة العمل البيئية) كمرحلة أولى من عدد من المراحل التي ستؤدي إلى علاقات أوثق بين البلدين."

لكن الوعد بأن هذه العلاقات المنخفضة المستوى قد تترجم إلى مكاسب دبلوماسية أكثر واقعية سرعان ما انهار بسبب الطبيعة المتزايدة للتوتر في علاقة إسرائيل مع الفلسطينيين، والتي بلغت ذروتها باندلاع انتفاضة الأقصى في سبتمبر 2000. وسط المذابح التي أحدثها الانتحاريون الفلسطينيون في شوارع إسرائيل، والتكلفة البشرية الحتمية التي فرضتها إسرائيل في ردها على مختلف الميليشيات الفلسطينية، تلاشت أي آمال في تقدم العلاقات مع عمان، على سبيل المثال، بشكل مبكر. أغلقت مسقط بهدوء البعثة التجارية الإسرائيلية ردًا على العنف، ولكن القطريين كانوا أكثر ترددًا، ربما مما يظهر ثقتهم المتزايدة في الشؤون الخارجية. ولم يكن إلا بعد ضغط مستمر من كل من الرياض وطهران – اللتين هددتا بمقاطعة اجتماع منظمة المؤتمر الإسلامي (OIC) التي كانت قطر تترأسها حينها – أغلقت الدوحة مكتب إسرائيل في نوفمبر 2000 بتردد. ومع ذلك، وكما يلاحظ عوزي رابي، استمرت قطر في عقد سلسلة من الاجتماعات مع مسؤولين إسرائيليين، بما في ذلك وزراء الخارجية السابقين شلومو بن عامي وسيلفان شالوم في جنيف وباريس على التوالي.

كان الموقف المشترك لطهران والرياض حول هذه المسألة يتعلق بقدر ما يتعلق بلعب ورقة الشعور المناهض لإسرائيل في المحكمة الأوسع للرأي العام العربي والإسلامي كما كان نابعًا من أي ولاء حقيقي لتقدم

القضية الفلسطينية. ومع ذلك، سرعان ما طغت التيارات الإقليمية الأوسع، المرتبطة مباشرة بتداعيات هجمات 11 سبتمبر 2001 ولاحقًا من حرب العراق 2003، على الانتفاضة المستمرة للأقصى. وأدى الحرب والتمرد الذي عرقل محاولات إعادة تشكيل شيء يشبه الدولة المتماسكة في العراق إلى خلق فراغ تملأه بشكل متزايد المصالح الطائفية المدعومة من القوى الإقليمية المتنافسة. ربما بدا الملك عبد الله الثاني في الأردن مفرطًا في التحذير عندما أعرب في عام 2004 عن مخاوفه من بروز "الهلال الشيعي" الذي يضم كلاً من الجهات الحكومية وغير الحكومية ويمتد من طهران إلى بيروت. ومع ذلك، بالنسبة للممالك الخليجية، حمل تحذير الملك الهاشمي شعورًا قويًا بالحقيقة.

وقد ظهر هذا العداء المتزايد تجاه إيران ورعايتها لحلفائها الشيعة عبر الشرق الأوسط بوضوح أثناء حرب لبنان 2006. وبينما كانت الرياض مدركة لصورة المقاومة البطولية ضد "العدو الصهيوني" التي حظي بها حزب الله في العالم العربي، فقد أوضحت عدم رضاها عن تصرفات الحزب المتهورة التي أدت إلى الأزمة. وسط العنف في جنوب لبنان وشمال إسرائيل، جاء إعلان الحكومة السعودية الذي يدين "المغامرات الطائشة" لحركة شيعية لبنانية ويحذر من أن مثل هذه المغامرات من شأنها "أن تجلب الخراب على جميع الدول العربية" كصدمة غير سارة لقيادة حزب الله وسط التأييد الشعبي الذي كانت تتمتع به حتى ذلك الحين في الشارع العربي.

يرجع جزء من هذا الموقف إلى المخاوف المحيطة بانتعاش النفوذ المستلهم من إيران عبر الشرق الأوسط، وجزء آخر إلى الحساسية المستمرة تجاه الاتهامات بأن المملكة العربية السعودية لا تزال حاضنة للتطرف بالنظر إلى هوية خمسة عشر من أصل تسعة عشر خاطفًا في هجمات 11 سبتمبر. لذلك، سعت الرياض إلى تعزيز صورة أكثر اعتدالًا

للمملكة عبر العالم. ومن خلال تبني مبادرة سلام تهدف إلى التوسط في اتفاق بين إسرائيل والفلسطينيين، كان السعوديون يأملون في تخفيف هذه المخاوف وتعزيز نفوذهم بين العرب السنة القلقين بشكل متزايد من التغيرات الطائفية الناشئة في السلطة في العراق ولبنان. وبناءً عليه، تم الإعلان في فبراير 2002 عن "خطة عبد الله"، التي سميت على اسم ولي العهد آنذاك الأمير عبد الله بن عبد العزيز آل سعود، والمعروفة الآن باسم "مبادرة السلام العربية" (API).

وكانت المبادرة تثير اهتمام البعض في إسرائيل، بما في ذلك الرئيس ورئيس الوزراء الراحل شمعون بيريز، ولكن جاذبيتها كانت محدودة وربما حتى سامة سياسيًا وسط العنف المتصاعد في انتفاضة الأقصى. إضافة إلى ذلك، كانت تضم المبادرة قرار الأمم المتحدة رقم 194 الذي يؤيد حق العودة للاجئين الفلسطينيين، وهو ما رآه النقاد رفضًا فعليًا لحق إسرائيل في الوجود كدولة ذات طابع يهودي غالب. ومع ذلك، بقيت لدى العديد من الإسرائيليين تساؤلات حول صدق نوايا السعودية. ففي بلد يعتبر الأمن هو محور الخطاب السياسي اليومي، لم تتخلَّ الرياض علنًا عن تأييد الهجمات الانتحارية التي نفذتها الجماعات الفلسطينية المتشددة وأوقعت دمارًا كبيرًا في شوارع إسرائيل.

ومع ذلك، فقد استقبلت الخطة بتصفيق دبلوماسي في عواصم أوروبا، وبلغ تأثيرها حتى إلى "خارطة الطريق"، مبادرة السلام المتعثرة التي أطلقها الرئيس الأمريكي السابق جورج دبليو بوش. وحتى الدول العربية الرافضة التي تقودها سوريا رحبت بحذر بالمبادرة السعودية، إذ سمحت عودة مرتفعات الجولان لدمشق بالمشاركة تحت غطاء التضامن العربي. وعلى الرغم من التقلبات اللاحقة في العلاقات الإسرائيلية الفلسطينية – بما في ذلك الانسحاب الإسرائيلي الأحادي من غزة عام 2005، وحرب لبنان 2006، واستيلاء حماس على غزة في 2007، وسلسلة من العمليات

العسكرية الإسرائيلية في قطاع غزة منذ عام 2008 – ظلت مبادرة السلام العربية مطروحة على الطاولة منذ ذلك الحين.

ومع ذلك، شهدت المرحلة التي أعقبت حرب لبنان 2006 ظهور موقف أكثر تودداً تجاه القدس لدى بعض الممالك الخليجية. ففي أعقاب الصراع، رأى نائب مدير وزارة الخارجية الإسرائيلية يعقوب هداس-هاندلسمان أن مواقف إسرائيل تجاه إيران وسوريا وحماس باتت تتشاركها العديد من الممالك الخليجية، حيث أصبحت طموحات طهران الإقليمية السبب الجذري لكثير من الاضطرابات في المنطقة. ومع مواجهة واشنطن لمشاكلها الخاصة مع الميليشيات الشيعية المدعومة من إيران في العراق، كان هناك شعور بأن الإسرائيلي كان يخاطب الجمهور. ومع ذلك، حذر هداس-هاندلسمان من أن شعوراً شائعاً بنفس القدر في عواصم الخليج هو أن الولايات المتحدة لم تعد قادرة أو مستعدة لتقديم ضمانات أمنية فعالة للممالك الخليجية. ونتيجة لذلك، لم تكن العلاقات الودية مع طهران خياراً، بل ضرورة.ونقلاً عن مسؤول خليجي مجهول الهوية على اتصال وثيق بالقدس، تابع الدبلوماسي الإسرائيلي ملاحظته قائلاً: "هدفنا [إيران] مشترك، ولكننا نختلف حول كيفية تحقيقه [التصدي لقوتها العسكرية]."

بعدما أصبحت الولايات المتحدة منشغلة بخوض حملتين عسكريتين دمويتين في أفغانستان والعراق، ظهر شعور عام بين الممالك الخليجية بأن الولايات المتحدة، في ظل إدارة أوباما الآن، كانت تصبح على نحو متزايد حذرة (ومتعبة) من التورط في المزيد من الالتزامات العسكرية عبر الشرق الأوسط. وقد شكل هذا الشعور بالتراجع بحد ذاته دليلاً على تزايد القناعة بين الأطراف المعنية بأن السلام الأمريكي كان هشاً بشكل متزايد. وقد بدأت هذه التصورات تؤثر على المواقف تجاه إيران وإسرائيل على حد سواء حتى قبل اندلاع الربيع العربي.

لم تكن القدس ساذجة بما يكفي للاعتقاد بوجود وحدة في الغرض بين مواقف الممالك الخليجية؛ فقد ظلت كل من عمان وقطر على وجه الخصوص من بين الأطراف المستثناة التي تؤيد علنًا علاقات وثيقة مع طهران. لكن خلف الأبواب المغلقة، كانت قطر مقتنعة بأن التهديد بالعمل العسكري وحده يمكن أن يحد من الطموح الإقليمي لطهران وبرنامجها النووي، الذي لم تكشف إيران عن نطاقه وحجمه إلا تحت ضغط كبير من المجتمع الدولي.

وقد أضافت الانتفاضات العربية وما تلاها من أحداث سياقًا مهمًا أدى إلى تعزيز العلاقات الناشئة بين إسرائيل والممالك الخليجية. فبدأت سلسلة الاحتجاجات المناهضة للحكومات في تونس في ديسمبر 2010 وانتشرت بسرعة إلى بلدان أخرى في المنطقة، لا سيما مصر واليمن وسوريا والبحرين. ومع ذلك، بحلول النصف الثاني من عام 2011، تبخرت التفاؤلات الأولية التي أُثيرت في الشرق الأوسط ومناطق أخرى بسبب هذه الثورات الشعبية ضد الأنظمة الاستبدادية في العالم العربي. وبالفعل، أثار الإطاحة بالرئيس حسني مبارك من السلطة واستبداله بحكومة إسلامية بقيادة محمد مرسي قلقًا حادًا ليس فقط في إسرائيل، بل أيضًا في الرياض وأبو ظبي والمنامة على وجه الخصوص.

كانت إسرائيل بحاجة الآن إلى التكيف مع هذا البيئة الإقليمية المتغيرة بسرعة. وكان من بين الأمور التي ركزت عليها ما وصفه إيتامار رابينوفيتش وإيتاي برون بـ"العلاقة الضبابية مع الكتلة السنية في الشرق الأوسط". كما كانت دول الخليج مشغولة بشكل متزايد بالتهديد الإيراني وتحدي الإرهاب الجهادي، إلى جانب تزايد قلقها من سياسات إدارة أوباما. وفي ظل هذا الخلفية، بات تقاطع المصالح مع إسرائيل أمرًا واضحًا. فقد شاركت جميع الأطراف رؤية استراتيجية متشابهة بشأن السيناريوهات التهديدية التي تشكلها ليس فقط إيران وحلفاؤها، بل أيضًا تهديد للنظام

الإقليمي ذاتـه. وبالتحديـد، كـانت إسرائيل والمملكـة العربيـة السـعودية والإمارات العربية المتحدة قلقة بشأن مسار واحد مهيمن عقب الإطاحة بالأنظمـة في تـونس ومصر: الخـوف من أن يجتـاح جـزء كبـير من العـالم العـربي، بمـا في ذلـك الممالـك الخليجيـة، موجـة راديكاليـة، معظمهـا إسلامية. جميعها كانت تفضل "النظام القديم" والحفاظ على الأنظمة المحافظـة الاسـتبدادية؛ جميعهـا كـانت تـرى في الجماعـات الإسـلامية منافسـين إقليميين لها، سـواء كـان ذلـك جماعـة الإخـوان المسـلمين في مصر، أو حركة حماس في غـزة، أو حركة الإصلاح في الإمارات، وبالطبع حزب الله في لبنان.

لكن التأثير الأوسع للاحتجاجات الشعبية التي اندلعت بسبب الانتفاضات العربيـة كـان يكمن في الكشـف عن الانقسـام الكبـير في النظـام الشرق أوسـطي: السياسـة الطائفيـة. لقـد ازدهـرت هـذه السياسـة في الأجـواء المشحونة بشكل متزايد مع تصاعد التوترات وسط تجدد الصراع على الهيمنة الإقليمية: إيران ضد السعودية والإمارات والبحرين. وبينما وصل هـذا التـوتر إلى ذروتـه الدمويـة في العـراق وسـوريا ولاحقًـا في اليمن، ساعد العنف على تشكيل المواقف النخبوية عبر الممالك الخليجية حول قيمة السعي لتوثيق الروابط مع إسرائيل في حال كان التهديد المتصور من إيران بحاجة إلى احتواء. وكما أشار الباحث مأمون فندي في صحيفة الشرق الأوسـط السـعودية: "الخبر السـار هـو أنـه إذا كانت إسرائيل تريـد إبرام صفقة كبرى مع العرب، فقد حان الوقت للقيام بذلك. الدول العربية في أضـعف حالاتهـا السياسـية منـذ فـترة طويلـة، ومـع الاضـطرابات السياسية الداخلية، فهي جاهزة لتوقيع صفقة شاملة".

لقـد زاد هـذا الخـوف من الطمـوح الإيـراني المتحـرر، الـذي يتعـزز ببرنـامج نووي مصمم لدعم نفس الأهداف، من القلـق من أن واشـنطن، خصوصًـا في ظل إدارة أوباما، أصبحت تتطلع الآن إلى تقليل التزامها بـأمن الخليج.

والآن بـدأت علاقـات إسرائيل مـع دول مجلس التعـاون الخليجي الفرديـة تخـرج من الظـل، ومعهـا تتشـكل ملامح نـوع من "العلاقـات الاسـتراتيجية المؤقتـة" الـتي تتسـم باسـتقلالها عن القـرب الجغـرافي أو، الأهم، عن تطـوير مبـادئ معياريـة لتنظيم سـلوك الأطـراف المعنيـة. وكمـا يجـادل الفصـل التـالي، فـإن العلاقـات الناشـئة لإسرائيل مـع دول الخليج السـفلي ازدادت كميًا ونوعيًا منـذ عـام 2009. ورغم أن ذلـك كـان ردًا على تصـاعد النفـوذ الإيـراني عـبر الخليج والشرق الأوسـط الأوسـع، إلا أن عوامـل أخـرى مرتبطة بـ"القوة الناعمة" لإسرائيل، وكذلك التصور عن نفـوذ القـدس في واشـنطن،ازدهـرت الآن في الأجـواء المتزايـدة التـوتر مـع تصـاعد التـوترات وسط تجدد الصراع على الهيمنة الإقليمية: إيران ضد السعودية والإمارات والبحـرين. في حين بلغت هـذه التـوترات ذروتهـا الدمويـة في العـراق وسوريا ثم في اليمن لاحقًا، إلا أن العنف ساهم كثيرًا في تشكيل مواقـف النخب عـبر الممالـك الخليجيـة حـول أهميـة السـعي لتعزيـز العلاقـات مـع إسرائيل إذا كان الهدف هـو احتـواء التهديـد الإيـراني المحتمـل. وكمـا أشـار البـاحث مـأمون فنـدي في صـحيفة "الشرق الأوسـط" السـعودية: "الخـبر السار هو أن إسرائيل إذا أرادت إبرام صفقة كبرى مـع العـرب، فـإن الـوقت مناسب الآن. فالدول العربية في أضعف مواقعها السياسية منـذ زمن طويـل، ونظـرًا للاضـطرابات السياسـية الداخليـة فهي مسـتعدة لتوقيـع اتفـاق شامل".32

وقد زاد هذا الخوف من طموحات إيـران الـتي لا يمكن السيطرة عليها، والـتي تـدعمها بـرامج نوويـة تهـدف إلى تحقيـق نفس الأهـداف، من القلـق بـأن واشنطن، خاصة في ظل إدارة أوباما، تتجه الآن لتقليل التزامها بـأمن الخليج. وقـد بـدأت علاقـات إسرائيل مـع دول مجلس التعـاون الخليجي تظهـر أكثر من الظلال، ومعها، ظهرت معالم نظام أمني إقليمي تتجاوز القرب الجغرافي، بـل تتجاهـل تطـوير مبـادئ معياريـة تهـدف إلى تنظيم سـلوك الجهـات الفاعلـة المشاركة. وكما سيجادل الفصـل التـالي، زادت علاقـات إسرائيل المتنامية مـع

دول الخليج السفلى كميًا ونوعيًا منذ عام 2009 فصاعدًا. في حين أن ذلك كان استجابة لتصاعد النفوذ الإيراني عبر الخليج والشرق الأوسط الأوسع، إلا أن عوامل أخرى مرتبطة بـ"القوة الناعمة" لإسرائيل، إلى جانب التصور المتزايد لنفوذ القدس في واشنطن، بدأت تظهر بوضوح.

الفصل الثاني

إسرائيل والخليج الأدنى

في يوليو 2009، نشرت صحيفة "واشنطن بوست" مقالة رأي كتبها ولي عهد البحرين، الأمير سلمان بن حمد آل خليفة. وأعلن فيها بوضوح الحاجة إلى التفكير الإبداعي من قبل جميع الأطراف المعنية إذا كان من المقرر أن تحظى مبادرة السلام العربية بالقبول وتخفيف صراع "يُفقِر الفلسطينيين بلا ضرورة ويُهدد أمن إسرائيل."[1] كانت المقالة ذات أهمية لسببين: أولًا، اعتراف دولة عربية بمخاوف إسرائيل الأمنية الحقيقية، والتي تم التعبير عنها في منشور مؤثر؛ وثانيًا، كان من المرجح أن المقالة - رغم أنها كتبت بواسطة عضو بارز في أسرة آل خليفة - قد تمت الموافقة عليها من قبل المملكة السعودية التي تتمتع بسيادة على البحرين.

ومع ذلك، لم تتفق جميع دول الخليج الأدنى على إقامة علاقات مع إسرائيل، أو حتى على مدى وتأثير نفوذ طهران في المنطقة. كانت البحرين، من بين الممالك الخليجية العربية الصغيرة، الأكثر احتمالًا لأن تكون مؤيدة لروابط غير علنية ولكن مستدامة مع القدس. حتى قبل الاحتجاجات التي هزت المملكة الصغيرة في عام 2011، أشارت مصادر مطلعة إلى أن إسرائيل طورت روابط مع البحرين عبر قسم العلاقات الخارجية في الموساد "تيفل". كان لهذه العلاقات من الحميمية ما جعل الملك البحريني حمد بن عيسى آل خليفة يوجه المسؤولين في المنامة بعدم الإشارة إلى "الكيان الصهيوني" أو "العدو"، وهي تعبيرات ازدرائية تستخدم للإشارة إلى إسرائيل بشكل شائع في العالم العربي.[2]

في البداية، حتى الكويت، التي كانت تعتبر من بين الممالك الأكثر تحفظًا في الخليج، قلصت من ميلها المعروف لإدانة إسرائيل والصهيونية عند كل فرصة. ورغم عدم إصدار مرسوم حكومي رسمي، فإن صحفيين مؤثرين مثل أحمد

الصراف أصبحوا ينتقدون الأئمة الذين يلعنون اليهود والمسيحيين في خطبهم يوم الجمعة. وقد علّق الصراف على أحد هؤلاء الأئمة قائلًا:

"أنا مندهش من دعوته التي يتوسل فيها إلى الله لتمكين 'إخواننا المجاهدين' أو بصورة أكثر دقة 'داعش والقاعدة' لقطع رؤوس اليهود والمسيحيين. هم (اليهود والمسيحيون) الذين أعطوا هذا الواعظ سجادة الصلاة التي يقف عليها، واخترعوا الميكروفون الذي يسمع عبره مئات وآلاف الناس دعاءه... كما أنهم اخترعوا وأنتجوا أكثر الأدوات الطبية تعقيدًا واكتشفوا أفضل الأمصال والعقاقير التي شفت ملايين المسلمين، والتي بدونها كان يمكن أن يموتوا بسبب نقص الرعاية... هذا الواعظ له الحق في لعن من يشاء. لكن دع اليهود والمسيحيين وشأنهم".[3]

لقد أظهر هذا الهجوم الصريح على أفراد من رجال الدين السنة، ومعه الدفاع عن قيم التسامح واحترام الآخر، تغيرًا ملموسًا في الوضع الشعبي الراهن فيما يتعلق باليهود وإسرائيل. بينما استمر البعض، مثل عبد الله النفيسي، في إدانة إسرائيل، فإن الزيادة الملحوظة في الخطاب العام حولها أظهرت قبولًا متزايدًا للدولة نفسها، ويمكن ملاحظة ذلك في الاستخدام العفوي والمحدد للمصطلح "إسرائيل" في الخطابات العامة. بالطبع، استمرت العداوة العلنية تجاه إسرائيل؛ ففي عام 2016 علّقت الخطوط الجوية الكويتية رحلاتها بين الإمارة ونيويورك لمنع الركاب الإسرائيليين من ركوب رحلاتها إلى الولايات المتحدة أثناء مرورهم عبر أوروبا.[4] ظهرت تحركات الكويت الأخيرة لطرد الكنيست الإسرائيلي من الاتحاد البرلماني الدولي لتعكس استمرار العداء تجاه القدس. ومع ذلك، فإن مثل هذه الحالات تخفي حقيقة أوسع: مدى الخوف المتزايد بين ممالك الخليج تجاه ما يُعتقد أنه سوء نوايا إيرانية إقليمية أدى إلى تلطيف عدائها الجماعي والفردي تجاه إسرائيل.[5]

ظهرت أدلة أخرى تشير إلى أن هذا القبول المجتمعي الأوسع (دون تبني شامل لإسرائيل) قد حصل على قبول أوسع عبر المنطقة. كما أبرز استطلاع الرأي السنوي الثامن لشباب العرب الذي أجرته "أصداء بيرسون-مارستيلر"

في عام 2016، حيث جاء الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني في المرتبة السابعة فقط عندما طُلب من الشباب العرب تحديد التحديات الكبرى التي تواجه الشرق الأوسط حاليًا؛ ولم يُذكر اسم إسرائيل سوى مرتين.6 ومع ذلك، تبرز عُمان وقطر والبحرين والإمارات العربية المتحدة بشكل واضح في تباين طبيعة علاقات إسرائيل مع أنظمة الخليج الأدنى. فقد اتبعت عمان وقطر، على سبيل المثال، أهداف وسياسات خارجية تضعهما في كثير من الأحيان في خلاف مع الجيران الخليجيين الآخرين، وكان ذلك واضحًا بشكل خاص في علاقاتهما مع إسرائيل.ومع ذلك، يظل كلا البلدين مدركين لأهمية الحفاظ على العلاقات مع الولايات المتحدة. وكغيرهما من الممالك الخليجية، أدركت كل من عمان وقطر فائدة العلاقات مع المجموعات والأفراد المؤيدين لإسرائيل في الولايات المتحدة، وكذلك مع إسرائيل نفسها، كقناة لضمان مصالحهما الأمنية.

عمان: حليف متقلب؟

لم تبدأ الاتصالات العلنية بين إسرائيل وعمان حتى بعد مؤتمر مدريد عام 1991، لكن حتى ذلك الحين، لم تكن إسرائيل غريبة على السلطنة. ففي السبعينيات، قدمت القدس مساعدات عسكرية سرية ونصائح للسلطان قابوس كجزء من جهوده الأوسع لقمع التمرد المستوحى من الفكر الماركسي في ظفار، وهي مساعدات كانت سلطنة عمان ممتنة للحصول عليها. وفي عام 1975، تم إرسال بعثة استشارية صغيرة إلى عمان، وظل وجودها مخفيًا بالكامل عن الحكومة البريطانية، الداعم العسكري الرئيسي للسلطان. وفي العام التالي، بدأت عمان تتميز باستعدادها للدخول في اتفاقيات مع القوى الغربية من أجل أمنها الخاص، حتى وإن أثارت هذه الصفقات جدلًا في العالم العربي الأوسع، بما في ذلك الدول الخليجية التي رأت في ذلك امتدادًا جديدًا للاستعمار. وكان أحد الأمثلة على ذلك هو الاتفاقات الخاصة بالقواعد العسكرية التي وقعتها عمان مع واشنطن في يونيو 1980، وهو الأول من

نوعه في الشرق الأوسط، رغم المعارضة من بعض جيران عمان الذين كانوا في ذلك الوقت يتفاوضون بشأن تأسيس مجلس التعاون الخليجي.

وقد سعت مسقط دائمًا إلى موازنة هذا التوجه المؤيد للغرب برغبة في الحفاظ على علاقات ودية مع كل من الرياض وطهران، وهما جارتان قويتان لهما مطالبات تاريخية بأراضي عمانية. وبالنظر إلى موقعها الجغرافي، لم يكن بإمكانها التصرف بغير ذلك. وعلى الرغم من ذلك، أدى إرث الثورة الإيرانية والغزو السوفيتي لأفغانستان إلى انحياز عمان إلى المصالح الإقليمية الأوسع للولايات المتحدة والمملكة المتحدة، وهو ما يتجلى في التعاون العسكري الوثيق الذي ميز هذه العلاقات منذ ذلك الحين.

وكان ما يعد جزءًا من مبادرة إسرائيل للتواصل مع الدول من الدرجة الثانية في المنطقة قد أسفر عن نتائج بعد سنوات، عندما قررت عمان دعم اتفاقات كامب ديفيد. وعلى النقيض من معظم الدول الخليجية الأخرى، كانت عمان واحدة من ثلاث دول عربية فقط (إلى جانب المغرب والسودان) لم تقطع علاقاتها مع القاهرة بسبب معاهدة السلام التي أبرمتها مع إسرائيل، وهو موقف جذب بالطبع انتقادات من بعض جيرانها في الخليج. ومع ذلك، لم تتراجع عمان عن موقفها: فقد دعت علنًا إلى عودة مصر إلى الحضن العربي الأوسع بعد طردها من الجامعة العربية، ودعت إلى استخدام اتفاقات كامب ديفيد كنموذج لاتفاقيات سلام مستقبلية في الشرق الأوسط، باعتبارها "الوسيلة الوحيدة التي حققت خطوة بناءة نحو التوصل إلى حل سلمي لقضية الشرق الأوسط".

ورغم أن عمان لم تكن لديها علاقات رسمية علنية مع إسرائيل حتى أوائل التسعينيات، فقد تعاونت الدولتان في بعض المجالات التي كان فيها للخبرة الإسرائيلية قيمة خاصة، مثل تقنية الري بالتنقيط وغيرها من التقنيات الزراعية التي كانت إسرائيل رائدة فيها في ظروف مناخية مماثلة. كما كانت هناك إشارات إلى استمرار التعاون السري بين إسرائيل وعمان في مجال تبادل المعلومات الاستخباراتية والتدريب، رغم أن نطاق وطبيعة هذه الروابط لا

يزال موضوع تكهنات. وقبل حتى إقامة العلاقات الرسمية، كانت مسقط تمتلك نظرة إيجابية نسبيًا تجاه إسرائيل، خالية من معاداة السامية التي غالبًا ما تخفي نفسها خلف قناع معاداة الصهيونية، والتي كانت حتى ذلك الوقت تميز الكثير من التعليقات حول إسرائيل في الصحافة العربية.

بدت عمان مستعدة لتوثيق العلاقات مع إسرائيل حتى أثناء مفاوضات أوسلو، وهو موقف يختلف عن باقي الممالك الخليجية التي رأت أن هذه الخطوات سابقة لأوانها دون التوصل أولًا إلى سلام شامل رسمي بين إسرائيل والفلسطينيين. وقد سبق زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي يتسحاق رابين إلى مسقط في ديسمبر 1994 عدة اجتماعات غير رسمية بين المسؤولين الإسرائيليين والعمانيين، حيث تم استقباله بحفاوة رسمية في مسقط أثناء عودته من الشرق الأقصى. وقد أتاحت هذه الخطوة بفضل توقيع اتفاقية السلام بين إسرائيل والأردن، وهو بلد كانت لعمان علاقات وثيقة معه. وفي أبريل 1994، استضافت عمان المجموعة متعددة الأطراف في الشرق الأوسط الخاصة بموارد المياه، واستضافت لأول مرة وفدًا إسرائيليًا بقيادة نائب وزير الخارجية يوسي بيلين. وعاد بيلين في نوفمبر للتحضير لزيارة رابين في ديسمبر من نفس العام.

وقد تلت الاجتماع مناقشات إضافية، مما أدى إلى تكهنات في الإعلام الإسرائيلي بأن عمان وإسرائيل على وشك إقامة علاقات دبلوماسية كاملة. ومع ذلك، بحلول ربيع عام 1995، لم تتحقق هذه الآمال بعد. وبدأت مسقط الآن تشدد على أن المزيد من التقدم مطلوب في مفاوضات السلام مع الفلسطينيين قبل إقامة مثل هذه العلاقات. ورغم ذلك، في سبتمبر 1995 تم إنشاء بعثات تجارية متبادلة، تلاها الإعلان عن أن إسرائيل ستشارك في تمويل مركز الشرق الأوسط لأبحاث تحلية المياه (MEDRC) الذي كان من المقرر أن يكون مقره في مسقط. وفي أكتوبر 1995، توصلت عمان وإسرائيل أخيرًا إلى اتفاق بشأن إنشاء بعثات تجارية متبادلة، مما رفع الآمال مرة أخرى بأن العلاقات الدبلوماسية الرسمية بين الدولتين قد تُختتم الآن.

ومع ذلك، جاءت الأحداث في إسرائيل لتغير هذه التوقعات. فجاء اغتيال رابين في نوفمبر 1995 على يد متطرف يهودي شاب، إيغال عمير، الذي كان مصممًا على منع أي اتفاق سلام مع الفلسطينيين يتطلب انسحاب إسرائيل من أراضيها، مما جلب إدانات شديدة من المسؤولين في عمان. وكان وزير الخارجية العماني يوسف بن علوي أحد كبار المسؤولين العرب الذين حضروا جنازة رابين الرسمية، حيث استضافه القائم بأعمال رئيس الوزراء شمعون بيريز في القدس. وفي مقابلة لاحقة أجراها بن علوي مع وسائل الإعلام الإسرائيلية، أشار إلى أن "عمان ستقيم قريبًا علاقات دبلوماسية مع إسرائيل؛ فسلطنة عمان لم تكن أبدًا في حالة حرب مع إسرائيل، وبالتالي لا حاجة إلى اتفاق سلام".

بدت النية صادقة. ففي يناير 1996، توصلت إسرائيل وعمان إلى اتفاق لفتح مكاتب تجارية في مسقط وتل أبيب. وظلت هذه العلاقات الدبلوماسية الهادئة ولكن غير المنقطعة مستمرة على مستوى منخفض منذ ذلك الحين، وأبرزها من خلال مركز MEDRC الذي أصبح بمثابة منتدى متعدد الأطراف للدبلوماسية غير الرسمية بين العرب وإسرائيل.

وكمؤسسة تهدف بالمعنى الحقيقي للكلمة إلى تحقيق مجتمع معرفي مكرس لمعالجة ندرة المياه في جميع أنحاء الشرق الأوسط، تم إنشاء مركز MEDRC كنتيجة مباشرة لمؤتمر مدريد واتفاقات أوسلو.

بالرغم من أن "العلاقات الرسمية" كانت مجمدة تقريبًا لمدة عشرين عامًا وسط رغبة مسقط المعلنة في اتخاذ موقف أكثر توازنًا بشأن الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، إضافة إلى دورها في تسهيل الحوار الاستراتيجي (والسري في الغالب) بين إيران وإدارة أوباما، والذي أدى إلى توقيع الاتفاق النووي (JCPOA). وبسبب المعارضة الشديدة لنتنياهو لهذا الاتفاق الدولي، التي كانت أحد العوامل التي دفعت الرئيس ترامب إلى سحب الولايات المتحدة من الاتفاقية في مايو 2018، فإن زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي إلى جانب رئيس الموساد، يوسي كوهين، إلى عمان في أكتوبر 2018 فاجأت

معظم المراقبين. وكما أشار المعلق الإسرائيلي المخضرم في الشؤون العربية، تسفي بارئيل، فإن هذه الزيارة "كسرت الجدار" بين قادة الخليج العربي ورئيس وزراء إسرائيلي. بالطبع، كانت هذه الزيارة من مستوى معين تجسيدًا للسياسة الخارجية العمانية: التعاون مع مجموعة من الجهات الفاعلة الإقليمية، بما في ذلك إيران، لضمان أمنها الخاص، الأمر الذي يثير استياء الرياض. ولم يؤدِ الدور الشخصي الذي لعبه قابوس في تسهيل المحادثات السرية التي أدت إلى توقيع الاتفاق النووي في عهد الرئيس أوباما إلى تحسين علاقته بإدارة ترامب، التي رأت في الاتفاق النووي تمكينًا لإيران في المنطقة.

لذلك، كانت الزيارة العلنية لنتنياهو تدور بقدر ما تدور حول عُمان حول إعادة الارتباط بإدارة ترامب كما كانت حول النفوذ الدبلوماسي، بما يتجاوز تحقيق مكسب علاقات عامة، الذي تأمل القدس أن تحققه. تركزت التكهنات حتمًا على ما إذا كان قابوس، بعلاقاته الوثيقة مع النظام الإيراني، سيعمل كوسيط بين إسرائيل وإيران، وربما حتى سوريا. ورغم أن هذا الاحتمال لم يُستبعد، إلا أن إيران سارعت بانتقاد اللقاء؛ بينما كانت إسرائيل تفضل دائمًا استخدام جهات أخرى، خاصة ألمانيا، للتواصل مع إيران. ومع ذلك، من الواضح أن إسرائيل، بموافقة العمانيين، جعلت الزيارة علنية. كانت إشارة لقادة الخليج العربي الآخرين (والعالم العربي الأوسع) بأنهم يمكن أن يكونوا أكثر انفتاحًا في علاقاتهم مع إسرائيل، وأنه في مواجهة التحدي الإيراني، ينبغي عليهم اتباع خطوات السلطان. وكما أشار أحد المعلقين: "إظهار العلاقات مع عمان هو جزء آخر من استراتيجية [نتنياهو]، والتي تشمل إنشاء تحالفات سرية — وأخرى علنية عندما يكون ذلك ممكنًا — مع دول وحركات سنية معتدلة، في محاولة لمنع انتشار إيران في المنطقة، وكذلك تقويض نفوذ طهران الإقليمي، مع إثبات أن إسرائيل يمكنها تطبيع علاقاتها مع الدول العربية حتى بدون حل القضية الفلسطينية."

من جانبهم، حرص العمانيون على التأكد من أن زيارة نتنياهو لا يُنظر إليها على أنها خروج جذري عن دعمهم لدولة فلسطينية. كان قابوس سريعًا في

إرسال رسالة طمأنة إلى الرئيس الفلسطيني محمود عباس، مؤكدًا له دعم عمان المستمر لدولة فلسطينية. ولكن، إدراكًا منهم أن الزيارة قد جذبت انتقادات من أولئك الذين شعروا بأن النفوذ الإسرائيلي المتزايد في عواصم الخليج جاء على حساب الفلسطينيين، أشار وزير الخارجية العماني يوسف بن علوي إلى أن كل من البراغماتية والمبادئ وجهت نهج مسقط نحو حل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني. وفي نهاية أكتوبر 2018، وقبل انعقاد حوار المنامة — وهو مؤتمر إقليمي نظمته واستضافته في البحرين مؤسسة الدراسات الاستراتيجية الدولية التي تتخذ من لندن مقرًا لها — انتقد بن علوي أولئك الذين يعتقدون أن المظالم القديمة يجب أن تحدد النهج العربي العام تجاه قضية فلسطين. وأشار إلى أن إسرائيل هي كيان ثابت ودائم في الشرق الأوسط ولها دور إيجابي يمكن أن تلعبه في الأمن الإقليمي. ويجب أن يتم تسهيل حقوق الفلسطينيين وإقامة دولة لهم من خلال العلاقات بين الدول، وأن مسقط في وضع جيد للقيام بهذا الدور. ومن وجهة نظر القدس، كان ذلك دليلاً على أن العلاقات مع السلطنة لا يجب أن تعتمد على تحقيق تقدم ملموس نحو إقامة دولة فلسطينية.

قطر: تبعية مترددة؟

على مدار جزء كبير من القرن العشرين، كانت حرية قطر في تحديد سياستها الخارجية محدودة، حيث اعتمد حكامها إلى حد كبير على المستشارين البريطانيين الذين كانوا يقدمون النصائح إلى آل ثاني ويحددون نطاق علاقاتها الخارجية. وباعتبارها نتاجًا للمصالح الإمبراطورية البريطانية في الخليج، كانت لندن تؤثر بشكل كبير على صنع السياسة الخارجية في الدوحة بينما تمارس في الوقت نفسه درجة من المرونة الدبلوماسية؛ وقد أوجد ذلك على الأقل مظهرًا من السيطرة القطرية شبه الكاملة على علاقاتها الخارجية.بينما ضمنت الوصاية البريطانية الدفاع والأمن وطول عمر الحكم، واجهت قطر، التي حكمها آل ثاني، صعوبة في التنافس مع جيرانها المباشرين، لا سيما السعودية. بعد الاستقلال، كانت أولوية السياسة الخارجية

القطرية هي السعي لتكوين تحالفات مع دول أقوى لضمان أمنها، في نوع من "الانضمام إلى الأقوى" الذي أصبح يميز السياسة الخارجية القطرية ونزعتها لتحويل الولاءات للحفاظ على أكبر قدر من الاستقلال.

حدث تغيير كبير في عام 1995 عقب انقلاب قصر سلمي شهد خلع ولي العهد حمد بن خليفة آل ثاني لوالده، خليفة بن حمد آل ثاني، وتوليه العرش. وقد عُين حمد ولياً للعهد في عام 1977 وجمع بعناية نفوذًا متزايدًا خلال أواخر الثمانينيات. كانت لديه أفكار مختلفة جذريًا فيما يتعلق بدور قطر الإقليمي ومدى تأثيرها العالمي، والتي كانت طموحة للغاية. بعد الانقلاب، سعى إلى إيجاد طرق لتحقيق هذه الأفكار. رغم حجمها الجغرافي الصغير وعدد سكانها المولودين محليًا المحدود نسبيًا، بدأت قطر تحاول "التفوق على حجمها" في الشؤون الإقليمية. إن امتلاكها لأحد أعلى معدلات دخل الفرد في العالم، وجنوبها احتياطيات هائلة من الغاز الطبيعي، أعطى الإمارة القوة المالية لتحقيق طموحاتها الإقليمية. وكان ظهور قناة الجزيرة كقناة إخبارية عالمية على استعداد للإبلاغ عن أحداث غير مرغوبة عبر الشرق الأوسط، مما يزعج جيرانها في الخليج، تعبيرًا مرئيًا عن هذه الطموحات.

بالتوازي، ومنذ أوائل التسعينيات، سعت قطر، مثل عمان، إلى تطوير علاقات دافئة ولو كانت منخفضة المستوى مع إسرائيل، في إطار سعيها لسياسة خارجية مستقلة غالبًا ما وضعتها على خلاف مع جيرانها العرب، ولا سيما السعودية. انخرطت الدوحة بشكل علني مع إسرائيل بعد مؤتمر مدريد، وهو موقف أصبح أكثر جوهرية بعد اتفاقيات أوسلو عام 1993. بعد عامين، وبعد انقلاب القصر، تغير موقف قطر تجاه الدولة اليهودية بشكل ملحوظ إلى عملية تطبيع محدودة بحكم الواقع. جزئيًا، تم دفع هذه العملية بسبب المنافسات العربية الداخلية والديناميكيات المتغيرة في السياسة الخليجية التي دفعت الإمارة الغنية بالغاز ولكن الصغيرة إلى إقامة علاقات مع شركاء يمكنهم مساعدة الدوحة على بناء علاقات أوثق مع واشنطن. كان اتخاذ موقف أكثر توازنًا تجاه إسرائيل جزءًا من هذه الاستراتيجية. وكما هو الحال مع عمان، حضر ممثلو قطر جنازة إسحق رابين واستضافوا خليفته شيمون بيريز

في الدوحة في العام التالي بصفته نائب رئيس الوزراء. كان هذا الموقف على خلاف مع معظم الممالك الخليجية العربية، التي لا تزال تقاوم هذه الخطوات تجاه إسرائيل قبل التوصل إلى اتفاق سلام مع الفلسطينيين. وكما أشار عوزي رابي، بحلول أواخر التسعينيات، كانت الدوحة في محادثات جادة مع إسرائيل حول تبادل للممثلين التجاريين، فضلاً عن شراء محتمل للغاز الطبيعي المسال.

ومع ذلك، بعد اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية في سبتمبر 2000، تدهورت العلاقات القطرية الإسرائيلية على الرغم من أن الدوحة كانت مترددة في قطع جميع العلاقات مع القدس. لم ترضخ قطر للضغوط إلا بعد ضغوط من دول عربية وإسلامية أخرى، بقيادة الرياض، التي هددت بمقاطعة الاجتماع القادم لمنظمة المؤتمر الإسلامي في الدوحة. وعلى الرغم من إغلاق المكتب التجاري الإسرائيلي في الدوحة، استمرت الاتصالات السرية، واستمرت العلاقات التجارية بشكل غير معلن. وعُقد اجتماع سري في جنيف بين وزير الخارجية الإسرائيلي شلومو بن عامي ومسؤول قطري كبير في ديسمبر 2000. وبعد ثلاث سنوات، التقى خليفته سيلفان شالوم بنظيره القطري حمد بن جاسم في وقت كانت الانتفاضة لا تزال مستمرة.

لا شك أن عنصرًا من البراغماتية كان يحكم التعاملات بين الدوحة والقدس. على وجه الخصوص، استمرار وجود البعثة التجارية الإسرائيلية، رغم أنها غير شعبية، سمح للدوحة بالحصول على ود واشنطن بينما تحدى هيمنة السعودية بين الممالك الخليجية. ومع ذلك، رغم استعداد الدوحة لمتابعة مصالحها الخاصة والتعامل بشكل إيجابي مع إسرائيل حول قضايا معينة على أساس ثنائي، فإن هذا لم يمنع الدوحة من أن تكون واحدة من أبرز المنتقدين لإسرائيل بعد اندلاع حرب لبنان الثانية في عام 2006. وبينما احتفظت الحكومات الموالية للغرب، بما في ذلك السعودية والأردن ومصر، بموقف محايد خلال الصراع، عرضت قطر مرارًا التوسط بين الأطراف. وعندما فشلت هذه المحاولات، اختارت دعم حزب الله وحماس علنًا، وأصبحت بذلك أشد المنتقدين في العالم العربي لاستخدام إسرائيل المفرط للقوة ضد حزب الله

في جنـوب لبنـان. خلال الصراع، شـغلت قطـر مقعـدًا كعضـو غـير دائم في مجلس الأمن الدولي. واستخدمت هذا كمنصة لانتقاد أفعال إسرائيل، وأيضًا ما اعتبرته موقفًا متراخيًا من أعضاء المجلس الدائمين الذين بدا أنهم غير مستعدين، ناهيك عن قدرتهم، على التدخل بشكل جماعي لوقف العنف: "إنه لأمر محزن أن يقف المجلس مكتوف الأيدي، عاجزًا عن وقف حمام الدم... ما يحدث سوف يزرع بذور الكراهية والتطرف في المنطقة."

لكن هـذه الآراء لم تقتصر على مجلس الأمن. فقـد فـوجئت الـدول العربيـة السنية بشدة وأصيبت بالذعر من أن حزب الله خرج من الحرب سليمًا، واعتبر بقاؤه انتصارًا على قوة الجيش الإسرائيلي. لم تؤكد هذه الحرب سوى وجهة النظر في الرياض بأن لبنان قد أصبح تابعًا لحزب الله، وهو ما رفضته الدوحة. في أعقاب الحرب، وفي ظل تجاهل متعمد من الدول العربية السنية الأخرى لمحنة لبنان، ساهمت قطر بعدد قليل من القوات ضمن قوة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في جنوب لبنان، كما أرسلت إمدادات ومساعدات مالية للمجتمعات اللبنانية المتضررة من العنف. وبحلول عام 2008، أصبحت قطر محور الجهود الرامية إلى دعم النظام الطائفي في لبنان المتعثر والمتزايد في اللامساواة، والذي هدد بالانهيار تحت تناقضاته الطائفية المتعددة. وقد تمثل ذلك بشكل أفضل في الشعبية التي حظي بها الشيخ نصر الله وحزب الله بعد حرب 2006، والاستياء العام المستمر في لبنان من اغتيال رفيق الحريري عام 2005، رجل الأعمال اللبناني الملياردير والرئيس اللبناني السابق. لقد واصلت هذه الأحداث تردد صداها ليس فقط في لبنان، بل دوليًا أيضًا. ومع علاقاته التجارية الوثيقة مع السعوديين، أدى التورط المزعوم لكل من حزب الله وسوريا في وفاة الحريري إلى تقسيمات علنية أكبر ميزت العلاقات العربية من عام 2011 فصاعدًا.

استمر تدهور العلاقات القطرية الإسرائيلية بعد عملية الرصاص المصبوب عام 2008-2009، حيث شنت إسرائيل عملية عسكرية واسعة النطاق ضد حماس وممتلكاتها في قطاع غزة. فشلت العروض الأولية التي قدمتها الدوحة للطرفين لوقف إطلاق النار. ونتيجة لذلك، أعلنت قطر أنها تجمد جميع

العلاقات مع إسرائيل قطر هددت بإغلاق آخر بقايا المكتب التجاري الإسرائيلي في العاصمة القطرية، ودعت جميع الدول العربية إلى إعادة النظر في علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل. ومع ذلك، غالبًا ما تسير هذه المواقف الأخلاقية جنبًا إلى جنب مع توجّه أكثر براغماتية في السياسة الخارجية القطرية. ومع احتمال حصول قطر على مقعد في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة كممثل آسيوي، اقتربت قطر من إسرائيل للحصول على دعمها. استجابت إسرائيل بشكل إيجابي لهذا الطلب، مما أقرّ بأن التمثيل الدبلوماسي المنخفض لإسرائيل في الدوحة كان له تأثير، وهو موقف مختلف بشكل ملحوظ عن البلدان الأخرى التي طالبت بإغلاق البعثات الدبلوماسية الإسرائيلية (حتى وإن كانت على مستوى منخفض) في جميع أنحاء الشرق الأوسط. من جانبها، أعربت القدس عن أملها في أن تظل قطر، كعضو غير دائم في مجلس الأمن، مخلصة "لمبادئ العدالة" وتتجنب استخدام نفوذها الجديد لتمرير أي قرارات أو أجندات مناهضة لإسرائيل.

كان هذه استثمارًا دبلوماسيًا يبدو أنه أتى ببعض الفوائد. ففي عام 2010، قام وزير الصناعة والتجارة والعمل الإسرائيلي السابق، بنيامين بن إليعازر، بزيارة مفاجئة إلى الدوحة. وبعد زيارته بقليل، عرضت قطر رفع مستوى العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل بشرط السماح للدوحة بتنفيذ أعمال إعادة إعمار واسعة النطاق في غزة. لكن رئيس الوزراء نتنياهو ووزير الخارجية أفيغدور ليبرمان رفضا هذا العرض، بحجة أن "السماح بدخول كميات هائلة من مواد البناء إلى القطاع، من النوع الذي تستخدمه حماس لبناء المخابئ والمواقع المعززة لإطلاق الصواريخ ضد إسرائيل، يتعارض مع مصالح الأمن الإسرائيلي". كما يُحتمل أن رفض إسرائيل جاء بسبب الضغط الذي مارسه الرئيس المصري السابق حسني مبارك، الذي وصلت علاقاته مع الدوحة بسبب دعمها للإخوان المسلمين، وهي منظمة شبه محظورة في مصر، إلى أدنى مستوياتها.

في الواقع، اعتبرت القاهرة عرض قطر بتقديم مواد البناء والمساعدات المالية بمثابة مساعدة لحماس وراعيها الرئيسي، إيران. واعتبرت كل من

القاهرة والقدس أن "القطريين اختاروا التحالف مع إيران وحماس، لذا لم يكن هناك سبب لتقديم [الهدايا الدبلوماسية] لهم". وبذلك، لم تكن تجديد العلاقات مع قطر أولوية لإسرائيل، وبالتأكيد لم تكن مصلحة تستحق السعي بأي ثمن.

على النقيض، رأت قطر أن علاقاتها مع إيران وحماس توفر لها نفوذًا سياسيًا وأمانًا، مما مكنها من ممارسة نفوذ مع طهران وحركة حماس، ووضع مسافة واضحة بينها وبين الرياض بشأن وجهة نظر الأخيرة المتزايدة السلبية تجاه نوايا إيران الإقليمية. إلا أن العلاقات الوثيقة بين قطر وحماس، إلى جانب التغطية العدائية المتزايدة لقناة الجزيرة تجاه إسرائيل، دفعت القدس إلى قطع ما تبقى من العلاقات مع قطر في مارس 2011، بما في ذلك حظر دخول جميع حاملي الجوازات القطرية إلى الضفة الغربية، وتجميد التعاون المحدود القائم بين قطر وصناعات الأمن التكنولوجي الإسرائيلية. بعد عام، أصبح حمد بن خليفة آل ثاني، حاكم قطر آنذاك، أول رئيس دولة يزور غزة منذ سيطرة حماس عليها في 2007. وخلال زيارته، تعهد بتقديم 400 مليون دولار لمشاريع إعادة الإعمار، بما في ذلك بناء مجمعين سكنيين وطرق، وهي موارد رأت القدس أنها ستفيد حماس بشكل مباشر من الناحيتين الاقتصادية والعسكرية. ومع ذلك، كانت الدوحة لا تزال تبدي استعدادًا للوصول إلى تسوية مع إسرائيل بشرط أن تظهر القدس على الأقل نية كافية لبذل جهد دبلوماسي في محادثات السلام مع الفلسطينيين. في ظل الشروط التي وضعتها الجامعة العربية في إطار مبادرة السلام العربية لفتح العلاقات مع القدس، كانت هذه شروطًا منخفضة نسبيًا لمواصلة التفاعل مع إسرائيل.

ومع ذلك، بحلول عام 2012، ازدادت التوترات بين الدوحة والقدس بسبب غزة والدفع القطري نحو دور إقليمي أكبر، لكن ظلت جذور العلاقة موجودة. في أوائل مارس 2014، سمحت إسرائيل بدخول 450,000 لتر من الوقود إلى قطاع غزة، بتمويل من قطر. مما سمح لمحطة توليد الكهرباء الوحيدة في غزة، التي أغلقت في نوفمبر 2013 بعد قمع مصر للأنفاق المستخدمة لتهريب معظم الوقود إلى غزة تحت سياج الحدود المصرية، باستئناف

العمليات. كان هذا جزءًا من الديناميكيات الأساسية التي باتت تحدد الآن مشاركة الدوحة الإقليمية. وكما أشارت لينا خطيب، "لقد تورطت قطر في العديد من الصراعات في المنطقة – بشكل رئيسي كوسيط ومقدم للمساعدات الإنسانية – حتى أصبح من المتوقع أن تجد الإمارة الصغيرة دورًا لنفسها في أي صراع يواجه المنطقة". وهذا أظهر حقيقة أوسع: أن السياسة الخارجية القطرية كانت مدفوعة "بالرغبة في عدم الخضوع لمخاطر الغموض والدولة الصغيرة، وهي المخاطر التي عانت منها الكويت عام 1990"، إضافة إلى الرغبة في تحييد النفوذ السعودي داخل مجلس التعاون الخليجي الذي كان يحدد الآن الاستراتيجيات الإقليمية القطرية.

ومع ذلك، كانت إسرائيل لا تزال حذرة من التقارب مع قطر. ففي عام 2016، أعرب نتنياهو علنًا عن معارضة حكومته للشراء المقترح لطائرة F-15SE Silent Eagle من قبل الدوحة، وأبلغ إدارة أوباما أنه إذا لزم الأمر، ستسعى إسرائيل للضغط على الكونغرس الأمريكي لرفض البيع في حال لم يتم زيادة حزمة المساعدات العسكرية الأمريكية لإسرائيل بمقدار لا يقل عن 10 مليارات دولار. كانت هذه الزيادة ستسمح للقوات الجوية الإسرائيلية بشراء سربين إضافيين من طائرات F-15 المتقدمة، التي تعتبر ضرورية للحفاظ على التفوق العسكري النوعي الإسرائيلي في مجال القوة الجوية مقارنة بجيرانها العرب. وقال مصدر حكومي إسرائيلي: "يفهم أصدقاؤنا الأمريكيون أن لدينا مشكلات جدية مع قطر".

لكن بدلاً من اتخاذ موقف صارم إلى جانب الثلاثي المؤلف من الرياض وأبوظبي والمنامة في مواجهة ما يرونه طموحات إيران الإقليمية العدوانية، كانت "مشاركة قطر في الصراعات عبر الشرق الأوسط وما وراءه تمثل محاولة لتقديم نفسها كبديل ممكن للسعودية وكزعيم محتمل جديد في الشرق الأوسط". من خلال رعايتها للجهات الفاعلة الإقليمية غير الحكومية، لا سيما جماعة الإخوان المسلمين التي تعتبر منظمة إرهابية من قبل الإماراتيين والسعوديين، ونهج مستقل تجاه إيران، وضعت قطر نفسها على مسار يؤدي فقط إلى مواجهة مع البحرين والإمارات والسعودية. وأدى قرار الدول الثلاث،

بالإضافة إلى مصر، بسحب سفرائها من الدوحة عام 2014 للتشاور، إلى قرار بقطع جميع العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية مع قطر في يونيو 2017 وفرض حصار بري وجوي وبحري على الإمارة إلى أن تمتثل لثلاثة عشر مطلبًا رئيسيًا، بما في ذلك إغلاق قناة الجزيرة ووقف تمويل "الجماعات الإرهابية"، وهو تعبير ملطف لجماعة الإخوان المسلمين. هذه القرارات أشارت إلى مستوى جديد من التدهور في العلاقات بين دول الخليج.

وبحلول بداية عام 2019، ظلت العلاقات بين الدوحة وما يمكن تسميته الرباعية المناهضة لقطر متوترة، لكن قطر لم تستسلم بعد لضغوطهم الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية الجماعية.روابط قطر مع الولايات المتحدة، رغم التصريحات المتقلبة والمتناقضة غالبًا من إدارة ترامب، منحتها غطاءً سياسيًا وضمانات عسكرية، حيث واصلت قطر استضافة أكبر قاعدة عسكرية أمريكية في المنطقة في "العديد". وبمنحها قطر حق الوصول إلى مجالها الجوي، ساعدت إيران الدوحة في تخفيف تأثير الحصار، في حين زادت طهران، إلى جانب مسقط، من تصدير المواد الغذائية التي كانت تتدفق سابقًا إلى قطر من جارتها الخليجية الأكبر. ولكن أكثر من أي شيء آخر، فإن الأزمة الداخلية في الخليج والمواجهة المستمرة بين الدوحة والرياض أكدت على "التصورات الأمنية المتباينة والمتضاربة لأعضائه"، مع رفض قطر وحتى عمان قبول "الهيمنة المطلقة" التي تحاول الرياض فرضها.

هذا الانقسام بين الممالك الخليجية وداخلها، بالإضافة إلى التحركات نحو علاقات أوثق مع طهران، عززت شكوك القدس تجاه الأجندة الإقليمية لقطر. وبسبب سخاء قطر تجاه حماس ودعمها لجماعة الإخوان المسلمين، اتهمت كل من إسرائيل ومصر منذ فترة طويلة قطر بكونها "أكبر ممول للإرهاب في العالم". كانت هذه الاتهامات مشتركة بين الأطياف السياسية في إسرائيل، حيث كان الرئيس الإسرائيلي الراحل شيمون بيريز، المعروف بدوره في جهود صنع السلام، صريحًا في انتقاده لدعم الدوحة لحماس. خلال استضافته للأمين العام السابق للأمم المتحدة بان كي مون في إسرائيل، كان بيريز صارمًا في إدانته للإمارة الخليجية، حيث قال: "ليس من حق قطر إرسال

الأموال للصواريخ والأنفاق التي يتم إطلاقها على المدنيين الأبرياء". وبعد محاولات من الدوحة لتوفير تمويل لتطوير الخدمة المدنية التي تسيطر عليها حماس في غزة، وهو الأمر الذي تم منعه بفضل نفوذ واشنطن على البنك العربي في الدوحة، صرح بيريز بأن "تمويلهم للإرهاب يجب أن يتوقف: إذا كانوا يريدون البناء فعليهم أن يفعلوا ذلك، ولكن يجب ألا يُسمح لهم بالتدمير".

ومع ذلك، كانت قطر على علم بأن لديها أوراق دبلوماسية واقتصادية قوية تلجم السعودية والإمارات من استخدام القوة لجعل الدوحة تلتزم بخططهم. فإلى جانب الوجود العسكري الأمريكي، الذي رغم توجيهه بشكل أساسي نحو إيران، أضاف ميزة ردع الرياض عن فرض تغيير للنظام، أدركت قطر أن اعتماد جزء كبير من الاقتصاد العالمي على الغاز الطبيعي المسال يعني أن المجتمع الدولي لن يقبل بمزيد من عدم الاستقرار في المنطقة. وبعدما بدا نجاح قطر في تخفيف تأثير الحصار بقيادة السعودية، بدأت قطر في استغلال أصولها الدبلوماسية والاقتصادية العالمية في الولايات المتحدة لضمان استمرار الاستماع إلى وجهات نظرها في واشنطن. وشمل ذلك أنشطة تواصل من قبل الحكومة القطرية مع شخصيات أمريكية يهودية بارزة معروفة بتعاطفها مع إسرائيل – بما في ذلك مورت كلاين، رئيس منظمة الصهيونية في أمريكا – الذين تم استضافتهم في قطر عامي 2017 و2018. ورأى البعض أن هذه الرحلات مجرد تمارين دعاية قطرية تهدف إلى تمويه العلاقات المزعومة لقطر مع مجموعات تتراوح بين حماس والقاعدة وطالبان. وقوبلت هذه الرحلات بإدانة صريحة من السفارة الإسرائيلية في واشنطن، ولكن في دفاعه عن نفسه، صرح كلاين بأنه ضغط على القطريين بشأن دعمهم لحماس وكذلك حوادث التحريض على معاداة السامية التي بثتها قناة الجزيرة العربية.

لكن في وقت كانت فيه العلاقات بين إدارة ترامب والسعوديين تزداد دفئًا – كما تجسدت في الصداقة الوثيقة بين صهر ترامب ومبعوثه إلى الشرق الأوسط جاريد كوشنر وولي العهد محمد بن سلمان – كان النهج القطري

منطقيًا. ففي ظل الإدارات المتعاقبة لأوباما، كانت العلاقات مع المنظمات المؤيدة لإسرائيل في الولايات المتحدة وكذلك مع إسرائيل نفسها تُرى كخطوة عملية لرئيس بدا وكأنه يفهم ويميل قليلاً نحو قضاياهم الأمنية. وكان نفس المنطق يحدد الآن نهج قطر، وكما أشار زفي بريل: "تدرك قطر أنها يجب أن تقوي علاقاتها مع المجتمع اليهودي وإسرائيل إذا كانت تريد الحفاظ على قوة علاقاتها في واشنطن".

ورغم احتجاجاتها على دعم قطر لمجموعة من الجماعات المسلحة، كانت إسرائيل تدرك أن لقطر دورًا مؤثرًا لتلعبه في قطاع غزة، ليس أقلها في دفع الرواتب للفلسطينيين وتمويل مشاريع البنية التحتية، ولا سيما محطة طاقة جديدة. كان من مصلحة إسرائيل منع أي صراع، ولهذا كان تحسين الظروف المعيشية الأساسية في غزة أمرًا بالغ الأهمية. وبينما اتُهمت قطر سابقًا بإرسال الأموال والمواد إلى حماس، كانت لا تزال الفاعل الوحيد الذي كان سخاؤه الفوري كافيًا لمنع الانهيار الكامل لاقتصاد غزة بعد إعلان إدارة ترامب في سبتمبر 2018 أنها ستوقف جميع المساعدات لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا). وقد وضعت هذه الخطوة إسرائيل في مأزق: فبينما رحبت علنًا بموقف واشنطن، كانت المعاناة الإنسانية في غزة تتسلل إلى مجال الأمن، خاصة مع الهجمات الصاروخية المتقطعة من غزة على إسرائيل. وقد تسببت التدخلات القطرية في الوساطة بين إسرائيل وحماس في تشكيل معادلة معقدة. جهود الدوحة جذبت استنكار السلطة الفلسطينية في رام الله، التي رأت أن أي اتفاق بين إسرائيل وحماس تم التوصل إليه من المحتمل أن يكون على حسابها.

باختصار إعادة احتلال غزة نفسها، مع ما يترتب على ذلك من تكاليف بشرية ومادية، حدد البراغماتية السياسية والاقتصادية الحاجة الإسرائيلية الواضحة للتواصل مع القطريين بشأن غزة، رغم التوترات التي ولدت مع مصر. في الواقع، نظرًا لدور الوسيط الذي تلعبه قطر مع حماس، بدا أن فائدتها كوسيط تجاوزت المخاوف التي كانت لدى إسرائيل بشأن مقدار ما يعزز تمويلهم

ودعمهم المادي لحماس. وبحلول عام 2019، كان يمكن وصف هذه العلاقة الثنائية المتوترة بأنها "تفاعل حذر".

البحرين: اختبار المياه

في عام 2010، أفيد بأن عضوة غير محددة الهوية من عائلة آل خليفة، السلالة الحاكمة في البحرين، اختارت إجراء عملية جراحية لإنقاذ حياتها في مركز رامبام الطبي في حيفا، بدلاً من السفر إلى الولايات المتحدة. وقد نُقل في تقرير نُشر لاحقًا في ***تايمز أوف إسرائيل*** عن أيوب كارا، وزير التعاون الإقليمي الإسرائيلي، قوله إن "إسرائيل كانت أفضل مكان لتحصل فيه على العلاج"، على الأرجح من نوع من السرطان، بعد أن رفضت عرضًا لتلقي العلاج الضروري في الولايات المتحدة. وافق نتنياهو على هذا الطلب الذي كان واضحًا أنه حساس، وساعد الوزراء الكبار فيما بعد على تسهيل الرحلة، كإيماءة إنسانية تعكس علاقة متنامية ذات أهمية إقليمية.

كانت علاقات البحرين مع إسرائيل دائمًا، كغيرها من دول الخليج العربي، تتأثر بمسألة فلسطين، ولكنها لم تكن تتحدد بها. بالنسبة لآل خليفة، كانت التوترات مع إيران أكثر إلحاحًا واستمرارية، نظراً لقرب البحرين الجغرافي من إيران ومخاوفهم من أن الأغلبية الشيعية في المملكة تمثل، في الواقع، طابورًا خامسًا يمكنه أن ينفذ رغبات طهران في تقويض النظام السني. من المؤكد أن هناك عنصرًا من المبالغة في هذا التقييم، حيث إن الحرمان من حقوق الإنسان الأساسية ومن المشاركة الأوسع لسكان البحرين الشيعة، وغالبيتهم عرب، في تحديد نظام قائم على البكورة، يفسر الكثير من الاضطرابات التي تفشت في هذه الجزيرة الصغيرة. ومع ذلك، توجد أدلة على تورط إيران مع عدد من الخلايا المتطرفة، والتي بجانب مطالبها الإقليمية بالجزيرة، التي تعود إلى ما قبل الثورة الإيرانية بوقت طويل، كانت كافية لإقناع آل خليفة بخبث نوايا طهران، مهما بدت هذه الاتهامات مبالغًا فيها.

هذا السياق شكل نظرة البحرين تجاه إسرائيل. فحجمها، واعتمادها المتزايد على الرياض اقتصاديًا وأمنيًا مع تناقص مواردها النفطية، جعلها لا تطور

سياسة خارجية مستقلة عن جارتها الأقرب وراعيها الأكبر، السعودية. وبالمثل، فإن حقيقة أن البحرين قدّمت مبادرات تجاه إسرائيل ومجموعات مؤيدة لإسرائيل على مدى عدة سنوات، تشير إلى أن المنامة تصرفت كوكيل دبلوماسي للسعوديين وكذلك الإماراتيين. من خلال استخدام تواصل المنامة الحذر مع الإسرائيليين كـ"بالون اختبار"، استطاعت الرياض وأبو ظبي أن تتعرفا على ردود الفعل العربية الأوسع قبل اتخاذ خطواتهما التالية.

وبالطبع، يجب ألا يحجب هذا الاستخدام الأداتي الفوائد الحقيقية التي اعتقدت البحرين أنه يمكن تحقيقها من خلال حوار استراتيجي مع الدولة اليهودية. ففي أكتوبر 1994، قام يوسي سريد، وزير البيئة الإسرائيلي آنذاك في حكومة إسحاق رابين، بأول زيارة لوزير إسرائيلي إلى البحرين، والتي كانت ممكنة بفضل توقيع اتفاقات أوسلو في العام السابق. ومع ذلك، أوضح البحرينيون أن العلاقات الوثيقة لن تتحقق إلا بمجرد إحراز تقدم في المفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية نحو إقامة دولة فلسطينية. وأدى اغتيال رابين والانهيار اللاحق لعملية أوسلو إلى تجميد تلك الآمال، لكن، وبالرغم من الإعلانات عن الوفاء للقضية الفلسطينية، استمر كبار أفراد العائلة المالكة البحرينية في الاجتماع مع نظرائهم الإسرائيليين على هامش أحداث دولية مثل المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس. خلال إحدى هذه الأحداث في عام 2005، قال الشيخ عبد العزيز بن مبارك آل خليفة، وكيل وزارة الخارجية البحريني، للرئيس الإسرائيلي الراحل شيمون بيريز إنه مقابل كل خطوة تتخذها إسرائيل نحو الفلسطينيين، ستتخذ البحرين خطوتين نحو إسرائيل. لم تُتخذ هذه الخطوات قط، ولكن الرسالة كانت واضحة بما يكفي: البحرين أرادت الحوار. من المؤكد أن المنامة لم تظهر العداء للسامية الذي ميز التعليقات السابقة تجاه اليهود وإسرائيل عبر الخليج. ومن الجدير بالذكر أن تعيين هدى عزرا إبراهيم نونو، في عام 2011، سفيرة للبحرين في واشنطن كان ذا دلالة مزدوجة: لم تكن فقط أول امرأة عربية تُعيَّن في هذا المنصب، ولكنها كانت أيضًا أول سفيرة يهودية تُعيَّن من دولة عربية.

ومع ذلك، كان هذا أكثر من مجرد رمزية شكلية. فبينما أظهر درجة معينة من الحراك الاجتماعي بين السكان اليهود الصغار في البحرين والذين يبلغ عددهم ستة وثلاثين شخصًا، فقد كان أيضًا دليلاً على بداية استراتيجية تدريجية ولكن محسوبة شهدت انخراط البحرين مع مجموعة متنوعة من المجموعات اليهودية والقادة اليهود المؤثرين في الولايات المتحدة، الذين لديهم في الغالب علاقات وثيقة مع إسرائيل. وبحلول بداية عام 2017، أصبح هذا النهج جريئًا. فصدم الملك حمد بن عيسى آل خليفة رؤساء مركز سيمون فيزنتال في لوس أنجلوس، الحاخامان مارفن هاير وأبراهام كوبر، خلال زيارتهما للبحرين عندما انتقد الملك استمرار المقاطعة الاقتصادية العربية لإسرائيل. وفي ذلك الخريف، استضاف المركز حدثًا متعدد الجنسيات للترويج للتسامح الديني، حيث حضر ناصر بن حمد آل خليفة، نجل الملك حمد، والذي رافقته أوركسترا البحرين الوطنية التي عزفت "هاتكفا"، النشيد الوطني الإسرائيلي، بجانب النشيدين الأمريكي والبحريني، على الرغم من عدم وجود وفد إسرائيلي رسمي في الحدث.

وكما هو الحال مع السعودية، كانت البحرين تعارض منذ فترة طويلة خطة العمل الشاملة المشتركة (JCPOA)، واستمرت في دعم معارضة نتنياهو القوية للاتفاق، حتى بعد توقيعه في صيف 2015. في الواقع، قدّمت معارضة إسرائيل للاتفاق وسيلة تمكن الرياض والمنامة من تسجيل مخاوفهما واستغلال نفوذهما بالتعاون مع طرف يعرفان، أكثر من غيره، أنه يتمتع بنفوذ سياسي ودعم من الحزبين في الكونغرس الأمريكي. وقد تضاعف هذا النفوذ بالنسبة للبحرين بعد انتخاب دونالد ترامب رئيسًا للولايات المتحدة في نوفمبر 2016، حيث استمر الانفتاح التدريجي تجاه إسرائيل والإسرائيليين بوتيرة سريعة. ففي مايو 2018، شاركت بعثة بحرينية في المرحلة الإسرائيلية من سباق الدراجات الشهير "جيرو دي إيطاليا"، ومع تأكيد دعمها لمبادرة السلام العربية التي ترعاها السعودية، رحبت البحرين بالوفد الإسرائيلي في المؤتمر الثاني والأربعين لمنظمة اليونسكو الذي عقد في العاصمة المنامة في يونيو 2018. وقد دفع هذا البعض إلى التكهن حول ما

إذا كانت البحرين ستصبح أول دولة خليجية تقيم علاقات دبلوماسية كاملة مع إسرائيل، على الرغم من غياب أي تقدم نحو اتفاق مع الفلسطينيين. وبعد زيارة نتنياهو المفاجئة إلى مسقط في أكتوبر 2018، دعت البحرين وزير الاقتصاد والصناعة الإسرائيلي إيلي كوهين لحضور المؤتمر الوزاري السنوي "Startup Nations" الذي يُعقد في المنامة، وهو حدث عالمي يهدف إلى تعزيز ريادة الأعمال العالمية في قطاع التكنولوجيا الفائقة.

ومع ذلك، ظلت البحرين حذرة بشأن نطاق وطبيعة أي علاقة ناشئة مع إسرائيل. ومع ذلك، ومع القلق إزاء إيران الذي كان يشكل محورًا أساسيًا في هذه العلاقات، أعرب وزير الخارجية البحريني خالد بن أحمد آل خليفة في بيان على تويتر في يونيو 2018 عن أن "إسرائيل لديها الحق في الدفاع عن نفسها" ضد إيران، مما يشير إلى توافق استراتيجي مفتوح مع الدولة اليهودية. وقد أشار أيضًا إلى أن نقل السفارة الأمريكية إلى القدس لم يؤثر على مطالب الفلسطينيين بالقدس، لأنها تقع في غرب المدينة وبعيدًا عن المنطقة التي يدّعي الفلسطينيون أنها عاصمتهم في الشرق. وكان هذا بمثابة خروج عن الإجماع العربي العاطفي بشأن مستقبل القدس، ولكنه كان أيضًا إقرارًا واقعيًا بين صناع القرار في المنامة بأن الطريق إلى واشنطن غالبًا ما يمر عبر أروقة السلطة في القدس. وكما لو كان لتأكيد هذه النقطة، أصر مسؤول إسرائيلي لم يُذكر اسمه على أن "البحرين ستكون أول دولة خليجية تقيم علاقات دبلوماسية مفتوحة مع إسرائيل".

الإمارات العربية المتحدة: القوة الناعمة ذات النصل الحاد

ربما كانت البحرين أول مملكة خليجية تقيم علاقات دبلوماسية رسمية مع القدس. ومع ذلك، فقد كانت قيمتها بالنسبة لإسرائيل مجرد مدخل إلى الممالك الخليجية الأخرى الأقوى؛ من بين هذه الدول، أصبحت العلاقات مع الإمارات أعمق وأكثر تطورًا من الناحيتين الاستراتيجية والاقتصادية من أي مملكة أخرى في الخليج. مجددًا، الآراء المشتركة حول توسع إيران الإقليمي

المتزايـد، والرغبـة الإماراتيـة في الاسـتفادة من قـدرات إسرائيل التكنولوجيـة المؤكدة في مجال التقنيات السيبرانية لتعزيز جهازها الأمني، كانت المحركـات وراء الاتصـالات الـتي تم الكشـف عنهـا لأول مـرة في عـام 2010. في ذلـك الـوقت، نشرت صـحيفة "هـآرتس" الوطنيـة الإسرائيلية اليوميـة مخزونًـا من البرقيات الدبلوماسية التي أصدرها موقع ويكيليكس، والتي أوضحت العلاقة الدافئة بين وزيرة الخارجية الإسرائيلية السابقة وزعيمة حزب كاديما الوسـطي، تسيبي ليفني، ونظيرها الإماراتي، الشيخ عبد الله بن زايـد. كـان هـذا هـو الحـال رغم غياب أي علاقات دبلوماسية رسـمية، سـواء كـانت على مسـتوى منخفض أو غـيره، بين الـدولتين. وبجـانب الشـكوك المشـتركة حـول تصـميمات طهـران الإقليمية، كان هنـاك كراهيـة متبادلـة للإخـوان المسـلمين وفـروعهم الإقليميـة، بما في ذلك حماس، التي دعمت هذا التوافق الدبلوماسي.

في وقت لاحق من عـام 2010، سـافر وزيـر البنيـة التحتيـة الإسرائيلي حينـذاك، عوزي لانـداو، إلى الإمـارات لحضـور مـؤتمر الوكالـة الدوليـة للطاقـة المتجـددة (IRENA). كـانت هـذه أول زيـارة يقـوم بهـا وزيـر إسرائيلي حـالي للبلاد؛ ومـع ذلـك، زار اثنـان من المسـؤولين الإسرائيليين البلاد قبـل ثلاثـة أشـهر فقـط من وصوله لحضور مؤتمر آخر للوكالة. إن لانداو، المعروف بآرائه المتشـددة تجـاه الفلسطينيين وعدم قبولـه بـأي تسـويات، كـان حضـوره علامـة بـارزة حيث مهـد الطريق لإقامة بعثـة إسرائيلية دائمـة لـدى الوكالـة بحلـول أكتـوبر 2015، وهي خطـوة كـانت متوقعـة بشـكل واسـع. وقـد أدى ذلـك إلى إنشـاء أول تمثيـل إسرائيلي رسـمي في الإمـارات، وحصـل على تغطيـة واسـعة في الصـحافة الإماراتية التي تخضع لرقابة صارمة. من جانبهم، كان المسؤولون الإسرائيليون على دراية كاملـة بحساسـية هـذه البعثـة، وحرصـوا على التأكـد من أن طابعها الدبلوماسي كان خفيفًا.

وعليـه، تم تعـيين رامي حطـان، وهـو دبلوماسي صـغير نسـبيًا والمـدير السـابق لوحـدة الأديـان العالميـة في وزارة الخارجيـة الإسرائيلية، رئيسًـا للبعثـة. وعلى عكس التمثيـل الإسرائيلي في MEDRC في مسـقط، الـذي لم يُعهـد إليـه بتوظيف منتظم، كان تعيين حطان في دبي دائمًا حيث قـاد البعثـة الإسرائيلية

الصغيرة إلى الوكالة. بالنسبة للبعض، كان من المعقول الافتراض بأن مهمة الوكالة تمثل نوعًا من الطليعة. فإذا وُضعت العلاقات بين الإمارات وإسرائيل على أسس رسمية، فيمكن بسرعة إضافة بعثة أكثر شمولاً إلى فريق الوكالة الحالي. في عام 2016، استضاف المكتب خبيرًا في مجال الطاقة المتجددة وعضوًا في جهاز الأمن الإسرائيلي. بينما كانت البعثة صغيرة، كانت الوكالة تعبيرًا ملموسًا عن العلاقات المحسنة بين الإمارات وإسرائيل والتي تعود إلى أكثر من عقد من الزمان.

جاء هذا التطور بعد سنوات من المناورات الدبلوماسية الحذرة والدعم الذي قدمته إسرائيل لعرض الإماراتيين لاستضافة مقر الوكالة، وهو عرض دعمته القدس على عرض منافس من ألمانيا. ومع ذلك، تم فرض ثمن على هذا الدعم. فقد ذكر المسؤولون الإسرائيليون – وإن كان بشكل مجهول – أن شرطًا على دعمهم للإمارات في عام 2009 كان يعتمد على ضمان مشاركة إسرائيلية غير مقيدة في المشروع، بالإضافة إلى فتح بعثة دبلوماسية في الإمارات تكون معتمدة رسميًا لدى الوكالة. لكن الإمارات ظلت حريصة على دحض أي شائعات بأن مشاركة إسرائيل في الوكالة تنذر بإقامة علاقات دبلوماسية أكثر رسمية. حيث صرحت مريم الفلاسي، مديرة الاتصالات في وزارة الخارجية، قائلة:

"الوكالة الدولية للطاقة المتجددة هي وكالة دولية مستقلة تعمل وفقًا للقوانين واللوائح والأعراف التي تحكم عمل مثل هذه المنظمات. إن أي اتفاق بين الوكالة وإسرائيل حتى الآن لم يُشِر إلى أي تغيير في موقف الإمارات أو علاقاتها مع إسرائيل. [إن تعاملات الوكالة] لا تشمل تحت أي ظرف من الظروف أي أنشطة أخرى، ولا تلزم الدولة المضيفة فيما يتعلق بعلاقاتها الدبلوماسية أو أي علاقات أخرى."

وأصدرت الوكالة بيانًا موازيًا تزامن مع تصريح الحكومة الإماراتية، مشيرةً إلى أن:

"بموجب الاتفاقية، التي دخلت حيز التنفيذ في أكتوبر 2013، فإن الإمارات كدولة مضيفة مسؤولة عن توفير التسهيلات والخدمات التي تضمن التشغيل السليم لعمل الوكالة. إسرائيل عضو في الوكالة. بموجب الاتفاقية، يقتصر عمل البعثات الأعضاء على الوكالة ... ولا يحمل أي دلالة على العلاقات بين العضو في الوكالة والدولة المضيفة."

لم يكن أي من الحكومتين راغبًا في تحريك هذه العلاقات ذات المستوى المنخفض إلى ما بعد تأكيد العضوية المشتركة في الوكالة، ولكن هذا كان يخفي دفء العلاقة الناشئة التي بدأت فيها إسرائيل باستخدام الدبلوماسية التكنولوجية بشكل متزايد للاستفادة من نفوذ القوة الصلبة. إن توجه الإمارات الموالي للغرب، وتصريحها بالعداء تجاه حماس، وعلاقاتها الوثيقة مع السعودية، جعل التقارب مع الإمارات أمرًا جاذبًا بشكل واضح. إذا كانت الممالك الخليجية قد نظرت طويلاً إلى العلاقات مع إسرائيل كوسيلة لتعزيز الدعم في واشنطن، فقد بدأت إسرائيل تنظر بشكل متزايد إلى العلاقات مع الإمارات كركيزة للعلاقات مع الرياض.

كانت هناك ادعاءات بأن الإمارات تلقت تحذيرًا مسبقًا من عملية "الجرف الصامد" الإسرائيلية في عام 2014، وأن أبوظبي تعهدت بالمساعدة في جهود إعادة الإعمار في غزة إذا تم القضاء على حماس، ولكن الإماراتيين نفوا ذلك بشدة. ومع ذلك، كان هناك نمط واضح من التوافق الإقليمي المتزايد استنادًا إلى المخاوف الأمنية المشتركة، وهو توافق شهد تنازلات إسرائيلية للإمارات في مجال السياسة الأمريكية.

في ديسمبر 2009، وقعت واشنطن وأبوظبي اتفاقية "123" للتعاون النووي السلمي، وهي اتفاقية شهدت نقل التكنولوجيا النووية إلى أبوظبي لبناء أول مفاعل نووي لها. وبينما وافق الإماراتيون على التخلي عن أي قدرة على إعادة تدوير الوقود النووي، والتي طالما اعتبرت جزءًا أساسيًا من إنشاء برنامج أسلحة نووية، فإن تطوير أي قدرة نووية من قبل دولة عربية طالما اعتبر تحديًا أمنيًا من قبل إسرائيل. ولكن في إشارة إلى أن الحسابات الإقليمية

في القدس قد تغيرت، كان غياب أي معارضة للاتفاقية في الكونغرس الأمريكي ملحوظًا. وقد أقر المشرعون الأمريكيون الاتفاق بينما امتنعت جماعات اللوبي المؤيدة لإسرائيل، بما في ذلك لجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية (AIPAC) واللجنة اليهودية الأمريكية ورابطة مكافحة التشهير، عن إثارة أي مخاوف. وعلى الرغم من أن الاتفاقية لم تؤثر بشكل مباشر على العلاقات بين إسرائيل والإمارات، فإن صمت اللوبي الإسرائيلي في الكونغرس يشير إلى أن القدس اختارت عمداً عدم إثارة أي اعتراضات. بالنظر إلى حساسية إسرائيل الواضحة تجاه أي اتفاق يتعلق بالبحث والتطوير النووي في الشرق الأوسط، كان صمت إسرائيل المدروس بشأن المسألة مثيرًا للغاية.في عام 2017، وبالتأمل في العلاقات الأمنية بين إسرائيل والإمارات بشكل أوسع، أشار ضابط كبير في القوات الجوية الإماراتية، اللواء عبد الله الحمشي، بوضوح غير معهود إلى أن الإمارات وإسرائيل كانتا كـ "أخوين، والولايات المتحدة هي الأخ الأكبر الذي يحكم في أي خلاف بين الاثنين". كان هذا تصريحًا مثيرًا للانتباه.

ومع ذلك، فقد ازدهرت العلاقات الثنائية بشكل كبير في مجال التجارة والأعمال. تتاجر العديد من الشركات الإسرائيلية بانتظام مع دبي وأبوظبي عبر دول ثالثة، ويزورون الإمارات باستخدام جوازات سفر أجنبية. ووردت تقارير تفيد بأن شركة الاتحاد، شركة الطيران الوطنية في الإمارات (وكذلك الخطوط الجوية القطرية)، سمحت للركاب الإسرائيليين الذين يسافرون إلى شرق آسيا بركوب رحلاتهم عبر الأردن، مما يتيح لهم الاستفادة من تذاكر أرخص. من الصعب معرفة حجم هذه التعاملات التجارية فعليًا، وذلك لأن مسألة فلسطين، حتى ولو كانت رمزية، استمرت في فرض قيود على العلاقة. ومع ذلك، صدرت توجيهات غير معلنة من أبوظبي مصممة خصيصًا لإزالة العقبات أمام تدفق العمالة ورأس المال، حيث كانت سابقًا علاقة مع إسرائيل قد تشكل عائقًا.

وتوصلت الحكومة الإماراتية إلى اتفاق مع المملكة المتحدة لضمان دخول وخروج المواطنين البريطانيين من وإلى الإمارات الخليجية، بغض النظر عن

وجود تأشيرات أو أختام إسرائيلية صالحة أو منتهية. كانت هذه الخطوة تهدف إلى تعزيز الصفقات التجارية، نظرًا للعدد المتزايد من الشركات في المملكة المتحدة المدعومة ماليًا من لندن والتي تشارك في تجارة عالية القيمة مع إسرائيل.

ورغبةً من الإمارات في تشجيع الاستثمارات، تم تمديد قرار عدم النظر في الأختام الإسرائيلية على جوازات السفر ليشمل دولاً أوروبية أخرى. وبهدف جذب مجموعة أوسع من المواهب للمساعدة في تنويع اقتصادها بعيدًا عن الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي، أعلنت السلطات الإماراتية في عام 2015 أن "وجود ختم إسرائيلي على جواز السفر ليس سببًا لرفض طلب الدخول إلى الإمارات". أظهرت هذه المواقف الليبرالية نسبيًا تجاه هذه المسألة ليس فقط تسامحًا مع الوجود الإسرائيلي على الأرض الإماراتية، بل وعيًا بأن القيود المطلقة على إسرائيل بالنسبة للشركات والأفراد الذين تربطهم علاقة غير مباشرة بالدولة اليهودية لم تعد منطقية.

بالطبع، تعرض هذا التسامح للاختبار. حيث يُعتقد أن الموساد كان وراء اغتيال القيادي في حماس محمود المبحوح في فندق بدبي في 19 يناير 2010. وعلى الرغم من أن هذه العملية قوبلت بإدانة علنية في أبوظبي وتنديد شبه طقوسي في أنحاء المنطقة ومعظم أوروبا، كانت هذه التفاعلات تقريبًا معدة للاستهلاك المحلي؛ إذ أن علاقات المبحوح بطهران ودوره في الحصول على أسلحة إيرانية لحركة حماس الإسلامية في غزة لم يكن له أهمية كبيرة للعديد من الممالك الخليجية. وفيما يخص أي تداعيات دبلوماسية بين الدول التي لا تربطها علاقات رسمية، فقد كانت هذه التوترات قصيرة الأمد نسبيًا.

بعد عامين فقط، التقى نتنياهو سرًا بوزير الخارجية الإماراتي، الشيخ عبد الله بن زايد آل نهيان، في أعقاب خطابه أمام الأمم المتحدة في 2012، حيث أعاد نتنياهو التأكيد على رفضه للبرنامج النووي الإيراني وطموحات إيران الإقليمية. وعلى الرغم من أن الخلافات بشأن قضية فلسطين من غير المرجح أن تُحل أبدًا، إلا أن ابن زايد "أعرب عن تقديره لخطاب نتنياهو أمام الجمعية

العامة، واتفق الاثنان على عدد كبير من القضايا المتعلقة بالمشروع النووي الإيراني". وقد أظهرت هذه المحادثات عنصرًا حاسمًا في "الواقعية الاستراتيجية" (TSR): إذ اعترفت بوجود قبول متبادل بين الطرفين بتوجيه الأمور نحو نوع معين من العمل، بل وتقبّل هذا العمل، مع عدم استبعاد المنافسة أو التعاون في مجالات أخرى.

ولم يكن لهذا الاجتماع تأثير كبير على التعاون العسكري المتزايد في مجال القوة الجوية بين أبوظبي والقدس، والذي أثبت أن الطرفين تجاوزا حادثة المبحوح. فمنذ عام 2016، بدأت طائرات F16 الإسرائيلية من طراز "سوفا" التحليق جنبًا إلى جنب مع نظيراتها الإماراتية في سلسلة من التدريبات الجوية في أوروبا والولايات المتحدة، تحت رعاية حلف الناتو. وعلى الرغم من أن مشاركة القوات الجوية لدول أخرى ساهمت في "تخفيف" الربط مع إسرائيل، فإن حقيقة أن الإمارات اختارت المشاركة في هذه التدريبات الحربية، مع علمها التام بوجود القوات الجوية الإسرائيلية، كان اعترافًا بدفء العلاقة المتزايدة وقوتها. وقد أظهرت هذه التدريبات مستوى من التعاون العسكري، ناهيك عن الاشتباك، الذي كان قبل عقد من الزمن غير مسبوق، وبحلول عام 2018 أصبحت هذه التدريبات هي القاعدة، ولم تثر إلا بضع سطور في الصحافة الوطنية الإسرائيلية. وقد امتد تبادل الخبرات إلى مناقشة دور وقدرات طائرات F-35 الشبحية.

وباعتبارها واحدة من أوائل الدول التي تلقت هذه الطائرة، التي تُعتبر على نطاق واسع الطائرة الهجومية الأكثر قدرة في العالم، أصبحت إسرائيل أول دولة تستخدم الـ F-35 عملياتيًا في مايو 2018. وبعد شهرين، أفيد بأن وفدًا من ضباط القوات الجوية الإماراتية زار إسرائيل للحصول على إحاطة حول قدرات الطائرة، حيث كانت الإمارات تسعى لشراء سرب خاص بها من طائرات F-35.

لكن الإمارات سعت للاستفادة من خبرة إسرائيل في مجال الأمن الداخلي. ففي عام 2008، ظهرت تقارير لأول مرة عن شركات مملوكة لإسرائيليين (وإن

لم تكن مقرها في إسرائيل بالضرورة) تقدم تدريبًا لقوات الأمن في إحدى دول الخليج دون الكشف عن تفاصيل معينة.حيث قدمت معرفة تكنولوجية عسكرية متقدمة، لا سيما في مجالات الاستخبارات والمراقبة. وسرعان ما تبين أن المستفيد من هذا التدريب، وكذلك من شراء التكنولوجيا المصممة لتعزيز أصول المراقبة الإلكترونية، كانت دولة الإمارات العربية المتحدة.

ويُقال إن شركة "ImageSat"، التابعة للصناعات الجوية الإسرائيلية، قدمت خدمات استطلاع عبر الأقمار الصناعية لدولة الإمارات، بينما حصلت شركة "Aeronautics" على عقد لتزويدها بمركبات جوية غير مأهولة (طائرات بدون طيار)، أيضًا للإمارات. وتم إبرام صفقة أخرى، بين شركة "Asia Global Technologies" (AGT) الإسرائيلية المسجلة في سويسرا وإمارة أبوظبي، تضمنت بيع كاميرات مراقبة، وأسوار إلكترونية، وأجهزة استشعار لمراقبة البنية التحتية الاستراتيجية.

ولكن ازداد التركيز على مشاركة إسرائيل المباشرة في تطوير نظام المراقبة الإماراتي "عين الصقر"، الذي يتيح للوكالات الحكومية المختلفة استخدام منصة مدنية موحدة وفعّالة من حيث التكلفة لمجموعة من الوظائف الحضرية المهمة، بما في ذلك الوقاية من الجريمة، وإدارة المرور، والاستعداد لحالات الطوارئ. يتكون مشروع البنية التحتية من مستشعرات عالية الدقة مدعومة بمعالجات بيانات متقدمة وأدوات تحليل، وأدوات استخباراتية وتحقيق متكاملة متعددة، مصممة خصيصًا لاستخدام وكالات حكومية مختلفة.

كان نظام "عين الصقر" من بنات أفكار رائد التقنية الإسرائيلي ماتي كوتشافي، بين عامي 2007 و2015، ومن خلال شركته الفرعية "AGT International" التي تتخذ من زيورخ مقرًا لها، قام بتطوير وتركيب ودمج آلاف الكاميرات عالية الدقة، وأجهزة الاستشعار، وقارئات لوحات السيارات على طول الحدود الإماراتية وفي جميع التجمعات الرئيسية بها. وقدرت الصفقة الإجمالية بحوالي 800 مليون دولار، وأثبتت قيمتها في عام 2014

عندما تم استخدام التكنولوجيا لتتبع قاتل معلمة أمريكية طعنت حتى الموت في أحد مراكز التسوق في أبوظبي.

كان المشروع كثيف العمل إلى حد تم فيه توفير ترتيبات سفر خاصة لضمان إنجازه في الوقت المناسب؛ إذ كانت تنطلق طائرة بوينج 737، مطلية بالكامل باللون الأبيض، مرتين أسبوعيًا من مطار بن غوريون في تل أبيب، حيث تتوقف لفترة وجيزة في قبرص أو الأردن لأسباب سياسية، ثم تهبط بعد حوالي ثلاث ساعات في أبوظبي وعلى متنها عشرات المهندسين الإسرائيليين، والعديد منهم حديثو التخرج من أجهزة الاستخبارات. كانوا يعيشون ويأكلون معًا -وليس في المطاعم- ويحملون أجهزة إرسال وأزرار طوارئ في جميع الأوقات، ويخفون جنسيتهم وأسمائهم العبرية قدر الإمكان.

قد يكون نطاق وحجم مشروع "عين الصقر" أكبر صفقة تجارية موقعة بين أي دولة خليجية وشركة إسرائيلية حتى وقت كتابة هذه السطور، لكن هناك صفقات أخرى تتابعها. أصبحت الشركات الإسرائيلية المتخصصة في التقنية العالية رائدة عالميًا في برامج التجسس، وأحيانًا يُطلق عليها "برامج الحصان الطروادي". يمكن إرسال رسائل نصية غير ضارة تحتوي على روابط إلى الهواتف المحمولة؛ وإذا تم فتحها من قبل المستخدم، فإنها تأخذ التحكم في الهاتف، مما يتيح الوصول إلى الرسائل النصية، ورسائل البريد الإلكتروني، وتسلل التطبيقات، بل حتى القدرة على التصوير وتسجيل المحادثات دون علم المالك.

طورت شركة "NSO"، التي يقع مقرها في هرتسليا، برنامج "بيجاسوس"، الذي وُصف من قبل مجلة "فوربس" بأنه "أكثر مجموعة أدوات تجسس على الهواتف المحمولة تطفلًا في العالم". تُستخدم هذه التقنية من قِبل أجهزة الاستخبارات ووكالات إنفاذ القانون لمكافحة شبكات الإرهاب والجريمة المنظمة. ومع ذلك، فإن قدرات المراقبة هذه يمكن أن تكون أيضًا مفيدة للأنظمة الاستبدادية لمراقبة الأنشطة المعارضة، سواء داخل البلاد أو خارجها. يجب أن تحصل الشركات على إذن رسمي من وكالة مراقبة صادرات الدفاع

الإسرائيلية، التابعة لوزارة الدفاع الإسرائيلية، لبيع هذه التكنولوجيا للعملاء الأجانب، ولكن يظل من غير الواضح من هم هؤلاء العملاء وبأي معايير يتم السماح بمثل هذه المبيعات. وقد تبيّن أن برامج التجسس المصنعة في إسرائيل قد بيعت إلى عدة أنظمة استبدادية، بما في ذلك الإمارات العربية المتحدة والبحرين. ويقال إن برنامج التجسس "بيغاسوس" استُخدم لمراقبة الناشط الإماراتي المعارض والمدافع عن حقوق الإنسان أحمد منصور، الذي حُكم عليه لاحقًا بالسجن عشر سنوات لنشره تغريدات تنتقد النظام على وسائل التواصل الاجتماعي. ويُزعم أيضًا أن برنامج "بيغاسوس" استُخدم لمراقبة أكثر من 150 عضوًا من أفراد العائلة القطرية الحاكمة. وفي محاولة للحصول على عقد من مجلس الأمن الوطني الإماراتي، قامت إحدى الشركات الإسرائيلية، "سيركلز"، باعتراض مكالمة محرر صحيفة "العرب" القطرية لمدة ثمانٍ وأربعين ساعة. كما تم بيع تقنيات مماثلة إلى البحرين تسمح بجمع البيانات من وسائل التواصل الاجتماعي وتحليلها في الوقت الفعلي. في حالة "بيغاسوس"، نظرًا لأن برامج التجسس هذه تعتبر سلاحًا في إسرائيل، فإن بيعها للإماراتيين لا يمكن أن يتم إلا بموافقة وزارة الدفاع الإسرائيلية.

يمكن اعتبار هذه الصفقات كطلائع دبلوماسية "القوة الناعمة" الخاصة بإسرائيل، والتي تمتلك تأثيرًا "قوة صلبة" تعد بتحقيق عائد مالي للشركات المشاركة، إضافةً إلى تحقيق فائدة أمنية واسعة للدولة اليهودية. ومع ذلك، لم يكن جميع الإسرائيليين المشاركين في صناعة الأمن السيبراني مرتاحين لهذه المبيعات. فإلى جانب احتمال نسخ البرمجيات من قِبل أعداء محتملين، أثارت السجلات الحقوقية المثيرة للجدل لبعض العملاء المستبدين تساؤلات حول المعايير التي يتم على أساسها السماح بالمبيعات. ومع ذلك، كما أشار ديمه آدامسكي، "أصبحت الهجمة الساحرة في مجال الأمن السيبراني واحدة من الجهود الرئيسية في نضال إسرائيل من أجل الجاذبية الدولية". وقد عبّر بنيامين نتنياهو عن هذا الرأي علنًا، حيث كتب في مجلة "الإيكونوميست" في بداية عام 2018، ولم يخفِ رئيس الوزراء الإسرائيلي الرابط بين قطاع التقنية العالية في إسرائيل وقدرته على تعزيز المصالح الإقليمية الأوسع. وأوضح أن

هنـاك درسـين يمكن استخلاصـهما ممـا أسـماه بـ "المعجـزة الاقتصـادية الإسرائيلية": أولاً، يجب الابتكـار أو المـوت في سـوق عالميـة متزايـدة، وثانيًـا، "الابتكار لإنشاء تحالفات وتعزيز السلام". وتابع قائلاً، "كثير من الدول العربيـة ترى الآن إسرائيل ليس كعدو، بل كحليف لا غنى عنه في معركتنا ضـد الإسـلام المتطـرف. كمـا أنهـا تبحث عن التكنولوجيـا الإسرائيلية للمسـاعدة في اقتصاداتها. قد يساعد التطبيع المحتمل مع الدول العربية في تمهيد الطريـق لتحقيق السلام مع الفلسطينيين".

كـان نتنيـاهو يرسـم بوضـوح ملامح واقـع إقليمي جديـد فيمـا يتعلـق ببعض الملكيـات العربيـة الخليجيـة. ويبقى التسـاؤل عما إذا كانت هـذه الـدول تقـدر الإشـارة الضـمنية إلى الاعتمـاد على المعرفـة التقنيـة الإسرائيلية، ناهيـك عن التلميح الضـمني بـأن عربـة التطـبيع العـربي تـأتي قبـل حصـان السـلام الإسرائيلي-الفلسـطيني. ومـع ذلـك، أكـدت تصريحاته حقيقـة أوسـع حـول العلاقـات الاقتصـادية والتجاريـة بين إسرائيل والممالـك الخليجيـة، والـتي أصبحت متعـددة الأوجه من حيث تنوعها، وذات أهمية سياسية أوسع. ففي الأسبوع ذاته الذي التقى فيه رئيس الـوزراء الإسرائيلي بالسلطان قـابوس في مسـقط في أكتـوبر 2018، قـامت وزيـرة الرياضـة والثقافـة الإسرائيلية مـيري ريغيـف بزيـارة الإمـارات العربيـة المتحـدة برفقـة رياضي إسرائيلي ينـافس في بطولة العالم للجودو في أبوظـبي، حيث تم عـزف النشـيد الوطـني الإسرائيلي لأول مرة. لاحقًا، قامت بجولة شخصية في مسجد الشيخ زايـد الكبـير، وأعلنت على وسائل التواصل الاجتماعي، "لقد صنعنا التاريخ. شعب إسرائيل يعيش".

العلاقات الاقتصادية والتجارية مع الخليج الأدنى

يبقى من الصـعب قيـاس مسـتويات التجـارة الفعليـة بين إسرائيل والممالـك الخليجيـة بدقـة. ونظـرًا للوصـمة المسـتمرة المرتبطـة بالصـفقات التجاريـة العلنيـة مـع إسرائيل، فـإن حجم التبـادل الاقتصـادي كـان دائمًـا يُخفى خلـف شركات واجهة وأطراف ثالثة، مما يجعل من الصعب تتبع تـدفقات رأس المـال وتبادل السـلع والخـدمات. ولكن إذا كـان اسـتخدام تقنيـات المراقبـة الإسرائيلية

من قِبل الممالك الخليجية مؤشرًا، فإن هذه العلاقات الاقتصادية تبدو متجهة نحو الزيادة بشكل هائل. والاتجاه موجود بالفعل: من 2003 إلى 2012، مثّلت التجارة غير المباشرة مع الممالك الخليجية ثالث أكبر سوق لإسرائيل في الشرق الأوسط، بعد السلطة الفلسطينية وتركيا. ورغم أنه غالبًا ما تم إجراء هذه التجارة عبر أطراف ثالثة، وكان هناك تفضيل واضح للشركات الوهمية المسجلة في أوروبا، فإن التجارة السنوية في عام 2012 وحده كانت تقدر بحوالي 500 مليون دولار. ونظرًا لطبيعتها الحساسة، لم يتم بعد الإفصاح عن أرقام حديثة من قِبل الحكومة الإسرائيلية. ومع ذلك، من المحتمل أن يكون الحجم الحقيقي للتجارة أعلى بكثير لأن إسرائيل استفادت من دخول إضافي إلى السوق الخليجية، ليس فقط عبر توفير السلع والخدمات من خلال شركات تعمل من أوروبا، يتم إجراء العديد من الأنشطة التجارية الإسرائيلية عبر أطراف ثالثة في الشرق الأوسط دون أي شعارات إسرائيلية. علاوة على ذلك، تم قبول انضمام السعودية إلى منظمة التجارة العالمية (WTO) بناءً على أنها ستتوقف عن دعم المقاطعات الثانوية والثلاثية للسلع والخدمات الإسرائيلية. رغم أن التزام الشركات الدولية بالمقاطعة قد انخفض على مر السنين، فإن قبول السعودية لهذا الموقف شجع استثمارات من قبل شركات دولية رائدة في مجالات السيارات والغذاء والإلكترونيات، والتي كانت قد امتنعت سابقًا عن إقامة روابط تجارية مع الشركات الإسرائيلية. وبحلول عام 2016، قدّر أن حجم التجارة غير المباشرة الفعلي بين إسرائيل والممالك الخليجية كان يقترب من مليار دولار، حيث تتم معظم هذه التجارة عبر دول أوروبية وغيرها من خارج منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

لم تُعلن الرياض قط عن قبولها القانوني لهذا الشرط ضمن انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية، ولكن التأثير الفعلي على الاقتصاد الإسرائيلي كان عميقًا. فقد جاءت استثمارات من الشركات الاستثمارية العالمية الخاصة في صناعات التقنية العالية في إسرائيل، خصوصًا في الأمن السيبراني، وتعززت بمشاريع ابتكارية وبحثية مشتركة في مجالات متنوعة مثل تقنيات النانو وأنظمة الملاحة للسيارات، مما جعل إسرائيل تُعرف بـ"أمة الشركات الناشئة".

كان من الممكن أن تُحرم إسرائيل من هذا الازدهار الجديد لو استمرت الممالك الخليجية في الحفاظ على المقاطعة الثانوية. وعندما قامت شركة "إنتل" الأمريكية العملاقة للتكنولوجيا في عام 2017 بشراء الشركة الإسرائيلية "موبيل آي" مقابل 15.9 مليار دولار – وهي شركة تعتمد على الخوارزميات والذكاء الاصطناعي لتصبح رائدة في مجال تكنولوجيا القيادة الذاتية – عكست هذه الصفقة واقعًا إقليميًا جديدًا بقدر ما كانت تعبر عن الكفاءة الإسرائيلية الواضحة في الابتكار التكنولوجي.

كانت هذه النظرة لإسرائيل ونفوذها الإقليمي مما كان نتنياهو يروج له في كل فرصة عالمية. فعندما تحدث في المنتدى الاقتصادي العالمي في يناير 2016، أشار إلى المزايا التي يمكن جنيها من لعب إسرائيل دورًا أكبر في الاقتصاد الإقليمي، والفوائد السياسية الواسعة التي يمكن أن تنجم عن مثل هذه التبادلات مع الممالك الخليجية. مع وجود قطاع دفاع وتقنية كبير ينبغي تطويره والحفاظ عليه، قام نتنياهو عمدًا بالترويج للتفوق النوعي لإسرائيل في مجال الدفاع السيبراني في خطاب كان مصممًا بوضوح لربط الرفاه الاقتصادي الإقليمي بالتهديد الذي يشكله إيران على كل من إسرائيل والممالك الخليجية. مع تخصيص 4.7% من الناتج المحلي الإجمالي الإسرائيلي لقطاع البحث والتطوير، وتسجيل أكبر عدد من المهندسين كنسبة من القوى العاملة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ونظام جديد للضريبة المزدوجة يساعد في معالجة المخاوف المتعلقة بالعائدات على الاستثمارات، تحولت محاور المؤتمر نحو الوضع الجيوسياسي. جادل نتنياهو بأن الأمن الاقتصادي الذي حققته إسرائيل يمكن أن يساعد في تخليص الممالك الخليجية من اعتمادها على الوقود الأحفوري مع سعيها الآن لتنويع اقتصاداتها وفتح قطاعاتها العامة أمام استثمارات القطاع الخاص.

كانت تعليقات نتنياهو متوافقة مع أحد الجوانب الرئيسية لـ TSR (نظرية العلاقات السرية)، حيث يمكن لوسائل وأنماط التبادل الأخرى أن تميّز العلاقات بين الخصوم السابقين، مما يسمح بمرور الوقت بتبادل إشارات دقيقة بل وربما غير دقيقة تساعد على قبول حوار أكثر انفتاحًا متحررًا بشكل

متزايد من القيود الفكرية. وكما هو الحال مع الطبيعة المتنامية للعلاقات الدبلوماسية، فمن المحتمل أن تظل أنماط التبادل الاقتصادي المتزايد هذه سرية؛ ولكن مع تجدد الاهتمام بحل قضايا الأمن الإقليمية، فإن هذا يحمل إمكانية تعزيز التعاون الأوسع في السنوات المقبلة. على أقل تقدير، فإن هذا الشعور يبرز قبولًا أوسع لدى العرب في الخليج لحوار النخبة، وهو متغير مهم في إطار عملنا لتشريع تبادل أكبر للسلع السياسية والاستراتيجية بين الفاعلين من الأنظمة.

ومع ذلك، رغم أن هذه العلاقات والمشاعر قد أصبحت مهمة بالنسبة للقدس، فإن مستوى وكثافة هذه العلاقات كانتا تعتمد في نهاية المطاف على موقف السعودية ومدى استعداد الرياض لمواجهة مؤسستها الدينية الوهابية، التي لطالما اعتبرت إسرائيل كفراً، في جهودها الخاصة لبناء جبهة دبلوماسية وعسكرية أوسع ضد طهران.

الفصل الثالث

اكثر من مجموع اجزاءه؟

العلاقات الإسرائيلية-السعودية

باعتبارهم الجهات الفاعلة الرئيسية في تطور نظرية العلاقات السرية (TSR)، تبنت كل من إسرائيل والسعودية ليس فقط ما هو "غير مكتوب" و"غير مشفر" في تعريف كليمان لنظرية العلاقات السرية، ولكن بشكل متزايد أيضًا الإشارات المفتوحة وإن كانت دقيقة بين الفاعلين الرئيسيين، والتي تتجاوز أهمية الرمز إلى الفعل. بدلاً من ذلك، كما أُشير منذ بداية هذه الدراسة، تساعد نظرية العلاقات السرية مع مرور الوقت في خلق قبول عام لتبادل أكثر انفتاحًا، بل وحتى تبادل جوهري للسلع الاستراتيجية والسياسية، مما يسمح للنظام بالتغير والتكيف حسب ما تمليه السياقات الفكرية.

من المؤكد أنه منذ عام 2010 فصاعدًا، أصبح السعوديون المؤثرون أكثر انفتاحًا في تعاملاتهم مع إسرائيل، وهو نهج جدير بالملاحظة لغياب الحدة التي كانت تميز أي نقاش دقيق حول إسرائيل. في الذكرى العاشرة لهجمات 11 سبتمبر، ظهر مقال في صحيفة نيويورك تايمز كتبه السفير السعودي السابق في لندن وواشنطن ورئيس المخابرات العامة بالمملكة سابقًا، الأمير تركي الفيصل، يشرح فيه أن "مبادرة السلام العربية لعام 2002 يجب أن تكون نقطة الانطلاق للمفاوضات." أكد الأمير التزام المملكة المتجدد بالتوصل إلى تسوية إقليمية شاملة، مؤكدًا أن المبادرة العربية للسلام ينبغي أن تُرى كنقطة البداية بدلاً من أن تكون نقطة النهاية المطلقة لأي مفاوضات إسرائيلية-عربية. لم تكن أهمية المقال فقط في إعلان موقف سعودي، كما كان له تأثير كبير نظرًا لمكانة المملكة كحامية لأقدس موقعين في الإسلام. بل كانت تكمن في حقيقة أن مثل هذا التصريح قد أدلى به رجل يعتبر مقربًا من مركز صنع القرار في السعودية ومن خلال منفذ إعلامي يهدف لجذب

الانتباه والتعليق في إسرائيل كما في الولايات المتحدة. كما أكد على زعم الرياض بأنها مؤثرة في العالم العربي السني: فقط السعوديون يمكنهم منح القيادة الفلسطينية الشرعية السياسية والدينية اللازمة لتوقيع اتفاق مع إسرائيل يعالج القضايا الأساسية المتعلقة باللاجئين والحدود ووضع القدس الشرقية.

بالتأمل، وضعت المقابلة الأساس للتعامل الأكثر علانية إن كان لا يزال يتم بحذر مع إسرائيل. في مارس 2014، استخدم الأمير مرة أخرى مقابلة مع صحيفة دولية، صحيفة فاينانشال تايمز، للاعتراف بخدمات الاستخبارات الإسرائيلية باعتبارها "الأكثر احترافية، رغم أنهم ارتكبوا الكثير من الأخطاء. لكنهم ينجزون مهامهم." بعد شهرين فقط، في فعالية استضافها صندوق مارشال الألماني في بروكسل، شارك السعودي منصة النقاش، بهدف أساسي لمناقشة المبادرة العربية للسلام، مع الرئيس السابق للاستخبارات العسكرية الإسرائيلية ومدير معهد دراسات الأمن القومي في وقت كتابة هذا المقال، اللواء عاموس يادلين. رغم كون كلا الرجلين خارج دوائر صنع القرار في حكومتيهما (كلاهما يشغل مناصب قيادية في مراكز أبحاث أمنية)، فقد حافظا على قدر من التأثير على إداراتهما. ورفض السعودي، الذي هو أحد أفراد عائلة الملك فيصل الراحل، دعوة مفتوحة من يادلين لزيارة القدس، حيث دعاه الإسرائيلي للصلاة في الحرم الشريف وإلقاء كلمة في الكنيست في القدس. وقد وصف العديد من المعلقين رد فعل الفيصل بأنه "إهانة"، لكن في الواقع كانت القيود السياسية المفروضة عليه معروفة جيدًا لدى كلا الطرفين، وكان من المتوقع الرد المقيد من السعودي.

ومع ذلك، كانت أهمية الاجتماع تكمن في رمزيته السياسية أكثر من أي تقدم ملموس تم إحرازه. ومن المهم للغاية (وقد تم التغاضي عنه إلى حد كبير في ذلك الوقت) أن الحدث تم بثه مباشرة إلى جمهور عالمي عبر وسائل التواصل الاجتماعي والإنترنت، مما كسر التابو القديم بأن أي سعودي، ناهيك عن شخص مرتبط ارتباطًا وثيقًا بالعائلة المالكة، يمكن أن يظهر في العلن مع عدوه السابق. في حين استمر ولي العهد تركي في الترويج للمبادرة العربية

للسلام كأساس لأي تفاعل أوسع مع إسرائيل، فإن ظهوره كان متسقًا مع نهج سعودي "فكري" ملحوظ ولكنه منخفض المستوى تجاه القدس، يتجنب الصورة النمطية الصارخة والألقاب المبتذلة التي سادت في السنوات السابقة.

لقد تبنى هذا النهج الآن تقديرًا أكثر دقة للمعضلات الأمنية التي تواجه القدس، وأساليب الرد الإسرائيلي. فعلى سبيل المثال، كتب العميد نايف بن أحمد آل سعود، تقييمًا مفصلًا لدور وسائل التواصل الاجتماعي في تغيير المشهد الأمني في المنطقة. وقد ذكر إسرائيل بالاسم، بدلاً من الألقاب، مع الاعتراف بالانقسامات الدينية والاجتماعية التي تميز المجتمع الإسرائيلي بشكل بارز. ولكن اللافت للنظر في مقالته، التي نُشرت في مجلة **Joint Force Quarterly** الأمريكية العسكرية، كان دعمه المموه للرد الأمني الإسرائيلي على أولئك النشطاء الأتراك وغيرهم الذين استغلوا في عام **2010** نطاق وسائل التواصل الاجتماعي العالمي لحشد الدعم الدولي في محاولتهم خرق الحصار البحري الإسرائيلي على قطاع غزة. ومن خلال قرار الرياض بتقديم الدعم العسكري لنظام آل خليفة في البحرين، أشار آل سعود إلى أنه "عندما يسعى الأجانب [الإيرانيون] إلى التأثير على الأحداث تحت سيطرة أمة معينة، سواء عبر وسائل التواصل الاجتماعي أو غيرها، فقد تتولى تلك الأمة طرد أو صد هؤلاء الأجانب."

كان حدث بروكسل نذيرًا بأشياء قادمة. بحلول عام **2015**، زادت الاتصالات الرسمية وشبه الرسمية بين الإسرائيليين والسعوديين البارزين بشكل كبير، مما يعكس تزايد وتيرة هذه الاجتماعات لمخاوف مشتركة حول قضية محورية: طموحات إيران الإقليمية. وقد تزامن ذلك مع رغبة بين العديد من كبار أفراد آل سعود، رغم أنه كان من الصعب تحقيقها علنًا، في زيارة إسرائيل. في عام **2015** على سبيل المثال، أعلن الأمير الوليد بن طلال، ربما بشكل مفاجئ، عن نيته زيارة إسرائيل لعدة أيام دون تحديد متى بالضبط، لـ"بدء عصر جديد من السلام والأخوة"، و"فتح حوار مباشر مع إسرائيل لبناء علاقات ودية مع جيراننا الإسرائيليين."

ومع ذلك، بقيت المشكلة حول من يمكن أو ينبغي أن يتخذ الخطوات التالية ويحرك العلاقة إلى ما هو أبعد من الفهم المشترك حول سوء السلوك الإقليمي لإيران. كانت كل من الرياض والقدس تواجه جمهورًا غير مستعد لتقبل ضعف في قيادته؛ وهذا قدم تحديات كبيرة لكلتا الحكومتين في أن أي مبادرة قد يتم تصويرها بسهولة على أنها ضعف من قبل المعارضة الداخلية، كالتجلي العملي للقيد الفكري. في حالة إسرائيل، واجهت معارضة من لوبي المستوطنين القوي الذي كان ينظر منذ فترة طويلة إلى أي تقارب ناجح مع العالم العربي الأوسع، ناهيك عن الفلسطينيين، على أنه مقدمة للضغط على إسرائيل لتقديم تنازلات إقليمية كبيرة حول الضفة الغربية والقدس.

ظل هذا التحدي واقعيًا بالنسبة للسعوديين أيضًا. على الرغم من سيطرة الدولة على وسائل الإعلام، يبقى معظم السعوديين حساسين لمسألة الخلافة وأي روابط شبه علنية مع إسرائيل من شأنها بلا شك التأثير على الصراعات الداخلية على السلطة داخل بيت آل سعود.علاوة على ذلك، فإن الصراع الأيديولوجي حول الشرعية الإسلامية بين المملكة العربية السعودية وإيران أثر على قوة المملكة ومكانتها في جميع أنحاء المنطقة. لذلك، كانت قدرتها على مواجهة ما اعتبرته سلوكًا سيئًا من قبل طهران على الصعيد الإقليمي، وإعادة تأكيد وضعها المهيمن - سياسيًا ودينيًا واقتصاديًا - تعتبر أمورًا حيوية لبقاء واستقرار أسرة آل سعود. في حين أن مطالبتها بأن تكون راعية لأقدس موقعين في الإسلام - مكة والمدينة - ليست مقبولة من الجميع في العالم الإسلامي، إلا أن هذه المطالبة نفسها كانت تُعتبر منذ فترة طويلة ركيزة مزيج من التقوى والسلطة الذي بُني عليه صرح المملكة.

ومع ذلك، في أوائل عام 2013، رحب وزير الخارجية الأمريكي في إدارة أوباما، جون كيري، بمقترح جامعة الدول العربية لإحياء محادثات السلام بين إسرائيل والفلسطينيين في إطار مبادرة السلام العربية، معتبرًا أنها تمثل "خطوة كبيرة إلى الأمام." أكد مقترح جامعة الدول العربية، كما عرضه وزير الخارجية القطري الشيخ حمد بن جاسم آل ثاني، أن السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين أصبح الآن "خيارًا استراتيجيًا للدول العربية."

بالنسبة إلى دول الخليج الملكية، كانت مبادرة السلام العربية دائمًا تُعتبر اقتراحًا طموحًا وواسع النطاق، حيث تقدم الإمكانية للاعتراف بإسرائيل فعليًا وقانونيًا في جميع أنحاء العالم العربي والإسلامي. ومع ذلك، لم تتلقَ المبادرة ردًا رسميًا من إسرائيل. بالنسبة إلى القدس، كانت الإشارة إلى حل "عادل ومتفق عليه" لقضية اللاجئين الفلسطينيين وادعاء سوريا بالسيادة على مرتفعات الجولان تعتبر مشاكل كبيرة. ومع ذلك، كان النقطة الرئيسية التي أثارت الجدل تتركز في التركيز الذي وضعته المبادرة على حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين، حيث أن "حق العودة" للاجئين يمس جذور الحساسيات الديموغرافية المتعلقة بهوية إسرائيل كدولة يهودية بصفة أساسية. وفي السياق المباشر، كانت مسألة مستقبل مرتفعات الجولان حاضرة جدًا في مخاوف الأمن القومي لإسرائيل. من منظور القدس، فإن تفكك سوريا كدولة موحدة ومأساة حربها الأهلية لم تبرز سوى القيمة الاستراتيجية الهائلة لهذا النطاق الجبلي، وهو رأي يتفق عليه جميع أطياف المشهد السياسي الإسرائيلي.

ومع ذلك، كان من الممكن تمييز عمليتين متوازيتين متصلتين بالمبادرة: فمن ناحية، طالبت القوى اليسارية المركزية في إسرائيل منذ فترة طويلة برد إيجابي على المبادرة، حيث اقترح الاتحاد الصهيوني، وهو تجمع للأحزاب اليسارية المركزية بقيادة إسحاق هرتسوغ، عقد مؤتمر إقليمي يعتمد على الأقل على معاييرها. من ناحية أخرى، اقترح يائير لبيد، زعيم الحزب الوسطي "يش عتيد"، ووزير الدفاع المتشدد أفيغدور ليبرمان، الحاجة إلى "تضمين" القضية الإسرائيلية الفلسطينية ضمن عملية إقليمية أوسع، رغم تجنبهما الإشارة المباشرة إلى المبادرة. كرر نتنياهو أيضًا مرارًا وتكرارًا أن الدول العربية المعتدلة لم تعد ترى في إسرائيل تهديدًا بل حليفًا، مما يشير إلى أن المبادرة قد توفر على الأقل الخطوط العريضة، إن لم تكن الخريطة الفعلية، لتوجيه كل من الإسرائيليين والفلسطينيين نحو اتفاق سلام نهائي.

ومع ذلك، كان يُنظر إلى المبادرة على أنها تجاوزت بالفعل فترة صلاحيتها بعد عام 2011، ليس أقل بسبب ضعف جامعة الدول العربية ككيان إقليمي

متماسك، الذي تفاقم بشكل متزايد بفعل المنافسات والفصائل العربية الداخلية. أشار الصحفي والمعلق الإقليمي عكيفا إلدار إلى أن إلغاء قمة جامعة الدول العربية في مراكش في أبريل 2016، حيث كان من المقرر مناقشة المبادرة، يرمز إلى "تآكل مكانة جامعة الدول العربية منذ الربيع العربي" وفي الواقع أثبت أن المبادرة العربية لم تعد ذات صلة. ويُذكر أن ملك المغرب محمد السادس ألغى القمة نظرًا لما اعتبره تمثيلاً للوحدة الزائفة - وهو تمثيل لم يكن يستطيع، نظرًا للصراعات في العراق وسوريا واليمن وليبيا، إخفاء الانقسامات العميقة التي باتت تميز السياسة العربية البينية عبر الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

كان هذا واضحًا بشكل خاص بين دول الخليج الملكية. بالنسبة للرياض، كانت الأحداث التي أدت إلى تدخلها في البحرين، على سبيل المثال، أقل تعبيرًا عن مطالبة الأغلبية الشيعية بحقوق سياسية واجتماعية أكبر، وأكثر تجليًا لما اعتبرته تدخلاً إيرانيًا بين أبناء دينهم لتحقيق طموحاتهم الإقليمية. شكلت هذه التصورات رؤيتهم لبرنامج إيران النووي مع الخوف من أن تحقيقه النهائي سيجعل إيران القوة المهيمنة في جميع أنحاء الخليج. ووفقًا لوثيقة دبلوماسية مسربة، لهذا السبب وحده، في عام 2010، حث العاهل السعودي الراحل، الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود، واشنطن على قطع "رأس الأفعى الإيرانية".

ومع اندلاع الثورات العربية، ومعها تفكك العديد من الأنظمة الجمهورية القديمة إلى أجزاءها الطائفية والدينية، تصاعد الشعور بالقلق من سوء تصرف إيران، وبالتالي تحديد سياسة سعودية أكثر استباقية عبر المنطقة. وقد تمثل ذلك في دعم الرياض لعدد من الجماعات المسلحة غير الحكومية التي تقاتل كل من تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) والميليشيات الموالية لإيران في سوريا والعراق واليمن، حيث بدأ السعوديون علنًا في مواءمة مخاوفهم من استخدام إيران لمثل هذه القوى، لا سيما الحوثيين في اليمن، مع التهديد الذي يمثله حزب الله في جنوب لبنان.

إلى جانب هذه النزاعات المستمرة، سعت الرياض أيضًا إلى استخدام نفوذها المالي لتعزيز سيطرتها في المنطقة. في يناير 2016، احتجزت المملكة 3 مليارات دولار من المساعدات للجيش اللبناني بعد أن رفضت بيروت إدانة اقتحام السفارة السعودية في طهران. جاء هذا العمل من التوبيخ الدبلوماسي بعد تنفيذ السعودية لإعدام رجل الدين الشيعي نمر النمر (إلى جانب أكثر من اثني عشر مسلحًا يُعتقد أن لهم صلات بالقاعدة)، الذين اتهمتهم الرياض بالتحريض والتآمر ضد آل سعود. برزت انقسامات إضافية بعد قرار جامعة الدول العربية، عقب ضغط قوي من دول مجلس التعاون الخليجي، إدانة حزب الله كمنظمة إرهابية؛ حيث عارضت كل من لبنان والعراق القرار بشدة، بينما اعتمدت الجزائر وتونس، اللتان تدركان جيدا أوضاعهما المحلية، موقفًا مغايرًا إلى حد ما، مما زاد من توتر العلاقات بشكل أكبر.

بشكل عام، أظهرت هذه الأحداث أن الرياض باتت مستعدة الآن لاستخدام قوتها الدبلوماسية والاقتصادية، وفي حالة اليمن، قوتها العسكرية لتحقيق مصالحها الأساسية في المنطقة.التدخل العسكري بقيادة السعودية في ذلك البلد القبلي البائس في مارس 2015، وهو تدخل تمت الموافقة عليه من قبل ولي العهد الطموح محمد بن سلمان، وصُمّم لكبح التقدم الإقليمي للميليشيات الحوثية الموالية لإيران، فاجأ العديد من المراقبين بحجمه وكثافته.

هذا التنافس الإقليمي مع طهران أثّر أيضًا على مسرح السياسة الفلسطينية. رفضت السلطة الفلسطينية عرض إيران للتبرع بمبلغ يقارب 7,000 دولار لعائلة كل فلسطيني قُتل في ما يسمى بـ "انتفاضة القدس"، و30,000 دولار لكل عائلة فلسطينية دُمر منزلها على يد إسرائيل، وخصوصًا في قطاع غزة. رأت السلطة الفلسطينية في هذا المال مجرد دعم مالي لعدوها، حماس، التي طالما اعتبرت ولاءها واعتمادها على طهران دليلًا على أنها لا تزال تابعة لإيران، وهو ما كان له تأثير على الرأي العام، سواء في إسرائيل أو في الولايات المتحدة، حيث أن هذا الدعم كان يُنظر إليه كأنه صدقة زكاة سياسية، سمحت لإيران بمواصلة التدخل في الشؤون الفلسطينية الداخلية.

ولكن حماس، التي غادرت قيادتها دمشق مع بداية الحرب الأهلية السورية، وجدت نفسها بين إيران التي دعمت "أنشطة المقاومة" منذ فترة طويلة، وبين موقف دول الخليج الملكية. بحلول نهاية عام 2011، وجدت حماس نفسها على سياج سياسي غير مريح بشكل متزايد، خاصة مع تقارب العلاقات بين القاهرة والرياض الذي هدد بعزلها أكثر من البيئة العربية الأوسع. في حين أن حماس أعربت عن تقديرها لموقف حزب الله ضد إسرائيل، فقد ظلت حماس غامضة عمدًا فيما يتعلق بتصنيف الجامعة العربية لحزب الله كمنظمة إرهابية.

واجهت السلطة الفلسطينية الآن معضلة بشأن الفهم المشترك للمشهد الأمني الذي نشأ بين إسرائيل وملوك الخليج العرب. اعتمدت السلطة على العلاقات الطبيعية المتبادلة مع إسرائيل، لا سيما في المجالات الأمنية والاقتصادية، مما تطلب تفاعلات يومية بين الجانبين. لهذا السبب، كانت السلطة الفلسطينية أقل تحفظًا بشأن مسألة التطبيع العملي مقارنة بالدول العربية الأخرى - حتى تلك التي وقعت اتفاقيات سلام مع إسرائيل.

ومع ذلك، رغم مرونة الفلسطينيين النسبية، سعوا إلى تقييد أي عرض للتطبيع بين إسرائيل والدول العربية، وخصوصًا دول الخليج وبلدان المغرب العربي، على أمل الاحتفاظ بهذا التطبيع كوسيلة ضغط في المفاوضات مع إسرائيل بشأن تسوية دائمة. بالنسبة للرئيس الفلسطيني محمود عباس، حددت مبادرة السلام العربية تسلسلًا واضحًا بين التقدم الجوهري نحو إقامة دولة فلسطينية وبين إقامة علاقات طبيعية بين الدول العربية وإسرائيل. هذا التناقض أبرز العقبة الأيديولوجية المستمرة التي منعت وجود علاقات أكثر انفتاحًا بين إسرائيل ودول الخليج الملكية.

ومع ذلك، من منظور إسرائيل، خلق الاضطراب في العالم العربي وتفتت التضامن العربي فرصًا جديدة لإحياء عملية سياسية مع الفلسطينيين، ربما ليس على أساس مبادرة السلام العربية، ولكن على أساس مبادرة سعودية محدودة. في البيئة الإقليمية المتغيرة، كانت لإسرائيل الكثير من المكاسب

المحتملة من تجديد عملية السلام، خاصةً واحدة تسمح لإسرائيل بإجراء محادثات على أساس ثنائي، بدلاً من متعددة الأطراف.

وتهدف هذه الطريقة الثنائية أيضًا إلى إعاقة الضغوط الدولية، لا سيما من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، لمفاوضة إسرائيل مع سوريا بشأن مستقبل مرتفعات الجولان. في حين أنها كانت مدركة لحاجة الرياض إلى تعزيز نفوذها في المنطقة، ظل الأمل بأن المملكة العربية السعودية قد تستفيد من نفوذها - دبلوماسيًا واقتصاديًا - على السلطة الفلسطينية لتكون أكثر استعدادًا لتجديد المفاوضات مع إسرائيل دون فرض شروط مسبقة، أبرزها الإصرار على وقف كامل للبناء الاستيطاني في الأراضي المحتلة. النتيجة المرجوة من مثل هذه العملية كانت تتمثل في تحقيق مصلحة إسرائيلية واضحة في تهميش حماس وإجبارها على الاختيار بين إيران والسعودية، وبين "المعارضة" العسكرية والعزلة السياسية، أو الدبلوماسية والتقدم نحو حل سياسي، حتى وإن كان مصممًا حول المصالح الأساسية لإسرائيل.

بالتأكيد، دفعت الاهتمامات الداخلية للرياض إلى إعادة التفكير في سياق تعاملها مع قضية فلسطين ككل. يوجد عدة أسباب وراء حرص السعودية على تسهيل اتفاق سلام: إلى جانب تأمين موقعها كقوة إقليمية، فإن المد السياسي للتغيير الذي كان غير مسبوق من حيث الحجم والنوع قد بدأ يقترب من شواطئ المملكة.

خلال عامي 2015 و2016، تسبب الانخفاض الحاد في أسعار النفط وما تلاه من صراعات على السلطة داخل القصر حول الخلافة في خلق مجموعة من التحديات الاستثنائية للاستقرار السياسي في جميع أنحاء المملكة العربية السعودية. ربما بدأ أحفاد ابن سعود، مؤسس المملكة، في تولي زمام السلطة، ولكن ليس دون وجود اضطرابات مستمرة داخل الأسرة الحاكمة. تركزت الخلافات حول القوة المتزايدة لولي العهد محمد بن سلمان، الوريث الشاب الطموح للملك المريض سلمان بن عبد العزيز، على حساب ولي

العهد محمد بن نايف، الذي كان يُعتبر منذ فترة طويلة أرفع الأمراء في الديوان السعودي فيما يتعلق بقضايا الأمن القومي.

على الرغم من أن الاهتمام الدولي كان مركّزًا على علاقات المملكة الخارجية، لا سيما تدخلها المباشر في اليمن ضد الحوثيين، إلا أن الصراع الداخلي على السلطة داخل الأسرة الحاكمة، حيث سعى محمد بن سلمان إلى تعزيز قبضته على السلطة، كان يثير قلق المراقبين الخارجيين.

في الوقت نفسه، أكد متشددو تنظيم الدولة الإسلامية على قلة الأمن في معظم أنحاء السعودية من خلال شن سلسلة من الهجمات الإرهابية ضد المواطنين الشيعة في المملكة، على أمل أن يتسبب الخراب الناجم عن ذلك في تأجيج التوترات الطائفية والمساهمة في تحفيز السعوديين المستائين من آل سعود لتحدي نظام يرون أن ادعاءه بالتقوى الإسلامية يخفي نظامًا سياسيًا متصلبًا بشكل متزايد.

قد تكون المكاسب الإقليمية الأولية التي حققها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسوريا قد عززت جاذبية أيديولوجيته بلا شك، ما جعلها جذابة للكثيرين - ومعظمهم من الشباب السعوديين المتأثرين بالفعل بنظرة سلفية وهابية صارمة للعالم لا تقبل أي تسوية. هؤلاء الشباب أبدوا استعدادهم وقدرتهم على توجيه غضبهم نحو الأقلية الشيعية في البلاد، الذين يعتبرونهم مرتدين في نظر الكثير من المجتمع، وكذلك نحو آل سعود، خصوصًا إذا بدت العائلة المالكة متصالحة مع الأقلية الشيعية.

قد يكون النظام السعودي قد حقق نجاحات ملحوظة في صراعه ضد تهديد القاعدة في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، ولكن التحدي الذي شكله تنظيم الدولة الإسلامية، مع تركيزه على الأصالة والشرعية، كان يمثل تحديًا من نوع مختلف تمامًا.تُحمل المملكة العربية السعودية بعض المسؤولية عن هذا "الانتقام الديني" الذي تسبب به تنظيم الدولة الإسلامية. ففي ظل الصراع مع إيران، سمحت الحكومة السعودية لعلمائها البارزين، بنشر خطاب معادٍ بشدة للشيعة دون عوائق في المساجد التي تديرها الدولة

في أنحاء المملكة، كإجراء بسيط وفعال لضمان شرعية النظام أمام العامة في أوقات الأزمات.

زاد الانخفاض في أسواق الطاقة العالمية بين عامي 2015 و2017 من هذا الاضطراب الأوسع. ومع وجود قطاع عام متضخم، وتزايد مستمر في عدد السكان، وتراجع كبير في عائدات النفط الذي هدد مستقبل الدولة الريعية - وهو العقد الاجتماعي الخاص الذي حدد النظام السياسي والاجتماعي لممالك الخليج العربي على مدى خمسة عقود - اضطرت الرياض الآن إلى إعادة تقييم أسس العلاقة بين الدولة والمجتمع. وقد أعلن ولي العهد حينها، الأمير محمد بن سلمان، عن رؤية 2030 في أبريل 2016، والتي تهدف إلى تقليل اعتماد السعودية على هذا العقد الاجتماعي. وتشمل أهداف الرؤية تشجيع مشاركة أكبر للقطاع الخاص في توفير التعليم والرعاية الصحية، وبيع أسهم في شركة النفط الوطنية "أرامكو" في الأسواق العالمية. كانت رؤية 2030 تُشكل إعادة صياغة أساسية للعلاقات بين الدولة والمجتمع في أنحاء المملكة. ومع ذلك، أُعربت الشكوك بأن رؤية 2030 قد تكون مجرد حلم بعيد المنال، حيث أبدى الاقتصاديون شكوكًا متزايدة حول قدرة السعودية على الابتعاد عن الاعتماد على النفط في وقت كانت فيه المملكة تعاني من نمو اقتصادي بطيء.

علاوة على ذلك، أضرّ تبعات مقتل الصحفي جمال خاشقجي في أكتوبر 2018 داخل القنصلية السعودية في إسطنبول بسمعة المملكة. كان خاشقجي قد أبدى دعمه للإخوان المسلمين ووجه انتقادات لتركيز السلطة بيد ولي العهد محمد بن سلمان والمقربين منه. ألحق مقتله الوحشي ضررًا بثقة رجال الأعمال والمستثمرين الذين أصبحوا يترددون في التعامل مع المملكة خشية الأضرار بسمعتهم إذا ارتبطوا بشكل وثيق بمحمد بن سلمان. حتى الطرح العام الأولي البالغ 100 مليار دولار لشركة النفط الوطنية "أرامكو"، الذي كان مصممًا لجمع أموال لتعزيز الاستثمارات في الاقتصاد السعودي، تم تأجيله إلى أجل غير مسمى. لم تقتصر الأسباب على القضايا

القانونية المتعلقة بطرح الأسهم، بل لعبت الأسواق أيضًا دورًا، إذ لم تحقق الرياض التقييم المالي الذي كانت تأمله.

كانت سياسة السعودية في سوق النفط العالمي تتأثر بجملة من الاعتبارات التي كانت بعضها متناقضة بشكل واضح. فاستراتيجيتها التقليدية كانت دائمًا تهدف إلى تحقيق أقصى عائد طويل الأجل من صادرات النفط حتى يتم استنفاد احتياطاتها، بينما تقوم في الوقت نفسه بتطوير مصادر بديلة للدخل، وهو ما يمثل أساس رؤية 2030. ولكن، لم تدعم هذه الاستراتيجية ارتفاع الأسعار المفرط للنفط، حيث كان ذلك يشجع على الاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة بين الدول المستهلكة للنفط التي تعتمد عليها السعودية. كذلك، لم تقلل الأسعار المرتفعة من حوافز السعودية لتطوير قطاع الطاقة المتجددة لديها، خصوصًا في مجال الطاقة الشمسية. كان هذا المأزق في صميم رؤية 2030 التي حذر الاقتصاديون من أنها قد لا تكون سهلة الحل.

سلطت هذه المشاكل الداخلية الضوء بشكل غير مرحب به على موقف الرياض من الأمن الإقليمي، لا سيما مشاركتها الطويلة في الحرب الأهلية المستمرة في اليمن. وعلى الرغم من قيادة التحالف الإقليمي الذي حقق نجاحات عسكرية محدودة، خاصة تحرير عدن من سيطرة الحوثيين، إلا أن الحملة ظلت غارقة في الجدل: فأهدافها العسكرية أصبحت غامضة بشكل متزايد، ولم تكن هناك آليات سياسية أو عسكرية واضحة لإنهاء الأزمة، حيث أثبت الحوثيون أنهم أكثر مرونة مما توقعت الرياض. بعد أربع سنوات من الحملة الجوية بقيادة السعودية، التي أُطلق عليها اسم "عاصفة الحزم"، لا يزال الحوثيون يسيطرون على مساحات شاسعة من شمال ووسط اليمن، بما في ذلك ميناء الحديدة والعاصمة صنعاء. حتى أن العنف امتد إلى الأراضي السعودية، حيث تمكن الحوثيون - على الأرجح بمساعدة إيران - من إطلاق صواريخ سكود على العاصمة السعودية، ومن توجيه صواريخ مضادة للسفن إلى السفن السعودية التجارية والعسكرية، بما في ذلك بعض السفن المسجلة في الولايات المتحدة، التي كانت تقوم بدوريات قبالة سواحل اليمن في البحر الأحمر.

علاوة على ذلك، تزايدت الانتقادات الدولية للتحالف الذي تقوده السعودية، حيث أفادت منظمات الإغاثة بوقوع ضحايا مدنيين جراء الغارات الجوية السعودية والإماراتية التي تنتهك القانون الإنساني الدولي، وظهور حالات تفشٍ للكوليرا، وانتشار المجاعة مع نفاد مخزون الغذاء بسرعة. وصل مستوى معاناة المدنيين إلى درجة أن اليمن أصبح في ربيع عام 2018 يُعدّ أكبر أزمة إنسانية في العالم. حتى مع افتراض أن التحالف يمكنه في النهاية دفع الحوثيين إلى معقلهم في الجبال حول صعدة، فقد كانت آفاق مستقبل اليمن كدولة كيان موحدة قاتمة.

بعد ما يقرب من ست سنوات من الحرب الأهلية التي مزقت النسيج السياسي الدقيق لهذا البلد القبلي، أصبح من الصعب تصور أي قوة سياسية أو عسكرية قادرة على ممارسة السيادة الفعالة على الأراضي اليمنية. بنهاية عام 2018، كان اليمن قد تحول فعليًا إلى رقعة من الإقطاعيات المتنافسة بين القوى الإقليمية والمحلية، بما في ذلك التنظيمات الجهادية مثل القاعدة في جزيرة العرب، التي استطاعت دمج أيديولوجيتها العالمية مع المظالم المحلية في ظل مشهد قبلي، مما جعلها عدوًا صعبًا بشكل خاص.إذا كانت "عاصفة الحزم" قد كشفت أي شيء، فقد كشفت عن محدودية قدرة المملكة العربية السعودية على تشكيل، ناهيك عن تحديد، النظام السياسي في اليمن باستخدام القوة العسكرية. كان هذا درسًا صعبًا، لكن ولي العهد السعودي بدا غير مستعد لتعلمه، خوفًا من أن تشجيع علامات تراجع السعودية علنًا قد يدفع وكيل إيران الإقليمي إلى مزيد من التصعيد.

ظل اليمن نقطة المواجهة التي بلغ فيها التنافس السعودي-الإيراني ذروته الدموية، ولكن في نظر العديد من السعوديين، أظهر حقيقة أوسع: أن طهران، التي تباهت بنجاح اتفاق نووي تم التوصل إليه مع الدول الخمس زائد واحد في مارس 2015، شعرت بالجرأة لمتابعة سياسة إقليمية أكثر توسعًا وعدوانية بالفعل. وشمل ذلك استمرار البحرين في اتهام إيران بالتدخل السافر في السياسة الداخلية لدول الخليج الملكية. وفي الوقت نفسه، استمرت إدارة أوباما، مما أثار أسف الرياض، في إظهار علامات مقلقة على

الانسحاب العسكري من المنطقة. ووافق دوري غولد، المدير العام السابق لوزارة الخارجية الإسرائيلية، على هذا التحليل. في عشية تعيينه في هذا الدور عام 2015، أشار إلى أنه على الأرجح، "لن تكون الولايات المتحدة الدولة الأهم في العالم في السنوات القادمة، لأن الصين ستتعداها بمشروعها الاستراتيجي المعروف: طريق الحرير."

أخذ صناع القرار في إسرائيل علماً دقيقاً بالتغيرات الجارية في المملكة، وهي تغييرات إذا تم استغلالها لصالح إسرائيل، فستكون لها القدرة على إعادة تشكيل النظام الإقليمي في الشرق الأوسط وما وراءه لصالح إسرائيل. وبالمثل، كان لا بد من معايرة إمكانيات تطوير التعاون بين القدس والرياض بعناية. كلما بدت السعودية أكثر ضعفاً من الناحية الداخلية، قلّت قدرة صناع القرار في الرياض - الذين يخشون أن يتجمع الاضطراب الداخلي حول قضية فلسطين - على محاذاة أنفسهم مع جدول أعمال إسرائيل الأمني الإقليمي ضد إيران.

كان هذا واضحاً. ومع ذلك، لم يوافق الجميع على تعزيز التحالف بين إسرائيل ودول الخليج، وخاصة السعودية، حيث تساءل البعض عما إذا كان ثمن التقارب مع خصوم إسرائيل السابقين يستحق التكلفة الأوسع التي يمكن دفعها في محكمة الرأي الدولي. لكن، باعتباره حارس البوابة إلى البيت الأبيض في عهد ترامب، كان لدى نتنياهو ورقة قوية للعب في هذه الاستراتيجية المحددة. وعندما تم استخدام "القوة الناعمة" لإسرائيل من خلال ميزة التفوق في الأمن السيبراني، كانت علاقة التبعية بالكاد متكافئة. فخبرتها في التكنولوجيا والطب والزراعة وبالطبع الأمن، قد منحتها نفوذاً واضحاً بين دول الخليج الملكية. لكن مع ذلك، كانت هذه الروابط تنطوي على إمكانات لإلحاق الضرر بسمعة إسرائيل الدولية بين الدول الغربية، لا سيما الأوروبية، حيث يعتبر السلوك المعياري، لا سيما في مجال حقوق الإنسان، معياراً في السياسة الخارجية.

ومع ذلك، كما أظهر رد فعل نتنياهو على مقتل الصحفي السعودي المعارض جمال خاشقجي، فإن دعم النظام السعودي - وخصوصاً دعم موقع ولي العهد محمد بن سلمان على قمة النظام - كان مصلحة أساسية لإسرائيل. لذلك، وعلى الرغم من وصفه لجريمة قتل الصحفي بأنها "مروعة"، والتي تم تسريب تفاصيلها تدريجياً إلى وسائل الإعلام العالمية من قبل نظام تركي حريص على تضخيم حالة عدم الراحة الدبلوماسية للرياض، ظل نتنياهو ثابتاً في قناعته بأن مواجهة إيران لا تزال ذات أهمية قصوى: "لأجل استقرار العالم، لأجل المنطقة والعالم"، كما رأى، كان من الضروري أن "تظل السعودية مستقرة." كان دفاع نتنياهو القوي عن ولي العهد - الذي يعتقد الكثيرون، بما في ذلك وكالة الاستخبارات المركزية، أنه من أمر بإزالة خاشقجي - من المحتمل أنه لقي صدى في البيت الأبيض، حيث أصبح صنع السياسة في الشرق الأوسط بمثابة مسألة عائلية تقريبًا، وحيث كان دعم السعودية لخطة سلام منتظرة، يُعتقد أنها تخدم المصالح الإقليمية لإسرائيل، موضوعًا يتداول على نطاق واسع.

مع بداية عام 2019، كانت تفاصيل خطة السلام هذه لا تزال غير معلنة. وأشار المنتقدون إلى أن البيت الأبيض حيث بدا صنع السياسة الخارجية إما في حالة ضياع أو خاضعة بشكل متزايد لأهواء رئيس حريص على إبرام "صفقات" ولكنه يفتقر إلى الإشراف أو حتى فهم القضايا أو التفاصيل المتضمنة. وبدافع من أجندة "أمريكا أولاً"، أصبح أحادية الجانب السمة المميزة لرئاسة ترامب التي ترفض العمل من خلال المؤسسات الدولية والاتفاقيات العالمية، التي كانت لفترة طويلة الإطار لنظام دولي ساهمت فيه إدارات متعاقبة في واشنطن إلى حد كبير.

ومع ذلك، بالنسبة لإسرائيل، أثبتت رئاسة ترامب أنها بمثابة سيف ذو حدين. وبالتأكيد، فإن نقل السفارة الأمريكية في إسرائيل من تل أبيب إلى القدس في مايو 2018 كان بمثابة الوفاء بوعد انتخابي قطعه ترامب. وقد اعتُبر هذا بمثابة تأكيد في إسرائيل من قبل حليفها الأقوى على ادعائها الطويل بالسيادة على المدينة بأكملها، وهو ادعاء لم يقبله غالبية المجتمع الدولي.

وأدت التظاهرات الفلسطينية التي اندلعت على طول حدود غزة، جزئياً ردًا على السفارة، وأيضاً لإحياء يوم النكبة والمطالبة بـ "حق العودة"، إلى تحولها إلى مواجهات عنيفة: حيث قُتل 110 فلسطينيين على أيدي قوات الدفاع الإسرائيلية على طول حدود غزة. بينما حاول البعض بالفعل اختراق السياج، إلا أن استخدام إسرائيل للذخيرة الحية ضد هؤلاء المتظاهرين قد قوبل بالإدانة من جانب الكثير من المجتمع الدولي. ومع ذلك، وسط الضجة في معظم أنحاء أوروبا حول إراقة الدماء وكذلك نقل السفارة، فإن الوفيات وتجاوز الحقوق الفلسطينية في القدس الشرقية لم تلقَ إلا أدنى قدر من الاحتجاجات من واشنطن ومعظم الملكيات الخليجية. فقط الكويت دفعت باتجاه تحقيق الأمم المتحدة في تصرفات قوات الأمن الإسرائيلية، وهي دعوات تم حجبها لاحقًا من قبل الولايات المتحدة باستخدام حق النقض في مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة.بالنسبة لإسرائيل، بدا أن الرئيس ترامب بمثابة الهدية التي تستمر في العطاء.بصرف النظر عن الجدل حول نقل السفارة، كانت الاستجابة الهادئة من السعودية والبحرين والإمارات تجاه هذه الأحداث معبرة. وبقيت غزة تحت سيطرة حماس، مما يفسر استجابتهم المعتدلة. بالفعل، إذا تم تعريف النظام الإقليمي المتبادل (TSR) بأنه الإدراك المشترك للتهديد - الذي يخفف من المنافسة الزائدة أو الاحتكاك الذي قد ينشأ في مجالات أخرى، مما قد يقوض الهدف الأساسي للنظام - فإن صحته قد تم إثباتها من خلال الأحداث الجارية في غزة.

ومع ذلك، أشار آخرون إلى العلاقة الشخصية الوثيقة بين ولي العهد محمد بن سلمان وصهر الرئيس ترامب، المستشار البارز والمبعوث الفعلي للشرق الأوسط، جاريد كوشنر. بالنسبة لشخص لديه خبرة قليلة في الدبلوماسية، كان وصول كوشنر إلى البيت الأبيض بوضوح نتاج علاقات عائلية. من عائلة يهودية أرثوذكسية ومؤيد معلن لإسرائيل، كان والد كوشنر، تشارلز، صديقاً قديمًا لنتنياهو. وكعائلة ترامب، حقق آل كوشنر ثروتهم في مجال العقارات وقدموا مبالغ كبيرة من المال لعدة جمعيات خيرية وقضايا إسرائيلية، بما في

ذلك التبرعات إلى مدرسة دينية (يشيفا) في مستوطنة بيت إيل بالضفة الغربية.

من خلال شريك تجاري أمريكي لبناني يتمتع بعلاقات وثيقة مع عدة مستثمرين خليجيين، تم تقديم جاريد كوشنر إلى يوسف العتيبة، سفير الإمارات في واشنطن، الذي قام بدوره بترتيب اجتماع بين كوشنر وولي العهد محمد بن سلمان في نيويورك في نوفمبر 2016، بعد فترة وجيزة من فوز ترامب بالانتخابات. على الرغم من الشكوك الأولية تجاه الرياض، يُقال إن كوشنر قد تأثر بسلسلة من المبادرات التي شملت خطط السعودية لإنشاء "ناتو عربي"، وشراء معدات عسكرية أمريكية بقيمة 50 مليار دولار على مدى أربع سنوات، واستثمارات تبلغ قيمتها أكثر من 300 مليار دولار في مشاريع البنية التحتية في جميع أنحاء الولايات المتحدة بالتعاون مع دول الخليج الأخرى. وربما الأهم من ذلك، أنهم وفروا منصة قام من خلالها كوشنر وولي العهد ببناء علاقة شخصية مع إمكانية الوصول المباشر إلى كل من رئيس الولايات المتحدة ورئيس وزراء إسرائيل.

خففت ردود الفعل الدولية على قضية خاشقجي من العلاقات الأمريكية-السعودية حيث تم تقييد ولي العهد المندفع ومستشاريه المقربين من قبل الملك سلمان. وبحلول بداية عام 2019، كان من الواضح أن الحرية التي مُنحت لمحمد بن سلمان في تحديد السياسة الخارجية والأمنية للسعودية قد تم تقليصها، ولكن لم يتم تقييدها بالكامل. بالفعل، كان دفاع نتنياهو الصارم عن الأمير الشاب كحاجز ضروري ضد إيران، والذي قد يؤدي رحيله إلى عصر من عدم الاستقرار في المملكة - مما يؤثر سلباً على المصالح الأمنية الإقليمية لإسرائيل -. مع ميله لممارسة السياسة الخارجية عبر تويتر وضد نصيحة وزير دفاعه، جيمس ماتيس، الذي استقال على الفور، أثار إعلان ترامب عن سحب جميع القوات الأمريكية من سوريا والعراق بعد ما اعتبره هزيمة تنظيم الدولة الإسلامية قلقًا في إسرائيل والعديد من دول الخليج. كان هذا الجانب الآخر من السيف: تراجع القوات الأمريكية من المنطقة، مما سيسمح لإيران ووكلائها بملء الفراغ الناتج. بينما يجب توخي الحذر لوضع

انسـحاب القـوات الأمريكيـة في سـياقه الإقليمي - حيث كـانت معظمهـا موجودة بقدرة تدريبية واستشارية - فإن سحبها زاد من التأكيد على قلق دائم في إسرائيل ودول الخليج من أن الـتزام واشـنطن بأمنهـا، في ظـل رئاسـتي أوباما والآن ترامب، أصبح أقل من مجموع أجزائه العديدة.

ظلت واشنطن بالطبع فاعلاً إقليميًا في حد ذاتها، حيث كان وجودها العسكري في وحول الخليج واضحاً ومهيباً. ومع ذلـك، فـإن الشـعور بالانسـحاب الآن أثـار أسـئلة جديـة حـول نـوع العلاقـات الـتي تـرغب كـل من القـدس والريـاض في متابعتهـا. في تناولـه للعلاقـة، لاحـظ إيلي بوديـه أن "المصـالح السـعودية الإسرائيلية المتبادلة نشأت في الأصل من مبدأ الواقعية الـذي يفيـد بـأن 'عـدو عـدوي هـو صـديقي'. ومـع ذلـك، تم استكشـاف مسـارات جديـدة للتعـاون ومصالح متبادلة جديدة." بغض النظر عن شاغلي البيت الأبيض، يبدو أنه من المحتمل أن بعض مبادئ النظام الإقليمي المتبادل قـد رسـخت فهمًـا معياريًـا لتلـك المجـالات الـتي يمكن أن تتقـارب فيهـا كـل من إسرائيل والسـعودية، إلى جـانب البحـرين والإمـارات وربمـا عمـان. لم يكن هـذا أكـثر وضـوحاً من عـزم إسرائيل على إحبـاط مـا اعتـبره الكثـيرون الإنجـاز الأهم في السياسـة الخارجيـة لإدارة أوباما: خطة العمل الشاملة المشتركة (JCPOA).

الفصل الرابع

مبيعات الأسلحة والسؤال النووي

في 8 مايو 2018، أعلن الرئيس دونالد ترامب للعالم نيته سحب الولايات المتحدة من خطة العمل الشاملة المشتركة، وفاءً بوعد قدمه خلال حملته الانتخابية للرئاسة. وقد رآها كثيرون على أنها الإنجاز الأبرز في السياسة الخارجية لإدارة أوباما السابقة. تم توقيع الاتفاقية في يوليو 2015 بعد مفاوضات مضنية بين الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وألمانيا (مجموعة 5+1)، بالإضافة إلى إيران، وشملت تنازلاً متبادلاً واضحًا: تخفيف العقوبات الاقتصادية على طهران، بما في ذلك الإفراج عن الأصول الإيرانية في الخارج والسماح للشركات الأوروبية بالتجارة بحرية مع إيران، مقابل نظام تفتيش صارم مصمم لتقييد النشاط النووي الإيراني على تخصيب منخفض المستوى وأعمال بحثية لمدة عقد من الزمن.

في حين قوبل قرار ترامب بالأسى في معظم أنحاء أوروبا وبين الديمقراطيين في الولايات المتحدة، قوبل بالإعجاب الكامل في القدس والرياض وأبوظبي. فقد طالما كان يُنظر إلى الاتفاقية على أنها صفقة تشجع، بل تكافئ، إيران على ما اعتبروه تجاوزاتها الإقليمية، وكان رفض ترامب للاتفاق باعتباره "صفقة سيئة" مصحوبًا بوعد بإعادة فرض "أعلى مستويات العقوبات الاقتصادية" على إيران. بالنسبة لنتنياهو على وجه الخصوص، كان ذلك بمثابة تأكيد لموقفه المتشدد والمعادي للاتفاقية منذ البداية، وهو موقف جعله يتجاوز خطوط الحزبية في علاقات إسرائيل مع الولايات المتحدة عندما خاطب اجتماعًا مشتركًا للكونغرس في مارس 2015. آنذاك، وفي خطاب واضح كان يستهدف وزير الخارجية الأمريكي جون كيري، الذي كان المدافع الأقوى عن الاتفاقية في إدارة أوباما، انتقد نتنياهو المفاوضات ووصفها بأنها "صفقة سيئة جدًا"، وهي العبارة التي أصبحت لاحقًا شعار ترامب.

وبالتأكيد، لم يكن الجميع في إسرائيل ضد الاتفاقية. على الرغم من أن أحكامها لم تربط، على سبيل المثال، بين استمرار إيران في تطوير تقنيات

الصـواريخ وتخفيـف العقوبـات، إلا أن بعض كبـار المسـؤولين السـابقين في الاستخبارات جادلوا بأن خطة العمل الشـاملة المشـتركة وفـرت أساسًـا واضـحًا يمكن من خلاله مراقبة البرنامج النووي الإيراني، الذي تقلص إلى حـد كبـير في تطبيقـه العملي، والتحقـق منـه. كـان هـذا موقفًـا يشـترك فيـه في السر بعض المسؤولين الأمنيين الإسرائيليين، الذين لم يعثروا بعد على أي انتهاك من قبل طهران لأي بند، رغم زعم نتنياهو باستمرار سوء النية من جانب إيران.

بينما اعتقد رئيس الوزراء الإسرائيلي ووزير دفاعه السابق، أفيغدور ليبرمان، أن انسحاب أمريكـا من الاتفاقيـة كـان في مصـلحة إسرائيل، كـان لـدى بعض كبـار المسؤولين الأمنيين رأي مختلف. أشار تقرير إلى أن:

"كبار المسؤولين في مؤسسة الأمن والاستخبارات ووزارة الخارجية الإسرائيلية يعتقـدون أنـه على الـرغم من أن الاتفـاق سيء لإسرائيل، فـإن انسـحاب أمريكـا منه سيكون أسوأ. تعتقد الطبقات المهنية من الدبلوماسـية الإسرائيلية أنـه إذا انسـحبت أمريكـا من الاتفاقيـة، فـإن القـوى العالميـة الأخـرى لن تحـذو حـذوها، وبالتـالي لن تصـبح إيـران معزولـة ولن تواجـه عقوبـات دوليـة جديـدة. بـدلاً من ذلك، سينقسم المجتمع الدولي وقد تتضرر مراقبة البرنامج النووي الإيراني."

في ضـوء العلاقـة الوثيقـة الـتي كـانت قائمـة بالفعـل بين أعضـاء إدارة تـرامب وبنيامين نتنياهو، سيكون من السهل افتراض أن هذه العلاقـات كـانت حاسـمة في دفع واشنطن إلى رفض خطـة العمـل الشـاملة المشـتركة. الأدلـة المتاحـة حتى الآن تتطلب الحذر، ولا ينبغي رفض الاعتقاد الذي يحمله المسؤولون في الـبيت الأبيض وأشـخاص محـترمون في إسرائيل بـأن التـدخل الإيـراني في سوريا، على سبيل المثال، قد ازداد فقط في أعقـاب الاتفاقيـة. تم تقـديم هـذه الحجـة بقـوة من قبـل مسـؤولين إسرائيليين كبـار. اتهم وزيـر الـدفاع السـابق موشيه يعلون إيران بإنشاء "شبكة إرهابية دولية" تشـمل "خلايـا نائمـة" تخـزن أسـلحة، تجمـع معلومـات وتجنّـد عملاء لتنفيـذ ضربات محتملـة في مواقـع استراتيجية في أوروبا والولايات المتحدة.

علاوة على ذلك، رغم أن إيران ربما لم تنتهك الأحكام التقنية للاتفاقية، كان نتنياهو واضحًا في أن إيران كانت في انتهاك واضح لروح الاتفاقية، وقدّم الأدلة على ذلك في مؤتمر صحفي درامي. في 30 أبريل 2018، أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي للعالم أن جهاز المخابرات الإسرائيلي، الموساد، قد قام بتهريب حوالي 55,000 وثيقة ومئات الأقراص المدمجة من إيران، وهي مواد وفرت مزيدًا من التفاصيل حول البرنامج النووي الإيراني الذي يبدو أنه تم إخفاؤه عن المفتشين الأمميين عبر تخزينه في سلسلة من المستودعات غير البارزة في ضواحي العاصمة الإيرانية. كانت تلك ضربة استخباراتية مذهلة. في حين ادعى مسؤولون في الاستخبارات الغربية لاحقًا أن المادة لم تضف كثيرًا لما كان معروفًا بالفعل عن البرنامج النووي الإيراني السابق، فإن تأثير إفصاح نتنياهو يكمن في توقيته. إذ جاء قبل أسبوع واحد فقط من إعلان ترامب عن انسحاب واشنطن من خطة العمل الشاملة المشتركة، مما وفر للرئيس غطاءً سياسيًا مطلوبًا بشدة نظرًا للجدل المحيط بقراره. بالنسبة للملكيات الخليجية، فقد عزز ذلك حقيقة دائمة في النظام الإقليمي المتبادل: أن العلاقة الوثيقة، وإن كانت سرية، مع إسرائيل ساعدت في تضخيم مخاوفها الأمنية الأساسية في أروقة السلطة بواشنطن.

إسرائيل، الملكيات الخليجية ومبيعات الأسلحة

عندما تم توقيع خطة العمل الشاملة المشتركة في يوليو 2015، ربما قبلت السعودية والإمارات العربية المتحدة والبحرين أحكامها كأمر واقع، ولكن كان قبولًا خاليًا من القناعة الدبلوماسية تحديدًا لأنه أبقى على البرنامج النووي الإيراني، مهما كانت القيود الدولية وآليات المراقبة الموضوعة. إدراكًا لهذه المخاوف، قامت الولايات المتحدة بإبرام سلسلة من الصفقات الكبرى للأسلحة مع الملكيات الخليجية في محاولة لتقديم بعض الطمأنينة لحكامها الذين كانوا ينظرون بقلق متزايد إلى كيفية تصرف إيران الناشئة على الساحة الإقليمية بمجرد رفع ثقل العقوبات الاقتصادية.

في حين كانت السعودية تدعم الصفقة علنًا، أوضح المسؤولون السعوديون قريبًا معارضتهم لها. في 16 يوليو 2015، بعد يومين فقط من توقيع الاتفاقية وسط ضجة كبيرة في فيينا، أشار الأمير بندر بن سلطان، السفير السعودي السابق لدى الولايات المتحدة، في مقال رأي بموقع "إيلاف" السعودي إلى أن خطة العمل الشاملة المشتركة "ستعيث فسادًا في المنطقة". وواصل الحديث قائلًا إن الصفقة كانت أقل أمانًا من الصفقة النووية التي أبرمت بين الولايات المتحدة وكوريا الشمالية في عام 1994، وهي صفقة تهدف إلى تجميد بناء وتشغيل المفاعلات النووية الكورية الشمالية التي يُشتبه في أنها جزء من برنامج أسلحة نووية سري. انهارت هذه الاتفاقية بعد ثماني سنوات وسط تبادل الاتهامات بين واشنطن وبيونغ يانغ، ولكن كان الدرس واضحًا للرياض: لم يكن يجب على واشنطن وأطراف الاتفاق التفاوض مع ما يعتبره السعوديون وحلفاؤهم الخليجيون وبالطبع إسرائيل دولة مارقة. وكأنها لتؤكد استياء الرياض، أشارت صحيفة "الشرق الأوسط"، الصحيفة السعودية الرائدة المقربة من العائلة الحاكمة، بشكل صارم إلى أن "الاتفاق سيفتح أبواب الشر في الشرق الأوسط".

لكن الأمل بأن تؤثر هذه المناشدات على إدارة أوباما كان عابرًا. كان الرئيس أوباما حريصًا على إبعاد نفسه عن النهج المحافظ الجديد في التعامل مع الشرق الأوسط الذي كان سمة إدارة جورج بوش، سعى أوباما لتجنب المزيد من التشابك في السياسة الخارجية في منطقة لم تحقق للولايات المتحدة مكاسب استراتيجية فيها، ناهيك عن الاستقرار الإقليمي. أثار هذا مخاوف أوسع في كل من القدس والرياض بأن واشنطن، تحت قيادة رئيس متأثر بتقاليد الواقعية النيوليبرالية التي تؤكد على حدود القوة، ستسعى لإحياء العلاقات الدبلوماسية مع إيران. كان سعي أوباما لخطة العمل الشاملة المشتركة مثالًا لهذا النهج، حيث زاد من غضب القدس عدم ربطه بتكنولوجيا الصواريخ، فضلاً عن حقيقة أن لا إسرائيل ولا السعودية كان لهما صوت علني في المفاوضات التي كانت جارية بين طهران ومجموعة 5+1. كان هذا النقص في الصوت هو ما دفع، كما يُقال، كلًا من إسرائيل والملكيات الخليجية

إلى تنسيق جهودهما الدبلوماسية خلف الكواليس في محاولة للضغط على واشنطن ولندن وباريس وبرلين والاتحاد الأوروبي لاتخاذ موقف حازم بشأن الاتفاق.

علي الرغم من جهود نتنياهو، بما في ذلك خطابه العاطفي أمام الكونغرس الأمريكي في مارس 2015 الذي جعل مسألة أمن إسرائيل قضية حزبية، تم توقيع خطة العمل الشاملة المشتركة في نهاية المطاف في يوليو. ولكن بعد فشلهم في إفساد الصفقة الإيرانية في الكونغرس، هل كانت الملكيات الخليجية -بما في ذلك السعودية- مقتنعة الآن بأن نفوذ إسرائيل في واشنطن كان أقل مما يُتصور؟ الجواب كان لا: فقد استمرت إسرائيل والملكيات الخليجية في تقاسم وجهة نظر سلبية حول النفوذ الإيراني في جميع أنحاء المنطقة، مما جعل طهران في مركز اهتماماتهم الأمنية الإقليمية. كان الجميع يشتركون في الرأي بأن خطة العمل الشاملة المشتركة، كما جادل يعلون، لم تؤد إلا إلى تشجيع تورط طهران في سلسلة من الحروب بالوكالة. تغطية الإعلام الإسرائيلي للحرب في اليمن كانت دائمًا تعزو نجاح ميليشيات الحوثي -التي استولت على العاصمة صنعاء في 2015 واستمرت في السيطرة على مساحات شاسعة من هذا الكيان المنقسم- إلى الدعم الذي تقدمه إيران. نادرًا ما كان يُشار إلى الطبيعة المجزأة للدولة اليمنية وهويتها المتعددة المتنازع عليها في البيانات الرسمية العامة. علاوة على ذلك، أظهرت التغطية الصحفية الإسرائيلية للحرب الأهلية اليمنية القليل من الانتقادات تجاه الحملة الجوية بقيادة السعودية التي لم تقترب حتى نهاية عام 2018 من إعادة الرئيس اليمني المخلوع والمدعوم من السعودية، الرئيس عبد ربه منصور هادي، إلى السلطة في صنعاء.

إن هذا الدعم الإسرائيلي، وإن كان ضمنيًا، لأعمال الرياض وأبوظبي في اليمن،علي العكس في نفس الوقت التغطية الإيجابية التي حظي بها نتنياهو في الإعلام الخليجي العربي وهو يحاول إحباط خطة العمل الشاملة المشتركة. عندما ألقى رئيس الوزراء الإسرائيلي خطابه المثير للجدل أمام الكونغرس في مارس 2015، وهو خطاب اعتُبر حزبيًا في هجومه على إدارة

أوباما بقدر ما كان ضد إبرام أي اتفاق مع إيران، كانت كلماته محل إشادة من الكثيرين في الخليج. ورغم الإقرار بأن هناك الكثير مما يفرق إسرائيل عن العالم العربي، كتب فيصل عباس، صحفي محترم في قناة "العربية" السعودية، أنه بغض النظر عن هذه الاختلافات "يجب الاعتراف بأن بيبي أصاب الهدف، على الأقل عندما يتعلق الأمر بالتعامل مع إيران".

كان هذا اعترافًا علنيًا بأن معارضة نتنياهو الثابتة علنًا لأي اتفاق يترك إيران تمتلك قدرة نووية قادرة على اختراق الحظر النووي كانت تحظى بتأييد الرياض، وتأكيدًا أيضًا لوجهة نظر قديمة في المجتمع الدبلوماسي الإسرائيلي بأن، نظرًا للنفوذ الذي يُعتقد أن القدس تستطيع ممارسته في واشنطن، كانت في الواقع تقوم بالدور الدبلوماسي نيابةً عن الملكيات الخليجية. كان هذا تعبيرًا صريحًا عن عنصر أساسي في التحالف الإقليمي المتبادل: احتواء إيران كتهديد إقليمي. وبالمثل، ساهم التصور المشترك للبيت الأبيض في عهد أوباما بأنه يفضل "القيادة من الخلف" في تعزيز وقبول متبادل "إزاء أنواع معينة من الإجراءات"، وفي هذه الحالة كان اللوبي السياسي المشترك في واشنطن جزءًا من الطبيعة المتطورة للتحالف الإقليمي المتبادل.

الإدراك الإقليمي المشترك بأن البيت الأبيض في عهد أوباما يفضل "القيادة من الخلف" ساعد في تغذية ودعم قبول متبادل "لأنواع معينة من الإجراءات"، في هذه الحالة الضغط السياسي المشترك في واشنطن، كجزء من الطبيعة المتطورة للتحالف الإقليمي المتبادل.

ومع ذلك، لم تتحقق هذه التوافقات بشكل مبدئي في تفاهمات مشتركة حول أفضل السبل لمواجهة تحدي البرنامج النووي الإيراني. كانت الاستجابة المحتملة للملكيات الخليجية لأي هجوم إسرائيلي محتمل -مثلًا ضد المنشآت النووية الإيرانية، وهو الهجوم الذي كثر الحديث عنه في 2012- تعتمد على الضرر المحتمل الذي قد يلحق بمصالحها ومكانتها الإقليمية. بقيت الملكيات الخليجية حساسة تجاه إرث الصراعات السابقة، ولا سيما الحرب العراقية الإيرانية وحرب الخليج الأولى (1990-1991). كان من دواعي القلق بشكل

خاص أنه إذا تم استهداف المنشآت النووية الإيرانية، فإن طهران قد تجر الملكيات الخليجية إلى الصراع من خلال ضرب البنية التحتية الحيوية والأهداف ذات القيمة العالية في أراضيها مثل مواقع إنتاج النفط أو مرافق تحلية المياه.

علاوة على ذلك، في عصر أصبح فيه الإعلام الاجتماعي يشكل بشكل متزايد الرأي العام الشعبي حول أجندة الأخبار، بقيت الملكيات الخليجية حساسة تجاه التغيرات في الرأي العام الأوسع، وبالطبع تجاه العناصر الإسلامية المتطرفة في بلدانها. إذا بدا أن الحكام قد ساعدوا -ولو بشكل غير مباشر- في هجوم إسرائيلي على المواقع النووية الإيرانية، فقد خافوا من أن يصبح الاضطراب الداخلي واسع الانتشار. عندما أثيرت المخاوف بشأن هجوم إسرائيلي على المنشآت النووية الإيرانية لأول مرة على المستوى الدولي في 2007، أفادت التقارير أن الرياض نقلت رسالة إلى القدس مفادها أنها ستمنع أي طائرات إسرائيلية تعبر مجالها الجوي في طريقها إلى إيران. استمرت جميع دول مجلس التعاون الخليجي في التعبير، وإن كان على مضض، عن دعمها لحل دبلوماسي للأزمة النووية ورغبتها في المشاركة بشكل أكثر فعالية في هذه العملية (في إشارة ضمنية إلى أنها كانت تخشى أن تكون واشنطن على وشك التفاوض مع إيران على حسابها). أدركت هذه الدول إصرار إيران، إن لم يكن حقها، في تطوير التكنولوجيا النووية لأغراض سلمية، لكنها حثت طهران على التعاون الكامل مع المجتمع الدولي ونظام التفتيش التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

أبرزت القيود على العمل المشترك، حتى في حالة السماح بعبور الأجواء، حدود التعاون العسكري العلني بين السعودية وإسرائيل. ومع ذلك، ظل التعاون السري قضية مختلفة. أقام مسؤولون كبار في المؤسسة الدفاعية الإسرائيلية، على الأقل في الماضي، خطوط اتصال مع أعضاء دول الخليج بما في ذلك السعودية. في عام 2010، التقى مسؤولون إسرائيليون كبار ونظراؤهم في الخليج في مناسبات عدة للمناقشة حول إيران، بما في ذلك محادثات بين رئيس الموساد مئير داغان ومسؤولين في المخابرات السعودية

خلال زيارة سرية للمملكة. بالنظر إلى حساسية هذه الاتصالات، فليس من المستغرب أن يتم إنكار أي تقارير عن التنسيق الرامي لمواجهة البرنامج النووي الإيراني من قبل كلا الجانبين.

ومع ذلك، تجرأت إسرائيل على التلميح علنًا إلى أن هذا التعاون، إن لم يكن قد تحقق بعد، كان احتمالًا قائمًا، وأن الموقف السعودي قد تغير. خلال خطابه في أكتوبر 2014 بمناسبة افتتاح جلسة الشتاء للكنيست الإسرائيلي، ركز رئيس الوزراء نتنياهو على القضية النووية الإيرانية قائلًا:

"لأول مرة منذ قيام دولة إسرائيل، فهم متزايد بدأ يتجذر في العالم العربي ، ولم يعد يُقال بهدوء دائمًا. هذا الفهم، أن إسرائيل ليست عدوة للعرب وأن لدينا جبهة موحدة بشأن العديد من القضايا، قد يفتح آفاقًا جديدة في منطقتنا".

لم يعترف أي مسؤول خليجي علنًا بوجود جبهة موحدة مع الإسرائيليين، ولكن الأمير السعودي ورجل الأعمال المؤثر الوليد بن طلال صرح في مقابلة مع صحيفة وول ستريت جورنال بأن "لأول مرة، أصبحت المصالح السعودية والإسرائيلية شبه متوازية". كما أفاد تقرير لوكالة أنباء إيرانية بأن الرئيس السابق للاستخبارات السعودية بندر بن سلطان التقى مسؤولين إسرائيليين رفيعي المستوى في جنيف لمناقشة سبل تعزيز المصالح المشتركة مثل "احتواء إيران وتهميش جماعة الإخوان المسلمين".

في جهوده لدعم الكونغرس للاتفاق النووي، قررت واشنطن الآن بيع أسلحة متقدمة إلى الملكيات الخليجية وإسرائيل، ووافقت على تزويد حلفائها العرب في الخليج بأسلحة متقدمة مثل مقاتلات القاذفة من طراز F-15SA بالإضافة إلى أنظمة الدفاع الصاروخي المتطورة مثل "ثاد"، القادرة على إسقاط الصواريخ الباليستية القصيرة والمتوسطة والطويلة في مرحلتها النهائية. جاء رد إسرائيل على النطاق النوعي والكمي لمبيعات الأسلحة هذه باهتًا، ولم يكن هناك أي معارضة من الجماعات المؤيدة لإسرائيل في الكابيتول هيل. كان هذا بمثابة تحول واضح في موقف إسرائيل: ففي الثمانينيات، كانت

القدس تحشد مثل هذه الجماعات بشكل روتيني للمساعدة في عرقلة صفقة أسلحة ضخمة، شملت طائرات مراقبة وإنذار مبكر "أواكس" للرياض على الرغم من وضوح أن الحزمة بأكملها كانت موجهة بشكل أساسي نحو ردع إيران.

بلا شك، تغيرت الأوقات الآن. تغير موقف القدس مع تزايد نطاق مبيعات الأسلحة الأمريكية للشرق الأوسط بنسبة 103% في الفترة 2013-2017 مقارنة بالفترة 2008-2012. كانت الأرقام مذهلة للغاية. خلال هذا الوقت، زادت السعودية والإمارات، وكلاهما من بين أكبر خمسة مشترين للأسلحة في العالم، من وارداتهما من الأسلحة بنسبة 225% و51% على التوالي. تجاوز نطاق مشتريات الأسلحة من قبل السعودية والإمارات مشتريات جميع دول الناتو الأوروبية مجتمعة في نفس الفترة. علاوة على ذلك، تم توجيه جزء كبير من إنفاقهم نحو شراء أنظمة هجومية، سواء كانت غربية أو غير غربية. شمل ذلك طائرات هجومية بدون طيار، وصواريخ أرض-أرض (معظمها قصيرة المدى)، وذخائر موجهة بواسطة نظام تحديد المواقع العالمي بما في ذلك قنابل تخترق الملاجئ، وصواريخ كروز تطلق من الجو.في حين كان العديد يشعرون بقلق مبرر بشأن احتمال حدوث سباق تسلح نووي في الشرق الأوسط - واستمر المجتمع الدولي في التركيز على هذه القضية - كانت المنطقة نفسها جزءًا من سباق تسلح تقليدي متجدد، لكن مع دافع مختلف: الخوف من إيران، وليس إسرائيل، إلى جانب التنافس داخل المنطقة بين الملكيات الخليجية للحصول والحفاظ على المكانة الإقليمية والهيبة.

ومع ذلك، فإن كمية ونوعية الأسلحة التي تم شراؤها أثارت قلقًا في إسرائيل بشأن الحفاظ على تفوقها العسكري النوعي. ففي حين ظلت الولايات المتحدة المورد المفضل، كانت الأسلحة المتقدمة تُشترى الآن من دول ليس لإسرائيل تأثير كبير أو نفوذ عليها.

زادت المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة بشكل خاص من علاقاتهما الأمنية مع الصين وروسيا. فرضت بكين وموسكو قيودًا أقل من

واشنطن على تصدير أنظمة الأسلحة المتقدمة. وبينما كان الهدف من هذه المشتريات تعزيز العلاقات الأمنية بين الزبون والمورد، إلا أنها أرسلت رسالة سياسية: وضعت ضغطًا على الولايات المتحدة لتكون أكثر تعاونًا فيما يتعلق ببيع أنظمتها الخاصة، لا سيما طائرة F35 الشبحية للرياض وأبوظبي. بالطبع، خلق شراء الأسلحة من مصادر مختلفة صعوبات لوجستية: الحاجة إلى قطع غيار مناسبة، تدريب متخصص، وإعداد صيانة محدد فرض عبئًا على الجيوش التي كانت قدرتها على دمج هذه التقنيات تعتمد بشكل مفرط على المتعاقدين الدفاعيين الغربيين. ومع ذلك، كان التنوع في المشتريات يهدف إلى تقليل الاعتماد على الولايات المتحدة وتعزيز قدرة هذه الدول على اتباع سياسة أكثر استقلالية. تضمنت بعض الصفقات مع الصين وروسيا نقل التكنولوجيا واتفاقيات الإنتاج المشترك. فعلى سبيل المثال، وافقت الصين -التي زودت الأردن والعراق والجزائر والإمارات والسعودية بطائرات بدون طيار- على إقامة مصنع في السعودية لتصنيع نسخ هجومية من هذه الطائرات بدون طيار ضمن ترخيص.

كانت عملية الشراء هذه مدفوعة بالخوف من إيران وأيضًا بالمواجهة المستمرة بين قطر والسعودية. حاولت الرياض تسريع عملية شراء نظام الدفاع الجوي الأمريكي ثاد (الذي كانت الإمارات تستخدمه بالفعل)، ولكنها وقعت مذكرة تفاهم مع موسكو في عام 2017 لشراء نظام S400 الروسي، والذي شمل موافقة روسيا على نقل التكنولوجيا. كانت السعودية مهتمة بشكل خاص بتعزيز علاقاتها مع روسيا كجزء من خطتها لتطوير صناعة أسلحة محلية في إطار "رؤية 2030". في ضوء التنافس بين الدوحة والرياض، حصلت قطر الآن على مجموعة من صواريخ SY-400 الصينية السطحية.

كانت أنظمة الأسلحة التي تصل الآن إلى بعض الملكيات الخليجية إما مطابقة أو في بعض الحالات أكثر تقدمًا من تلك الموجودة في الترسانة الإسرائيلية. بالنسبة للملكيات الخليجية، كانت هذه الأسلحة تمثل تأمينها الرئيسي ضد إيران، مما يمكنها من المساعدة وإذا لزم الأمر التكامل عمليًا مع أي عمل أمريكي محتمل ضد طهران، وكذلك لتعزيز الدفاعات ضد أي رد

إيـراني. كـان الاهتمـام الـذي أبدتـه السـعودية والإمـارات في الحصـول على مقاتلـة F-35 المتقدمـة، والـتي أصـبحت جـاهزة للعمـل مـع القـوات الجويـة الإسرائيلية في عام 2018، دليلاً على طموحهم النوعي المستمر.

على الـرغم من أن القـدس كـانت على درايـة كاملـة بـأن هـذه الأسـلحة كـانت موجهــة أساسًــا لمواجهــة التهديــد الإيــراني، إلا أنهــا طــرحت سلســلة من المعضلات السياسية التي تتعلـق بجـوهر مخـاوف إسرائيل الأمنيـة المسـتمرة. ففي حين أن زيـادة مبيعـات الأسـلحة إلى السـعودية وملكيـات الخليج الأخـرى كـانت بمثابـة التحليـة الـتي أضـافها الـرئيس أوبامـا للاتفـاق النـووي، فـإن إدارة تـرامب الآن رأت أن هـذه المبيعـات كـانت إلى حـد كبـير قائمـة على أسـس تجاريـة، مدفوعـة بالحاجـة إلى التنـافس مـع مـوردين آخـرين (وخاصـة روسـيا والصين) بقدر ما هي حاجة لاحتواء التهديد الإيراني. بالطبع، لم ترغب إسرائيل في تقـويض العلاقـات مـع الـبيت الأبيض بقيـادة تـرامب الـذي كـان دعمـه الدبلوماسي للدولة اليهودية - كما يتضح من نقل السـفارة الأمريكيـة من تـل أبيب إلى القـدس - ملموسًـا، لكن تركـيزه على "إعـادة الوظـائف إلى أمريكـا" كـان دافعًـا رئيسـيًا في سياسـته الخارجيـة. بالإضـافة إلى ذلـك، كـان التعـاون الأمني بين إسرائيل وملكيات الخليج (وكذلك مـع مصر والأردن) ملموسًـا حـتى في ظل قيود التحالف الإقليمي، ولم ترغب القدس في عرقلة التقدم الـذي تم تحقيقه بمعارضة مبيعات الأسلحة الأمريكية.

في ضـوء هـذه العلاقـات المتطـورة والـدفع لإنشـاء كتلـة ضـد إيـران، اختـارت إسرائيل تخفيـف موقفهـا فيمـا يتعلـق بتصـدير الأسـلحة المتقدمـة إلى هـذه الدول. جزئيًا، نظرًا لبيعها أنظمـة أمنيـة متقدمـة لبعض الملكيـات الخليجيـة، لا سـيما الإمـارات، لم يكن بوسـعها التصرف بخلاف ذلـك. ومـع ذلـك، ظـل مـدى تـأثير الحكومـة الإسرائيلية على الـرئيس تـرامب المتقلب بشـأن نطـاق وأنظمـة الأسلحة من أجـل الحفـاظ على تفوقها النـوعي قلقًـا ملحًـا، ولكنـه كـان يتطلب توازنًــا بين كيفيــة تــأثير أي معارضــة لنظــام أســلحة معين على العلاقــات المتطـــــورة بين إسرائيل وخصـــــومها "الاشـــــقاء الاعـــــداء". . وبالنســبة للعديــد من الإسرائيليين، فــإن الأعــداء الأشــقاء هم أعــداء

حقيقيون.لقد ظلوا على حالهم. على الرغم من أن الملكيات الخليجية العربية لم تشارك قط في صراع عسكري مباشر مع إسرائيل، إلا أنه لم يكن بالإمكان تجاهل احتمال أن يتم توجيه الأسلحة التي تم شراؤها الآن ضد إسرائيل في مرحلة ما مستقبلاً. كان لابد من ممارسة أحكام سياسية دقيقة الآن لتحديد متى ينبغي إثارة المخاوف في واشنطن بشأن بيع منصات أسلحة عالية التقنية قد تقوض التفوق النوعي لإسرائيل في مجموعة من التقنيات العسكرية.

في حين أنها بعيدة عن تشكيل تحالف عسكري رسمي، ومع الحرص على ضمان تفوقها النوعي في أنظمة الأسلحة، سمحت الشراكة الإقليمية الناشئة لإسرائيل بأن تعترف بأن احتياجات الدفاع للملكيات الخليجية كانت حقيقية وضاغطة وتخدم مصالحها الخاصة. وقد أدركت الملكيات الخليجية ذلك أيضًا: من خلال رفضها استخدام نفوذها المؤكد في الكابيتول هيل، كانت إسرائيل تشير إلى بروز انسجام استراتيجي. في الواقع، تشير التحليلات إلى شيء أعمق في التفكير الاستراتيجي الإسرائيلي: من خلال عدم معارضة هذه المبيعات للأسلحة، اعتبرت إسرائيل أن السعوديين والإماراتيين والبحرينيين يشكلون "خط مواجهة" بديل في المواجهة المستمرة مع إيران.ومع ذلك، بينما استمر تطوير البرنامج النووي الإيراني في السيطرة على النقاش حول نطاق ومستوى العلاقات بين إسرائيل ودول الخليج، أبرز استمرار تطوير إيران لبرنامج الصواريخ الباليستية - الذي لم تغطه أحكام خطة العمل الشاملة المشتركة (JCPOA) - الحساسية الواسعة المحيطة بتكنولوجيا الصواريخ الإيرانية والرغبة في تسليح هذه الصواريخ برؤوس نووية. في هذا الصدد، أجبرت إيران إسرائيل على التحرك، مما دفع القدس من حاجة استراتيجية نحو الصف العربي. مع مدى يصل إلى 2000 كيلومتر، كانت هذه الصواريخ مُعايرة لتضرب أهدافًا في معظم أنحاء الشرق الأوسط، لكنها لم تكن ذات مدى كافٍ لتهديد أراضي أوروبا الغربية. إن هذا التهديد المباشر لإسرائيل ودول الخليج، مقرونًا بتردد الدول الخمس الكبرى وألمانيا (P5+1) في السماح لخطة العمل الشاملة المشتركة بتغطية برامج الصواريخ الإيرانية، قدّم دافعًا

عاجلًا لنظام أمني جديد ليظهر عبر المنطقة، نظام موجه لردع إيران لكنه يتشكل بشكل كبير من إدراك تراجع دور واشنطن الإقليمي.

مع هذه الظروف الإقليمية في المقدمة، لم تكن إمكانية أن يُشرك قادة الملكيات الخليجية إسرائيل كشريك أساسي في أي نظام دفاع إقليمي مستقبلي أمرًا بعيد المنال. وقد ظهرت أدلة على تلاقي المصالح الاستراتيجية بين السعودية والبحرين والإمارات وإسرائيل منذ عام 2005 في تسريبات البرقيات الدبلوماسية الأمريكية، التي كشفت عن مدى تعبير دول الخليج عن مخاوفها بشأن إيران - خاصة في الإمارات والبحرين - بشكل قوي في واشنطن. وبحلول عام 2018، ومع الرأي الواسع الانتشار بأن التزام واشنطن بأمن حلفائها في الشرق الأوسط آخذ في التراجع، أصبحت الطبيعة التكافلية للتحالف الإقليمي، وخاصة في مجال الدبلوماسية العامة و"الدبلوماسية الناعمة"، سمة مميزة لعلاقات إسرائيل مع الملكيات الخليجية. ومع ذلك، بينما أبرز النضال ضد خطة العمل الشاملة المشتركة المصالح المشتركة التي قربت إسرائيل والملكيات الخليجية معًا، فقد أبرز أيضًا النقاشات حول الطموحات النووية الإماراتية والسعودية، والتي كان نطاقها ومستواها يتعارض بوضوح مع مخاوف إسرائيل الوجودية بشأن الانتشار النووي في المنطقة.

الإمارات والسعودية: فتح صندوق باندورا النووي؟

في أغسطس 2016، تم الإعلان عن أن مجموعة من الدول العربية، بقيادة مصر، ستتخلى عن الممارسة السابقة ولن تسعى لقرار في المؤتمر العام السنوي للوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA)، يطالب بالإشراف على المنشآت النووية الإسرائيلية. كان هذا تعبيرًا دقيقًا ولكنه ملحوظ عن أن المخاوف العاجلة بشأن سوريا، وكذلك إيران، كانت تتفوق على المطالب العربية القديمة بأن تفتح القدس منشآتها النووية للتفتيش. ورغم سياستها الطويلة المتمثلة في الغموض النووي، كان يُعتقد منذ فترة طويلة أن إسرائيل تمتلك أسلحة نووية وقدرة على إيصالها برًا وبحرًا وجوًا، وهي "ثالوث

نووي" يتمتع بقدرات على توجيه ضربات أولية وثانوية، وهو ما يمثل جوهر وضع الردع الفعال الذي كان يميز المنافسة بين القوى العظمى خلال الحرب الباردة. ومع ذلك، لم يُخفِ هذا الغموض الاستراتيجي قط تصميم إسرائيل على منع انتشار التكنولوجيا النووية، فضلاً عن الأسلحة النووية في جميع أنحاء الشرق الأوسط. وبدورها، أصبحت هذه المسألة الآن تطرح تساؤلات مهمة حول مدى استعداد القدس لاستيعاب الطموحات النووية للسعودية وأبوظبي، وذلك بالرغم من مستويات التعاون القائمة معهما. فعلى الرغم من أن التحالف مع إسرائيل يمكن أن يساعد في تضخيم صوتهما الجماعي في واشنطن، إلا أن القدس يمكنها أيضًا كتم مطالبهم النووية في نفس الممرات المؤثرة. وإذا كانت القيود الأيديولوجية لفلسطين تشكل العائق الرئيسي أمام علاقات أكثر انفتاحًا، فإن مسألة الطموحات النووية تطرح تساؤلات بنفس القدر حول نطاق هذه العلاقات.

في مارس 2018، أعلنت الإمارات أنها أكملت بناء أول محطة من أربع محطات طاقة نووية كانت قد تعاقدت عليها من كوريا الجنوبية في عام 2008. مع التوقع بأن يكون هذا المفاعل جاهزًا للتشغيل بحلول عام 2019 أو 2020 كأقصى حد، كانت أبوظبي مقدَّرة بأن تكون أول دولة عربية تطور برنامجًا نوويًا مدنيًا قابلًا للتطبيق. وخلال تطور البرنامج، ظلت الإمارات ملتزمة تمامًا بالشفافية حول نطاق ومستوى برنامجها. وبصفتها بالفعل من الدول الموقعة على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (NPT)، فقد وقعت أيضًا اتفاقية التعاون النووي "123" مع الولايات المتحدة، وتخلت طوعًا عن أي محاولة لتخصيب اليورانيوم أو إعادة معالجة الوقود المستهلك لإنتاج البلوتونيوم، وبالتالي الالتزام بما يسمى "المعيار الذهبي". كان لدى الإمارات بالفعل قضية قوية لتطوير الطاقة النووية: فمن المحتمل أن توفر المفاعلات ربع احتياجاتها من الطاقة بحلول عام 2025، وتقلل من بصمتها الكربونية، وتساعد في توفير فرص العمل مع سعي الإمارات لتقليل اعتمادها على الخبرات الأجنبية. علاوة على ذلك، وعلى الرغم من تكلفة البرنامج البالغة 20 مليار دولار والتي شملت دعمًا حكوميًا كبيرًا، إلا أن البرنامج حظي

بتأييد واسع بين الإماراتيين، حيث أظهر استطلاع للرأي أن أكثر من ثمانين في المائة يدعمون البرنامج.

كما نظرت المملكة العربية السعودية إلى تبني مستقبل نووي. كان تطوير برنامج للطاقة النووية جزءًا أساسيًا من خطة ولي العهد الأمير محمد بن سلمان الطموحة، "رؤية 2030"، لتقليل اعتماد المملكة على الهيدروكربونات التي كانت تُستهلك بشكل متزايد من قبل سكان متزايدين اعتادوا على الطاقة الرخيصة. وبينما بدأت خطط ولي العهد السعودي لبيع حصة صغيرة من أرامكو السعودية تعثرت بعد قضية خاشقجي، لم يغير ذلك الحاجة الأساسية للمملكة لتنويع مصادر طاقتها إذا كان الجزء الأكبر من نفطها سيُباع في الخارج. كانت خطط الرياض طموحة بالتأكيد: حيث تم تخصيص ما يصل إلى ستة عشر مفاعلًا نوويًا للبناء. ومع ذلك، يعتقد معظم المراقبين أن التكلفة الباهظة التي يتطلبها لاقتصاد راكد بشكل متزايد ستحد من هذا العدد.ومع ذلك، لم يكن من الممكن فصل الرغبة في تطوير برنامج نووي ومرافق البحث المرافقة عن المجمع الأمني الإقليمي المتوتر. وبينما رحبت السعودية برفض الرئيس ترامب لخطة العمل الشاملة المشتركة (JCPOA)، فقد كانت، باتفاق عام، اتفاقية حدت من نشاط التخصيب الإيراني. ومع أنه لم يكن من الواضح ما إذا كان تجديد نظام العقوبات الذي ترعاه الولايات المتحدة سيدفع طهران إلى الابتعاد عن أحكام الاتفاقية بالكامل، إلا أن المؤشرات لم تكن جيدة. وبالمثل، أوضحت الرياض أنه إذا قرر الإيرانيون القيام بذلك، فإن السعودية ستسعى لتطوير قدرة نووية خاصة بها، مما يفتح صندوق باندورا للانتشار النووي حيث ساد منطق معضلة الأمن في منطقة الخليج.

منذ أن أطلقت برنامجها النووي في عام 2009، كانت الإمارات حازمة في أن نطاقه ومساره يظلان موجهين للاستخدام المدني فقط. ومع ذلك، لم يستطع المراقبون سوى الإعجاب ببرنامجها النووي "السريع" المصمم لضمان أمن الطاقة لسكانها المتزايدين. كانت الإمارات تأمل أن تزودها مفاعلاتها النووية الأربعة المأمولة بربع احتياجاتها من الطاقة، بعد أن وقعت اتفاقيات تعاون مع الأرجنتين وكندا وفرنسا واليابان وروسيا، والأهم من ذلك،

كوريا الجنوبية، لنقل التكنولوجيا والمواد النووية وبناء المرافق. كان من المقدر أن تكلفة المفاعل الذي تم بناؤه في براكة، والقادر على إنتاج 1.3 جيجاواط، تصل إلى حوالي 20 مليار دولار، وهو مبلغ مذهل ولكن بدا أن الإماراتيين مستعدون لتحمله. وبينما كانت المسألة ذاتية، أظهر استطلاع للرأي أجرته الحكومة الإماراتية في عام 2018 أن الدعم العام لتطوير الطاقة النووية بلغ اثنين وثمانين في المائة، بينما كان تسعة وثمانين في المائة يؤيدون بناء بنية تحتية نووية مدنية. وقد فُسّرت التكاليف المرتبطة بالبرنامج بحقيقة أن الإماراتيين كانوا يبنون برنامجهم من الصفر.

بينما كان الهدف طويل المدى هو تدريب مجموعة من المواطنين الإماراتيين القادرين على تشغيل البرنامج والتحكم فيه - "توطين النووي" - إلا أنه من المحتمل أن يستغرق ذلك جيلاً كاملًا قبل تحقيقه. وقد رأى البعض أن هذا الاعتماد على الخبرة الأجنبية كان يؤيد الاتفاقيات التي وقعتها الإمارات بالفعل لضمان الشفافية التشغيلية الكاملة. وهذا شمل اتفاقية التعاون النووي "123" مع الولايات المتحدة، التي حددت كـ "المعيار الذهبي" بموجب قانون منع الانتشار النووي (الذي كان يُعرف سابقًا بقانون الطاقة الذرية)، الذي ربط المساعدة النووية الأمريكية لأطراف ثالثة بمعايير صارمة لعدم الانتشار. وبالنظر إلى أن إنتاج الأسلحة النووية يتطلب الوصول إلى مرافق قادرة على تخصيب اليورانيوم، أو القدرة على إنتاج البلوتونيوم بمستوى مناسب لصنع الأسلحة، ظلت الإمارات ضمن حدود برنامجها المدني.

بينما قد يرى الكثير من العالم الحديث أن الطاقة النووية قديمة الطراز، بالنسبة للقوى المتقدمة في منطقة الخليج ظلت الطاقة النووية هدفًا طموحًا. وقد تم توضيح الكثير من هذا في الورقة البيضاء النووية التي نشرتها الحكومة الإماراتية في عام 2008. وقد أكدت هذه الورقة على "دافع أخضر" وراء تبني الطاقة النووية: رغبة الإمارات في تقليل بصمتها الكربونية. لكن هذا الدافع "الأخضر" يفسر جزئيًا فقط السعي الإماراتي للطاقة "النظيفة". إذ من الممكن حفظ الغاز والنفط للأسواق التصديرية الأكثر ربحًا،

بينما يمكن بيع فائض الكهرباء لجيران الخليج إذا تم إنشاء نظام توزيع شبكي مناسب عبر المنطقة. ولكن، كما أُشير، كانت تكاليف البدء ضخمة، خاصة عند مقارنتها بمصادر الطاقة المتجددة، ولم يكن هناك توقع قوي بتحقيق عائد على هذا الاستثمار. ومع ذلك، وكما جادلت ماري لومي، كان البرنامج الإماراتي مدفوعًا إلى حد كبير بالهيبة. وبشكل أدق، بقي مشروعًا طموحًا من جانب أبوظبي وحدها، على الرغم من أن الهياكل التنظيمية واتفاقيات التعاون مع الشركاء في المشروع قد تم التوصل إليها على مستوى الإمارات الفيدرالي الأوسع.

ومع ذلك، بينما كان على الإمارات شراء الخبرة اللازمة لتطوير البرنامج، رأت الإمارات أن الحصول على الطاقة النووية مؤشر رئيسي على براعتها التقنية المتنامية ونفوذها الإقليمي المتزايد، وهو عنصر ضروري في السعي نحو الحداثة. جاء هذا في وقت من التوترات التجارية المتزايدة بين أبوظبي والدوحة حول سعر البيع بالجملة للغاز من الحقول القطرية التي كانت سابقًا تمد محطات الطاقة الإماراتية. في 2008-2009، عانت الإمارات الشمالية البعيدة والشارقة من نقص في الطاقة، وهو عامل رئيسي دفع أبوظبي نحو الخيار النووي بوعده لأمن الطاقة. وقد أشار هذا أيضًا إلى نقطة في الحجة التي قدمها سكوت ساجان قبل عقد من الزمن: إذ جادل بأن الحصول على الأسلحة النووية سيعزز من مكانة الدولة وهيبتها وهويتها. وحمل تطوير برنامج طاقة نووية مدني قابل للتطبيق نفس الوزن.

ومع ذلك، كان تسريع أبوظبي لبرنامجها نتيجة لترتيب فريد من نوعه. فقد تم توقيع مذكرات تفاهم مع العديد من الشركاء الدوليين، ولا سيما فرنسا والولايات المتحدة وكوريا الجنوبية، الذين وضعوا البرنامج بينما وافقت أبوظبي على التخلي عن أي عملية تخصيب والالتزام الكامل بأحكام معاهدة عدم الانتشار النووي، مما وضع معايير جديدة للشفافية النووية. وفي الواقع، في عام 2009 أصبحت الإمارات أول دولة في العالم لديها طموحات نووية مدنية تحظر التخصيب وإعادة المعالجة على المستوى المحلي. وهذا بدوره سمح بوصول غير مقيد إلى التكنولوجيا النووية الأمريكية والخبرة. وقد أشار

آخـرون إلى أن إدارة أوبامـا في الواقـع دفعت الإمـاراتيين إلى اعتمـاد هـذا الموقـف، على أمـل أن يكـون ذلـك مثـالًا، وخاصـة لإيـران، لما تعتـبره الولايـات المتحدة مسموحًا به في المجال النووي.ومع ذلك، استغلت الإمارات برنامجها النووي للتأثير على العلاقات الدفاعية القائمة وتشكيلها. شـهدت الفـترة الـتي تلت عـام 2009 زيـادة في مبيعـات الأسـلحة واتفاقيـات التـدريب الـتي تم التوصـل إليها مـع كـل من فرنسـا والولايـات المتحـدة، حيث كـانت فرنسـا قـد افتتحت بالفعـل قاعـدة عسـكرية في أبوظـبي في عـام 2008. على نحـو مثـير للجدل، احتوى الاتفاق النووي المبرم مع سيول على بنود سرية تلزم الكـوريين الجنوبيين بتقديم الدعم العسكري للإمـارات إذا طُلب منهم ذلـك. فعلى سـبيل المثـال، منـذ عـام 2011، بـدأت القـوات الخاصـة الكوريـة الجنوبيـة في تـدريب نظرائهم الإمـاراتيين. شـكلت هـذه العلاقـات الدفاعيـة جانبًـا مهمًـا من إحسـاس الإمـاراتيين بالهيبـة، إذ أن الهيبـة كـانت، كمـا أشـارت لـومي، ترتبـط منـذ فـترة طويلـة بالفـاعلين الـذين يفتقـرون إلى القـوة الراسـخة. وفي حالـة الإمـارات، حظيت الهيبة المستمدة من برنامجها النووي بـدعم شـعبي واسـع، وهـو شرط لحداثة الدول التي تربط شعبًا متجانسًا إلى حد كبير برفاهية الدولة مـع تعزيـز أمن الطاقة.

رغم أنه من المغالاة ربط البرنامج النووي بدور الإمارات الإقليمي الأكـثر حزمـاً، مثل تورطها العسكري في الحرب الأهلية اليمنية إلى جانب السعودية، وكذلك تنفيذ ضربات جوية مع حلف الناتو وشركاء عرب في ليبيا والعـراق وسـوريا، إلا أنه مـع ذلـك أثـر على كيفيـة رؤيـة أبوظـبي لهـذا الـدور. على وجـه الخصـوص، أدى توقيـع خطـة العمـل الشـاملة المشـتركة (JCPOA) في عـام 2015 إلى إسقاط كبار المسؤولين الحكوميين تلميحات إلى أنهم قـد يعيـدون النظـر في أحكام اتفاقية "123" النووية مع الولايات المتحدة، وذلك لأن أحكامها سمحت بالتخصيب الإيـراني المحـدود، وهـو شيء مُنـع من الإمـارات. ويقـال إن السـفير الإمـاراتي في واشـنطن، يوسـف العتيبـة، أخـبر أحـد أعضـاء مجلس الشـيوخ الأمريكي: "لقد مُنح أسوأ أعدائكم هذا الحق في التخصيب، وهذا حق سيرغب أصدقاؤكم أيضًا في الحصول عليه، ولن نكون البلد الوحيد".

الآن، مع تدهور خطة العمل الشاملة المشتركة وتهديد إيران بالابتعاد عن أحكامها، كانت تحذيرات العتيبة ذات صدى خاص. بالطبع، لم تكن الإمارات تملك حتى الآن العدد الكافي من الأفراد المدربين لتطوير قدرتها الخاصة على التخصيب. ولكن بالنظر إلى العداء بين أبوظبي وطهران، واستعداد الإمارات لمواجهة النفوذ الإقليمي لإيران بشكل مباشر أو من خلال وكلاء، زاد التدقيق في برنامجها النووي. وبينما لم تبتعد بعد عن "المعيار الذهبي"، فإن الإمارات بالتأكيد كانت تنظر في هذا الاحتمال بأشكال متعددة. في يوليو 2009، طلب ولي العهد الشيخ محمد بن زايد آل نهيان أن يوضع بلاده تحت المظلة النووية لواشنطن. وبعد عام، دعا العتيبة بحسب ما ورد، إلى هجوم شامل من الولايات المتحدة على المنشآت النووية الإيرانية إذا اقتضت الظروف في الخليج ذلك، بدلاً من مواجهة المستقبل المحتمل لإيران مسلحة نوويًا. على المدى الطويل، بدا الابتعاد عن "المعيار الذهبي" مع المخاطر المصاحبة له من الانتشار الإقليمي أكثر وضوحًا بينما كانت الإمارات تنظر في مستقبلها النووي.

يمكن تتبع اهتمام السعودية بتطوير برنامج نووي إلى عام 1978، رغم أنه كان فقط في عام 2006، في القمة السنوية لمجلس التعاون الخليجي، أعلنت الرياض عن نيتها بناء ستة عشر مفاعلًا نوويًا. وكانت المبررات المقدمة مألوفة: تنويع مصادر الطاقة والأمن؛ النمو الديموغرافي السريع؛ الحاجة إلى توسيع إنتاج المياه المحلاة؛ والرغبة في تقليل استهلاك الوقود القائم على الكربون محليًا. ومع ذلك، كان طريقها نحو تطوير برنامج نووي بطيئًا. على غرار الإمارات، افتقرت السعودية إلى قاعدة تقنية كافية لبناء برنامجها، رغم أن إنشاء مدينة الملك عبد الله للطاقة الذرية والمتجددة في عام 2010 كان إعلانًا واضحًا عن نيتها. ومع ذلك، ظل تطوير البرنامج النووي مرتبطًا ارتباطًا وثيقًا ببناء الأمن السعودي الأوسع، المصمم لتعزيز هيبتها الإقليمية وقوتها بينما يعزز التضامن المجتمعي. وكما أُشير سابقًا، كان من المحتمل أن تكون طموحاتها النووية المدنية أكبر من إمكانيات السعودية المادية: إذ كانت التكلفة المقدرة بـ 100 مليار دولار على الأرجح تقديرًا منخفضًا لتكاليف البدء

والتشغيل الأولية المتضمنة، بينما كانت السعودية تفتقر أيضًا إلى قاعدة المهارات اللازمة لتشغيل وصيانة مثل هذا البرنامج. ومع ذلك، ومع احتمال أن يتم تشغيل مفاعلين على الأقل بحلول عام 2020 أو 2022، كان الاتجاه واضحًا. علاوة على ذلك، لم يكن من الممكن الاستهانة بأهمية الطاقة النووية للأمن المجتمعي الأوسع في السعودية في حقبة ما بعد اقتصاد الريع. وظلت الطاقة الرخيصة والمتوفرة بكثرة ركيزة من ركائز النظام الاجتماعي الذي لا يزال يعتمد على أساليب الحكم الاستبدادية.

أثبتت الطاقة النووية أنها جذابة للسعودية لأسباب أخرى أيضًا، ليس أقلها في مجال تحلية المياه. فمعظم مياه الشرب في المملكة كانت محلاة، وعلى المدى الطويل، فإن استخدام الطاقة النووية لتغذية عملية التحلية سيكون أرخص من النفط. علاوة على ذلك، كانت السعودية تصدر بانتظام بيانات ومعلومات حول احتياجاتها المتزايدة من الطاقة، ويبدو أن ذلك كان وسيلة لتبرير تطوير برنامج نووي والتأكيد على صفاته غير العسكرية. وقد نشأت هذه الحاجة من مجموعة متنوعة من العوامل إلى جانب النمو السكاني المتوقع: الحاجة إلى توسيع القطاع الصناعي؛ الاستهلاك العالي للطاقة بسبب تكييف الهواء، خاصة خلال أشهر الصيف؛ والحاجة إلى التراجع عن أسعار الطاقة المدعومة. وكانت تداعيات الفشل في تطوير هذه المصادر خطيرة. ووفقًا لتقرير صادر عن المعهد الملكي البريطاني للشؤون الدولية، فإن السعودية ستصبح قريبًا مستوردة للنفط إذا لم تنجح في تنويع مصادر الطاقة لديها.

ومع ذلك، إذا كانت الطموحات النووية المدنية للسعودية شفافة نسبيًا، بقي القلق من أنه، مدفوعة بمنافستها الإقليمية مع إيران، سيتم بناء قابلية عسكرية في برنامجها. وبالتأكيد، يمكن تحديد بدايات عسكرة برنامجها من خلال تعليقات أدلى بها، من بين آخرين، الرئيس السابق للمخابرات السعودية، تركي الفيصل، في عام 2014، وحتى محمد بن سلمان.خلال زيارته للولايات المتحدة في ربيع عام 2018، صرّح ولي العهد بذلك خلال مقابلة مع برنامج "60 دقيقة"، برنامج الشؤون الجارية المؤثر الذي تبثه قناة CBS. وعند سؤاله

عن الطموحات النووية لبلاده، كان الوريث المحتمل للعرش السعودي صريحاً كعادته: لم تكن السعودية تسعى بنشاط لامتلاك أسلحة نووية، لكنه قال: "إذا طورت إيران قنبلة نووية، فسنحذو حذوها في أسرع وقت ممكن." لأنه، رغم استمرار دعم السعودية لفكرة الشرق الأوسط كمنطقة خالية من الأسلحة النووية، وكونها بالفعل طرفاً في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (NPT) مع إشراف دولي على منشآتها النووية المحدودة، فقد رفضت التخلي عن تطوير قدراتها الخاصة على التخصيب أو الالتزام باتفاقية 123، وهو شرط أساسي إذا كانت تريد الوصول إلى التكنولوجيا والمعرفة النووية الأمريكية.

في بداية عام 2019، كان لا يزال من غير الواضح ما إذا كانت المعارضة السعودية والإماراتية والإسرائيلية لخطة العمل الشاملة المشتركة (JCPOA) ستؤدي إلى دفع إيران نحو إنتاج اليورانيوم عالي التخصيب، وهو تصرف قد تكون له عواقب عميقة على أمن الخليج والسياسة العربية البينية. ولا ينبغي أن ننسى، مع ذلك، أن السعودية عارضت خطة العمل الشاملة المشتركة لأنها سمحت لإيران بإنتاج اليورانيوم منخفض التخصيب. وبينما تم مناقشة الضمانات المحيطة بخطة العمل الشاملة المشتركة بشكل واسع، فإن الهيبة والارتياب قد أثرتا في موقف الرياض. كما أُشير، فإن تأييد السعودية للاتفاق في عام 2015 كان يفتقر إلى الحماس، إذ كانت العدوانية الإقليمية لإيران تعتبر من المسلمات ومن غير المرجح أن يتم كبحها من خلال الإنجاز البارز لإدارة أوباما في السياسة الخارجية. ولذلك، قوبل نقض الرئيس ترامب للاتفاق بترحيب في الرياض وأبوظبي والقدس؛ بينما استمر باقي الموقعين على الاتفاق في تأييد أحكامه، لكن كان يُعتبر بحكم الواقع في حالة ركود.

ما إذا كانت طهران ستتنازل بالفعل عن التزامها ظل غير مؤكد. نظرًا لإعادة فرض العقوبات، ربما لم يكن لدى القيادة في الجمهورية الإسلامية ما تخسره في وقت كانت فيه الضائقة الاقتصادية تتزايد في إيران. وكان الخوف من استدعاء هجوم عسكري أمريكي هو العائق الوحيد؛ إضافة إلى ربما إيمان أوسع بأن الرأي العام العالمي كان في الغالب متعاطفاً مع الموقف الإيراني. ومع ذلك، لم يكن التعاطف وحده قادرًا على إنقاذ الاقتصاد الإيراني، ومن

المحتمل أن تزداد الأصوات داخل إيران التي تدعو إلى استئناف برنامجها النووي لإظهار سيادتها وقوتها. وكانت السعودية تدرك ذلك جيدًا: حيث كان سعي الرياض للحصول على برنامج نووي قابل للتطبيق يهدف إلى تعزيز هيبتها الداخلية والإقليمية، ملفوفًا في حجة الخيار السيادي، وهي نفس الحجة التي دفعت بها إيران منذ فترة طويلة لتبرير برنامجها. كانت المفارقة لافتة للنظر.

بالطبع، كان هناك عنصر من الغموض (والغرور) في الموقف السعودي. فلم تعلن الرياض صراحة أنها ستطور أسلحة نووية، رغم أنها احتفظت بخيار تطوير مثل هذه القدرة. بالتأكيد، كانت لدى الرياض إمكانية الوصول إلى المواد الخام للقيام بذلك: يمكنها، على سبيل المثال، تعدين اليورانيوم الخاص بها لدورة التخصيب، مما يمنحها مكانة متميزة من حيث الاكتفاء الذاتي في الوقود. ومع ذلك، كانت تواجه قيدين عمليين: نقص الخبرة المحلية التي تمكنها من "القيام بذلك بمفردها" وتردد واشنطن في نقل أو بيع التكنولوجيا النووية لطرف ثالث دون وضع ضمانات مطلقة، وخاصة منع التخصيب.

ومع ذلك، بينما كانت إدارة أوباما واضحة في إصرارها على أن بيع ونقل التكنولوجيا النووية لا يمكن أن يتم إلا بموجب "المعيار الذهبي"، فإن السوق النووي الدولي يوفر خيارات. على غرار الإمارات، وقعت السعودية مذكرات تفاهم مع عدد من الدول بما في ذلك الصين وروسيا، حيث كانت ضمانات بيع وتبادل التكنولوجيا النووية لديها أكثر تساهلاً بشكل ملحوظ. علاوة على ذلك، كانت الصناعة النووية الأمريكية تتوق لعقود جديدة في وقت كانت فيه الشركات الأمريكية، وخاصة شركة وستنجهاوس إلكتريك، تواجه صعوبات. وكان التهديد للشركات الأمريكية من عدم تأمين مثل هذه الصفقات حقيقياً. ففي عام 2016، وقّعت بكين صفقة مع الرياض بقيمة 2.4 مليار دولار لبناء منشأة في السعودية لتصنيع تكنولوجيات ذات صلة بالطاقة النووية.

يعتمد الكثير على طبيعة العلاقات بين الولايات المتحدة والسعودية ونوع الضمانات الأمنية المستقبلية المقدمة للرياض. عند توليه منصبه، أشار

ترامب إلى أنه قد يخفف من القواعد المتعلقة باتفاقية "123" إذا كان ذلك سيساعد في تأمين عقود للشركات الأمريكية. سيتطلب ذلك موافقة أوسع من الكونغرس ولم يكن ذلك مضموناً. بالفعل، كانت تحذيرات بعض الخبراء حادة؛ ففي مقال في "فورين بوليسي" في ربيع عام 2018، كتب فيكتور جالينسكي وهنري سوكولسكي ما يلي:

"السعودية ليست دولة مستقرة ولا فاعل خير في الشرق الأوسط يستحق تدليل الولايات المتحدة. الحقيقة أن السعوديين كانوا المروجين الرئيسيين للعقائد الدينية الأصولية التي نشرت بذور الإرهاب في العالم العربي. وبما أن السعودية الآن منخرطة مع إيران في صراع على الهيمنة الإقليمية، فإن مقاومة الرياض للقيود المفروضة على تخصيب اليورانيوم واستخراج البلوتونيوم يعتبر بمثابة إعلان عام عن أن المملكة ترغب في إبقاء خيار الأسلحة النووية مفتوحاً."

إذا قررت السعودية تطوير منشأة تخصيب خاصة بها، يبدو أن الإمارات ستتبعها، مما سيشكل ضربة قاضية لخطة العمل الشاملة المشتركة و"المعيار الذهبي" الخاص بها. ومع ذلك، بحلول عام 2018، لم يتحقق إصرار الرياض على أن لديها "حق في التخصيب" بعد في أي خطوات عملية لتحقيق هذا الهدف. ومع ذلك، أسهمت التصريحات السعودية في التصعيد التدريجي للعسكرة في هذا الشأن، الضروري لإعداد الجمهور العام الأوسع لمرحلة قد تضطر فيها المملكة، إذا تطلب الصراع الأيديولوجي مع إيران ذلك، إلى مراجعة برنامجها الحالي لتشمل تطوير قدرة على الأسلحة النووية.كانت المسألة، إذن، ليست ما إذا كان بإمكان السعوديين التخصيب. بعد كل شيء، ظلت هذه مسألة تقنية يمكن للسعوديين دفع ثمنها. بدلاً من ذلك، فإن منطق معضلة الأمن عبر الخليج كان يطالب بشكل متزايد بأن على المملكة العربية السعودية تطوير والحفاظ على قدرة تخصيب بمستوى عسكري. إن رفضها التوقيع على البروتوكول الإضافي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، الذي يفرض ضمانات أشد صرامة على استخدام المواد والتكنولوجيات النووية، كان يشير بالتأكيد إلى هذا.

ومع ذلك، فإن مدى تحقيق الرياض لطموحها ظل معتمداً على إدارة ترامب. مع ميله المعلن لـ"إبرام الصفقات" وتحت ضغط دفع اتفاق تجاري ضروري لتعزيز صناعة نووية متعثرة، كانت احتمالية إبرام عقود كبيرة لشركات أمريكية في تطوير برنامج نووي سعودي ذات جاذبية انتخابية ومالية. كما أشير، ومع ذلك، أثيرت مخاوف كافية حول بيع التكنولوجيا لنظام يعتبره الكثيرون، مثل جالينسكي وسوكولسكي المذكورين أعلاه، "غير مستقر" و"غير حميد". أعرب الجمهوريون والديمقراطيون على حد سواء عن مخاوف جدية بشأن تأجيج سباق تسلح نووي عبر المنطقة، وهي مخاوف قيل إنه قد أثيرت خلف الأبواب المغلقة من قبل نتنياهو نفسه مع إدارة ترامب. تحدث مارك ميدوز، الجمهوري من ولاية كارولينا الشمالية، نيابة عن الكثيرين في كلا مجلسي الكونغرس عندما قال: "[عندما أبدت المنظمات الإرهابية اهتماماً بالحصول على مواد انشطارية نووية، وعندما يكون لحليفتنا إسرائيل ودول أخرى في المنطقة توترات طويلة الأمد، يجب على حكومتنا أن تكون حذرة ومدركة لآثار نقل نووي لأي دولة في الشرق الأوسط."

بالطبع، كان الكثير يعتمد على مدى استعداد ترامب للاستجابة لرغبات نتنياهو أو التأثر بلوبيه النووي الخاص. حتى نهاية عام 2018، بدا أن اللوبي الأخير كان في صعود، على الرغم من الاشمئزاز الواسع عبر الطيف السياسي من جريمة قتل جمال خاشقجي، مما وضع أي اتفاق فوري على الأجندة السياسية في الخلف. ما إذا كانت السعودية ستستفيد بالفعل من مزودين آخرين أقل تقييداً بالمخاوف الأخلاقية ظل غير مؤكد، رغم أنه مع نفوذها المكتسب حديثاً عبر الشرق الأوسط، والاحترام المكتسب جراء أفعالها في سوريا، بدت روسيا في وضع جيد لاستغلال قلق واشنطن. وبالمثل، بحلول نهاية عام 2018، ظل مدى إمكانية أن تؤدي جولة جديدة من العقوبات الأمريكية إلى دفع إيران للتخلي عن خطة العمل الشاملة المشتركة غير واضح – رغم إلحاح أعضاء الدول الخمس الدائمة العضوية، بالإضافة إلى ألمانيا، بالتمسك ببروتوكولاتها. لكن، كما أشار زفي بارئيل، كان لدى نتنياهو كل الفرص ليكون ضحية نجاحه في إحباط خطة العمل الشاملة المشتركة

ويواجه "قوتين نوويتين بدلاً من واحدة: إيران، التي أعلنت أنها ستستأنف برنامجها النووي إذا تم انتهاك الاتفاقية، والمملكة العربية السعودية، التي ستسعى للحصول على أسلحة نووية أيضاً كوسيلة ردع ضد إيران متحررة من قيود اتفاقها النووي."

في الواقع، كانت لدى إسرائيل مصلحة واضحة في ضمان تعاون الرياض مع واشنطن، لأنه من خلال ذلك يمكن للولايات المتحدة أن تحصل على وصول أقرب إلى المشروع النووي السعودي. تضع الولايات المتحدة أهمية أكبر على الأمان ويمكنها الإشراف على ما يجري في مجال التطوير النووي، وبالتالي ممارسة النفوذ على الرياض ضمن المجال الأوسع لعلاقتها مع الولايات المتحدة. قد يخدم ذلك في تقليل دافع السعودية لتطوير قدرة على تخصيب اليورانيوم سراً بمساعدة صينية أو روسية، إن لم يكن ذلك إلا بسبب الاهتمام العالمي غير المرغوب فيه، وخاصة من الوكالة الدولية للطاقة الذرية، الذي سيجذبه القيام بذلك. كدولة موقعة على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ستواجه السعودية صعوبات في إخفاء برنامج نووي ذو إمكانيات عسكرية؛ على الأقل، ستكون خاضعة لنفس مستوى التفتيش المفروض على دول أخرى، وكذلك عقوبات محتملة إذا تم الاشتباه في تحويل برنامجها نحو التسلح.

أوضح وزير الطاقة الإسرائيلي، يوفال شتاينتز، موقف إسرائيل بما فيه الكفاية عندما ادعى أنه كان واثقاً تماماً من أن الولايات المتحدة لن تخفف من معايير عدم الانتشار في أي اتفاق لتوليد الطاقة النووية تم الاتفاق عليه مع المملكة العربية السعودية. أي جهد من الرياض للضغط على واشنطن لتخفيف "المعيار الذهبي" على تخصيب اليورانيوم أو إعادة معالجة الوقود النووي، أشار، سيواجه معارضة من إسرائيل في الكونغرس. "بمجرد أن تسمح لدولة واحدة بتخصيب اليورانيوم أو إعادة معالجة الوقود"، استنتج شتاينتز، "سيكون من الصعب للغاية إخبار دول أخرى في هذه المنطقة أو في أماكن أخرى في العالم بعدم القيام بذلك."

ومع ذلك، كانت معارضة إسرائيل مستندة إلى منطق أمني إقليمي أوسع. إذا تم السماح للسعودية بتخصيب اليورانيوم، فقد يؤدي ذلك إلى دوامة إقليمية حيث قد تطالب دول مثل مصر وتركيا أيضاً بهذا "الحق". توقفت المفاوضات بين الولايات المتحدة والأردن بشأن هذه المسألة بالذات بسبب رفض الأردن التخلي عن حقه في تخصيب اليورانيوم في أراضيه، وأي اتفاق مع المملكة العربية السعودية سيكون له تداعيات على جارتها إلى الشمال. علاوة على ذلك، ستعتبر الإمارات نفسها غير ملزمة بالالتزام بـ"المعيار الذهبي"، وستواجه الولايات المتحدة حينها صعوبة في تبرير فرض قيود إضافية على البرنامج النووي الإيراني. كانت هذه النقاشات تؤطرها المخاوف في واشنطن بشأن استقرار المملكة السياسي في المستقبل: قضية خاشقجي والتورط المزعوم لولي العهد محمد بن سلمان سلطت الضوء على القلق من أن الاستقرار السياسي في المملكة يتم التضحية به لأهواء أمير شاب متعطش للتغيير ومستعد للتغلب على القواعد التي حكمت توزيع السلطة عبر المملكة لفترة طويلة.اقترح بعض المعلقين أن هذه كانت في الواقع فرصة لإسرائيل لكسب نفوذ دبلوماسي على المملكة العربية السعودية من خلال المساعدة في حل العقدة النووية بين الرياض وواشنطن. في المقابل، ستحصل إسرائيل على اعتراف رسمي من ممالك الخليج الرئيسية قبل التفاوض مع الفلسطينيين من موقف قوة واضح. في حين أن هذا السيناريو كان ممكناً، إلا أنه بدا غير محتمل. فقد ألقت قضية خاشقجي بظلالها على العلاقات بين واشنطن والرياض، بينما، رغم دعمه العلني لولي العهد، لم يمتد احتضان نتنياهو للحاكم السعودي الشاب إلى حد تقويض مبدأ أساسي من التفكير الاستراتيجي الإسرائيلي: مبدأ بيغن. سمي على اسم رئيس الوزراء الإسرائيلي الراحل مناحيم بيغن، وقد كرس عزم إسرائيل على منع أي دولة عربية من تطوير قدرة أسلحة نووية. دفع هذا إسرائيل إلى قصف المفاعل النووي العراقي في أوزيراك خارج بغداد في عام 1981 والمنشأة النووية السورية قيد الإنشاء في الكبر على ضفاف نهر الفرات في عام 2007. هذا لم يكن مستغرباً؛ كما هو مذكور في هذه الدراسة، يسمح هيكل العلاقة

الاستراتيجية المخصومة (TSR) بالتعاون في بعض المجالات دون إنكار المنافسة (والإكراه) المستمرة في مجالات أخرى، حيث تملي المصالح الأمنية الأساسية ذلك. القضية الأوسع هي مدى قدرة TSR على الحد من الأثر الضار المحتمل لهذه المنافسة.

الدافع وراء معارضة إسرائيل للبرنامج النووي الإيراني كان دائماً الخوف المبدئي من أسلحة الدمار الشامل في أيدي نظام ديني يعارض الصهيونية وفكرة الدولة اليهودية. بالتأكيد، كان نتنياهو يضع باستمرار أهمية كبيرة لهذا التحدي الوجودي على الساحة العالمية لتبرير موقف إسرائيل المتشدد من أي برنامج ومن خطة العمل الشاملة المشتركة (JCPOA). ولكن كان هناك دائماً منطق ملح آخر: أن اكتساب مثل هذه القدرة وأثرها على ميزان القوى الإقليمي سيمكن إيران من اكتساب نفوذ، سواء بشكل مباشر أو من خلال وكلائها، عبر المنطقة عندما يتحقق الردع المتبادل. إذا أرادت إسرائيل أن تظل المهيمن الإقليمي، فإن تقويض JCPOA بدعم من شركاء الخليج الرئيسيين كان مجرد نصف استراتيجيتها الإقليمية الأوسع. وبحلول صيف عام 2015، تبين أن مواجهة خصمها ووكلائه في سوريا وسط مأساة الحرب الأهلية السورية كان النصف الآخر.

الفصل الخامس

الحدود القصوى للتواطؤ - الحرب الأهلية السورية

كثيراً ما تكون الكليشيهات متواضعة، لكنها تلتقط الحقائق. لقد أصبح التحول السياسي من "الربيع العربي" إلى "الشتاء العربي" أحدها. الآمال التي أثارتها الاحتجاجات الجماهيرية في 2010/2011 ضد الحكام المستبدين في تونس ومصر واليمن سرعان ما أعطت الطريق إلى مستوى من العنف الداخلي الذي كان صادماً في حجمه وكثافته ووحشيته. كانت هذه أكثر بكثير من الحرب الباردة العربية التي ميزت المواجهة الأيديولوجية بين الأنظمة القومية العربية بقيادة الرئيس المصري جمال عبد الناصر والمملكة العربية السعودية في الستينيات. بحلول خريف عام 2011، برزت سوريا والعراق كمسرحين للعنف الطائفي السني الشيعي حيث شارك فاعلون من الدول وغير الدول، بدعم من السعودية وإيران على التوالي، في صراع بلا رحمة على بقايا الدولتين. وبحلول عام 2018، تجاوزت الوفيات الناتجة عن الحرب الأهلية السورية وحدها تلك التي قُتلت في جميع الحروب العربية الإسرائيلية مجتمعة، حتى بما في ذلك حرب لبنان عام 2006 ومختلف جولات العنف بين إسرائيل وحماس في غزة.

لكن الحرب الأهلية السورية أيضاً عملت كمرآة مشروخة على المجتمع الدولي، عاكسة صورة مشوهة للتدخل الغربي في حرب كانت فيها الخيارات الجيدة قليلة والقرارات التي تم اتخاذها في عواصم أمريكا الشمالية وأوروبا مؤطرة بالتجربة المريرة للغزو والاحتلال الأنغلو أمريكي للعراق قبل عقد من الزمن. لذلك، لم تكن نذر التدخل الغربي المباشر في النزاع جيدة أبداً: فقد سمحت إدارة أوباما لنفسها بأن تكون محاصرة من قبل موسكو بعد قرار الرئيس فلاديمير بوتين بنشر القوة العسكرية لدعم نظام عميله بشار الأسد. لم يكن هذا التدخل حاسماً فقط لضمان بقاء الأسد الفوري وتغيير مصير النزاع الداخلي المرير لصالح دمشق في نهاية المطاف، بل أيضاً أبرز عجز

واشنطن الظاهر التي كانت مترددة في تحويل الكلمات إلى أفعال وتقديم ضمانات أمنية واضحة لحلفائها السابقين من دول الخليج العربي.

لاحظت كل من إسرائيل والمملكة العربية السعودية ذلك، لكن نتنياهو هو من أعطى صوتاً قوياً للمخاوف الإقليمية الأوسع. في المنتدى الاقتصادي العالمي 2016 في دافوس، استخدم رئيس الوزراء الإسرائيلي هذا التجمع للنخبة السياسية والاقتصادية العالمية للتعبير عن مخاطر انسحاب الولايات المتحدة من الشرق الأوسط. وقد فعل ذلك من خلال الإشارة إلى ما اعتبره تجربة إسرائيل الخاصة في التنازل عن الأراضي:

"[ما رأيناه هو أنه عندما تنسحب القوات الغربية من الشرق الأوسط في أي مكان، فإن ما يدخل فوراً هو الإسلام المتشدد. حدث ذلك لنا في لبنان - انسحبنا، ودخلت إيران مع وكيلها حزب الله؛ حدث لنا في غزة - انسحبنا، ودخلت إيران مع الجهاد الإسلامي ومع حماس. وبالطبع يقول الناس في إسرائيل الذين يريدون حلاً، مثلي، بيننا وبين الفلسطينيين، حسناً، لا نريد حكم الفلسطينيين، لكن لا نريد أن تُستخدم الأراضي التي تُسلم إليهم كأراضٍ، كمنطلق للهجمات الإسلامية المتشددة، كما حدث من قبل في لبنان وغزة."

من خلال جعل قضايا الأمن الفلسطينية الداخلية قضايا خارجية مرتبطة بمخاوف حالية من التطرف والانهيار الإقليمي المتزايد الذي تشاركه جميع القوى الإقليمية، سعى نتنياهو إلى تخفيف الضغط الذي تواجهه إسرائيل لإجراء تنازلات ملموسة في ما يسمى "الصراع غير القابل للحل." من جانبها، بقيت الممالك الخليجية مصممة على تجنب أي تخفيض إضافي في الأمن الإقليمي. كانت مواردها منتشرة بالفعل: تمرد الحوثيين واندلاع الحرب الأهلية في اليمن، والحاجة إلى دعم النظام المتعثر للرئيس عبد الفتاح السيسي مالياً في القاهرة، وكذلك الصراعات المستمرة في العراق وسوريا قدمت للسعودية وحلفائها الخليجيين مجموعة من التحديات الأمنية المعقدة التي باتوا يكافحون لمواجهتها.تلك التحديات، إلى جانب زيادة التباعد بين قطر من جهة، والسعودية والإمارات والبحرين من جهة أخرى، دفعت قضية فلسطين

إلى هامش النقاش الإقليمي، حيث لم تعد المطالب بإعادة فلسطين وحقوق الفلسطينيين الوطنية حجر الزاوية في الوحدة العربية.

لم يكن من المستغرب أن تجد إسرائيل والممالك الخليجية أنفسها على أرضية مشتركة فيما يتعلق بالتهديد الإقليمي الأساسي المشترك: إيران. هذا الأمر دفع أحد المسؤولين في واشنطن للتعليق بأنه "لو غطى وجه المسؤولين الذين التقى بهم خلال رحلاته الأخيرة إلى الرياض وأبوظبي وتل أبيب واستمع إلى آرائهم حول القضايا ومستقبل الشرق الأوسط، لما استطاع التمييز بين سعودي أو إماراتي أو إسرائيلي." بالطبع، في عام 2015، كان القلق المشترك لا يزال معارضة الاتفاق النووي والرأي سواء أكان صحيحاً أم لا، بأن ذلك لا يترك إيران بقدرة انفصالية لتطوير سلاح نووي فحسب، بل يشجع ويكافئ التآمر الإيراني في جميع أنحاء الشرق الأوسط. بالنسبة لنتنياهو والعديد من الإسرائيليين، فقد قدم ذلك ما يُعرف بـ"الهلال الشيعي" من طهران، عبر بغداد ودمشق، وصولاً إلى بيروت.

تفاخر المسؤولون الإسرائيليون الكبار بلا شك باتصالاتهم مع الممالك الخليجية. في أبريل 2014، كشف وزير الخارجية الإسرائيلي السابق ووزير الدفاع لاحقاً أفيغدور ليبرمان أنه كان طرفاً في محادثات سرية، بهدف إقامة علاقات دبلوماسية مع عدة دول عربية كانت حتى ذلك الحين معادية علانية للدولة اليهودية. ووفقاً لما قاله ليبرمان، فإن التهديد المشترك الذي يمثله البرنامج النووي الإيراني - وكذلك نمو الجماعات الإسلامية المتطرفة بتوجهاتها المختلفة - خلق مصالح إقليمية مشتركة. وأضاف:

"لأول مرة، هناك فهم لديهم بأن التهديد الحقيقي ليس إسرائيل أو اليهود أو الصهيونية. بل هو إيران والجهاد العالمي وتنظيم القاعدة... هناك اتصالات، هناك محادثات، لكننا قريبون جداً من المرحلة التي لن يكون فيها الأمر سراً بعد الآن، سيتم تنفيذ ذلك علانية في غضون عام أو ثمانية عشر شهراً."

لكن المتحدث باسم وزارة الخارجية السعودية كان سريعاً في رفض تصريحات ليبرمان، مؤكداً أنه لم تجر أي محادثات مع إسرائيل على أي مستوى.

ربما كان ليبرمان مذنباً في المبالغة اللفظية. كما هو مذكور، بغض النظر عن الطبيعة الحقيقية لمواقف الخليج تجاه الفلسطينيين كشعب، فإن الولاء الفكري لقضية فلسطين ظل بمثابة حِمل عاطفي لا يمكن تحريكه بسهولة عن طريق إقامة علاقات أوثق مع إسرائيل. ومع ذلك، كما أعلن يوسف العتيبة، سفير الإمارات في واشنطن: "لا يمكن للولايات المتحدة وحلفائها الإقليميين إيجاد حل في سوريا، أو استقرار مصر، أو إيقاف التهديد الإيراني دون الآخر؛ لا يوجد ببساطة طريقة لتجنب العمل معاً لحل هذه القضايا." لم يتم ذكر إسرائيل بالاسم، لكن الإشارة إلى "الحليف الإقليمي" كانت تلمح إلى الحاجة إلى إشراك القدس، التي يتماشى موقفها مع العديد من قضايا الشرق الأوسط، بدءاً من سقوط نظام مبارك إلى تزايد نفوذ إيران وحزب الله في الحرب الأهلية السورية، مع موقف الممالك الخليجية في القضايا الرئيسية: تنظيم الدولة الإسلامية، وتغير الوضع الجيوسياسي لإيران، وحالة عدم اليقين الإقليمي الأوسع بعد الربيع العربي. وبينما وفرت المعارضة للاتفاق النووي (JCPOA) الأرضية الأكثر خصوبة للتعاون، كانت الحرب الأهلية في سوريا بمثابة اختبار عملي لكيفية قدرة الأطراف في TSR على توحيد المصالح والموارد حيث سعت إسرائيل إلى إعادة مكاسب طهران الإقليمية إلى الوراء.

إسرائيل والحرب الأهلية السورية

يبقى من المدهش لبعض المراقبين أن إسرائيل، رغم تهديدها للنظام العربي في جميع أنحاء الشرق الأوسط، لم تعتبر تنظيم الدولة الإسلامية أو داعش تهديداً أمنياً مباشراً ناتجاً عن فوضى تفكك الدولة في العراق والحرب الأهلية في سوريا. لا يعني ذلك بالطبع أن التنظيم لم يشكل تهديداً أمنياً لإسرائيل؛ فمعارضته الأيديولوجية لفكرة الدولة اليهودية في أرض يعتبرها أتباعه (وقفاً للمسلمين) كانت ولا تزال حقيقية. بل إن قدرة الدولة الإسلامية على تهديد سيادة الدولة اليهودية كانت دائماً محدودة. إذ كانت تفتقر إلى القوة الجوية، الصواريخ بعيدة المدى، والقدرة التقنية على تطوير أنظمة توصيل مرتبطة بأسلحة تقليدية أو غير تقليدية، فإن بعد المسافة يعني أن إسرائيل لم تكن

هـدفاً اسـتراتيجياً واقعيـاً - على النقيض من كونهـا هـدفاً إرهابيـاً - لمقـاتلي الدولة الإسلامية.

ومع ذلك، فإن العداء الصريح لليهود (ناهيك عن الإسرائيليين) كان واضحاً في أيديولوجية الدولة الإسلامية منذ البداية. فتهديدات ضد إسرائيل بما في ذلـك القضـاء الوشـيك عليهـا كـانت تملأ دعايـة التنظيم، خاصـة من خلال مجلتـه الناطقة باللغة الإنجليزية "دابق". في أكتوبر 2015، أصدرت الدولة الإسلامية فيديو مدته ست عشرة دقيقة باللغة العبرية بطلاقة، يهدد بمهاجمة إسرائيل "بسـبب الجـرائم... الـتي ارتكبت ضـد الشـعب الفلسـطيني". وأعلنت الدولـة الإسلامية لاحقاً أنها "ستدخل المسجد الأقصى كفاتحين، مستخدمين سياراتنا كقنابل لضرب الحصون اليهودية... قريباً لن يبقى يهودي واحد في القدس. سنتحرك للقضاء على مرض الشعب اليهودي في جميع أنحاء العالم."

وبصرف النظر عن الخطاب المبالغ فيه، يبدو أن الدولة الإسلامية كانت تكن احتراماً صحيّاً لقدرات جيش الدفاع الإسرائيلي، حيث كانت حذرة من خبرته الطويلة في حرب العصابات ومكافحة الإرهاب، وبالطبع قدرته الجوية على الضرب عبر المسافات. كواحد من الصحفيين الغربيين القلائل الذين تم السماح لهم بالدخول إلى داخل الدولة الإسلامية، شعر الصحفي الألماني يورغن تودنهوفر بهذا بالتأكيد خلال محادثاته مع مسؤولين من الدولة الإسلامية الذين بدوا صريحين بشكل ملحوظ في تقييمهم لبراعة إسرائيل العسكرية: "[هم] يعلمون أن الإسرائيليين أقوياء جداً عندما يتعلق الأمر بالقتال ضد العصابات والإرهابيين... جيش الدفاع الإسرائيلي يمثل خطراً حقيقياً."إن الخطاب المناهض لإسرائيل كان يمثل إذن مجرد وسيلة بلاغية بشكل كبير، تدّعي الولاء لقضية فلسطين بينما تخفي في الوقت نفسه القيود الواضحة في قدرتها على استهداف إسرائيل بشكل مباشر، أو في حشد الأمة الإسلامية الأوسع لخوض النضال ضد الدولة اليهودية.

بالنسبة لإسرائيل، كان التحدي الأمني الحقيقي الذي تمثله الدولة الإسلامية يتجسد بشكل غير مباشر: التأثير المزعزع للاستقرار الذي تسببت به تقدمات

التنظيم في سوريا على الأردن المجاورة التي كانت تكافح للتعامل مع تدفق اللاجئين الهائل. أصبح من مصلحة إسرائيل الأساسية ضمان تعاون أمني وثيق مع المملكة الهاشمية، بما في ذلك تبادل المعلومات الاستخباراتية.

ومع ذلك، في بداية الحرب الأهلية السورية عام 2011، حافظت القدس على ما يمكن اعتباره حياداً مدروساً تجاه النزاع، ورفضت الانجرار إلى القتال على الأرض، لكنها تبنت استجابة محسوبة للتحديات الأمنية المختلفة التي واجهتها، لا سيما في مرتفعات الجولان. ورغم أن إسرائيل ربما كانت تفضل رؤية تغيير النظام في دمشق، إلا أن السفير الإسرائيلي السابق لدى الولايات المتحدة وخبير في الشأن السوري البروفيسور إيتامار رابينوفيتش أشار أيضاً إلى المخاوف العميقة في القدس إزاء أي خليفة محتمل لنظام الأسد. حيث كان يجادل بأن إسرائيل لن يكون لديها سوى عدد قليل من الأوراق الدبلوماسية للتعامل مع خليفته. فعلى سبيل المثال، هل سيحترم النظام الجديد، وربما يكون ذو طابع سني متشدد وله صلات وثيقة بتنظيمات مرتبطة بالقاعدة، قواعد اللعبة التي منعت اندلاع حرب بين القدس ودمشق على مدى أربعة عقود رغم غياب معاهدة سلام رسمية؟

وفقاً لذلك، كانت الإجراءات التي اتخذتها إسرائيل في بداية النزاع، مع بدء تفكك الدولة السورية، كلها دفاعية إلى حد كبير. تم تعزيز السياج الحدودي ونشر تعزيزات من الجيش الإسرائيلي لمنع تسلل الإرهابيين. وكانت الضربات التي نفذها سلاح الجو الإسرائيلي، في عمق سوريا، تهدف إلى منع مخازن الأسلحة الكيميائية من الوقوع في أيدي الجماعات الجهادية، في وقت كانت فيه الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية تؤمن بأن سقوط الأسد كان مسألة وقت فقط.

ربما كان الالتزام العلني للوحدات الطبية التابعة للجيش الإسرائيلي بتقديم المساعدة للجرحى من جماعات المعارضة السورية الذين يتم إنقاذهم على طول الحدود أكثر وضوحاً، وهي أعمال مساعدة إنسانية كانت إسرائيل حريصة على الإعلان عنها للجمهور العالمي.

ورغم أن هذه الأعمال كانت تلقى استحساناً واسعاً، إلا أنها كانت مدفوعة جزئياً بتفاهم متبادل: المساعدة الإنسانية مقابل ضمانات بشأن سلامة المجتمع الدرزي السوري. كانت إسرائيل تخشى أنه في حال تعرض هذا المجتمع للتهديد، فإن القدس ستواجه ضغوطاً شديدة من مواطنيها الدروز للتدخل مباشرة في الأراضي السورية لحماية أبناء طائفتهم. ورغم ما ينطوي عليه هذا من مخاطر كبيرة، فقد قامت القوات الإسرائيلية بضرب أهداف عبر الجولان السوري رداً على قذائف هاون وصواريخ سقطت داخل الأراضي الإسرائيلية. وكانت هذه الضربات الانتقامية محسوبة بعناية لإيصال رسالة. ففي إحدى الضربات الإسرائيلية في يناير 2015 في سوريا، قُتل الجنرال محمد علي الله دادي من الحرس الثوري الإيراني (IRGC) ومعه جهاد مغنية، نجل عماد مغنية، الذي كان يُعتبر، حتى اغتياله في دمشق عام 2008، القائد العسكري الأبرز داخل حزب الله.

يبقى من غير الواضح ما إذا كانت هذه الوفيات نتيجة معلومات استخباراتية جيدة أم مجرد صدفة. لكنها كانت مع ذلك ضربة قاسية لطهران ودمشق وكذلك لحزب الله، وهي ضربة كانت رمزيتها لا تقل أهمية عن أهميتها العملياتية. مهما كان السبب وراء وجود عضو بارز من الحرس الثوري الإيراني على الجولان، فإنه كان دليلاً بالنسبة للقدس على أن مصير نظام الأسد بات مرتبطاً بشكل لا رجعة فيه مع مصائر حزب الله وإيران. وقد أفضى هذا الارتباط إلى سعي سوريا لنقل أنظمة صواريخ أكثر تطوراً إلى الحركة الشيعية اللبنانية، أنظمة يُزعم أنها كانت ستمنح حزب الله قدرة على استهداف السفن البحرية الإسرائيلية ومنصات الغاز في شرق البحر المتوسط ، بالإضافة إلى أنظمة صاروخية أخرى تستهدف مواقع استراتيجية عبر كامل البلاد. سلسلة من الضربات الجوية ذات شدة متفاوتة على طول الحدود السورية اللبنانية في عام 2013، تهدف إلى اعتراض وتدمير هذه الأسلحة قبل أن تصل إلى الميليشيا اللبنانية، نُسبت على نطاق واسع إلى إسرائيل التي كانت واعية بفائدتها الاستراتيجية الأوسع في أي مواجهة مستقبلية.

سرعان ما تصاعدت حدة وشمولية هذه الضربات، ولكن باستثناء خطب نارية من الشيخ حسن نصر الله، كان رد حزب الله الأولي على هذه الضربات متحفظاً. في وقت كانت التزاماته في الحرب السورية تتطلب استثماراً متزايداً في الرجال والمعدات، لم يكن حزب الله اللبناني في موقف يسمح له بخوض حرب على جبهتين، ناهيك عن القتال ضد أقوى قوة عسكرية في المنطقة.

بالتأكيد، حظيت هذه الهجمات الجوية ضد حزب الله بدعم في الرياض وتناقضت بشكل حاد مع الاستياء المتزايد الذي شعرت به إسرائيل والسعودية تجاه عدم استعداد إدارة أوباما لاستخدام القوة ضد النظام في دمشق. جاء ذلك في أعقاب استخدام القوات السورية للعوامل العصبية ضد المدنيين في ضاحية الغوطة بدمشق في 21 أغسطس 2013، ورغم التزام سابق – الخط الأحمر الشهير لأوباما – بتنفيذ ذلك. تفاقم الاستياء في القدس بسبب أن وحدة 8200، وهي وحدة الاستخبارات الإسرائيلية الرئيسية للإشارات، كانت قد مررت إلى واشنطن نص مكالمة هاتفية تم اعتراضها من وحدة الجيش السوري، اللواء 155، الذي يُعتقد على نطاق واسع أنه المسؤول عن هذه الفظائع.

ولكن واشنطن استخدمت الآن رفض البرلمان البريطاني دعم ضربات من سلاح الجو الملكي ضد المنشآت العسكرية السورية كذريعة للتراجع عن خطوطها الحمراء. في حين أن الضغط الدولي على الأسد أجبره الآن على التعاون مع خطة روسية - لإزالة وتدمير مخزونه من الأسلحة الكيميائية تحت إشراف مفتشي الأمم المتحدة - كان هذا تعويضاً ضئيلاً بالنسبة للممالك الخليجية التي شعرت أن لحظة الحسم قد ضاعت.في نوفمبر 2013، واحتجاجاً على فشل الموقف الغربي الجماعي، رفضت السعودية شغل مقعدها المخصص في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

استخدام غاز الكلور وعوامل عصبية أخرى من قبل دمشق لاحقًا، لتطهير المتمردين من المناطق الحضرية الرئيسية في سوريا في ربيع 2018، لم يؤكد فقط لمدينة القدس قلة الجهود التي بذلها المجتمع الدولي لنزع سلاح

سوريا من قدراتها الكيميائية، بل عزز تصميم إسرائيل على الحفاظ على حرية العمل العسكري غير المقيدة بالالتزام بالمعايير الدولية والقواعد الرسمية للاشتباك التي قيدت عمل القوى الغربية.

وعلى نفس القدر من الأهمية، كان نهج القدس بأكمله تجاه الحرب الأهلية السورية مثالاً على سياسة القوة الواقعية. لم تصبح إسرائيل أبدًا جزءًا من التحالف العسكري الرسمي ضد أهداف تنظيم الدولة الإسلامية، على سبيل المثال في سوريا. في الواقع، كانت فكرة الوجود العسكري الإسرائيلي العلني إلى جانب القوات الجوية العربية المشاركة في عملية "العزم الصلب" غير مقبولة سياسيًا. ذات مرة، عند الضغط على نتنياهو لتعريف النتيجة المفضلة لإسرائيل من الحرب الأهلية، تحدث نيابة عن العديد من الإسرائيليين عندما قال: "قاعدتي بسيطة، كما تعلم؟ عندما يكون أعداؤك يقاتلون بعضهم البعض، لا تقوي أي منهم. أضعف كلاهما. وهذا أكثر أو أقل ما نحاول القيام به." من الواضح أن القدس اعتقدت بوجود مزايا في حرب استنزاف تستنزف أعداءها من الشيعة من جهة، والمليشيات السنية المختلفة من جهة أخرى، والتي، رغم الخطابات، لم تشكل تهديدًا مباشرًا للدولة اليهودية بعد.

ومع ذلك، كان وجود عسكري إيراني محدود بالقرب من الحدود الشمالية لإسرائيل خطًا أحمر بالنسبة للقدس، وهو ما أوضحه ليبرمان بأن إسرائيل لم تكن مستعدة لتجاوزه دون عواقب. في ربيع عام 2018، خلال مقابلة مع وكالة الأنباء السعودية "إيلاف" التي تتخذ من لندن مقراً لها، أوضح أنه "لن يجلس مكتوف الأيدي بينما يشاهد إيران تحاول نقل أسلحة متقدمة بالقرب من مرتفعات الجولان"، قبل أن يضيف أنه إذا تعرضت تل أبيب للهجوم بتلك الأسلحة، فإن الضربات على طهران ستتبع ذلك.

لم يكن استخدام إيلاف للوصول إلى جمهور سعودي وخليجي أوسع محض صدفة. في الواقع، جاء ذلك في أعقاب مقابلة مماثلة في خريف 2017 أجراها رئيس الأركان السابق الفريق غادي أيزنكوت، وهي مقابلة رأى الكثيرون

أنها تهيئة للسعوديين من أجل جعل الحوار الإسرائيلي السعودي علنيًا بتأكيده على المصالح الأمنية المشتركة.

ومع ذلك، حذّر آخرون من أن المصالح الأمنية الإسرائيلية السعودية في لبنان وسوريا ليست متطابقة بالضرورة. فبالإضافة إلى القلق المشترك بشأن الوجود العسكري الإيراني، صدرت تحذيرات من أن المناورات السياسية السعودية في الساحة اللبنانية تهدف إلى إثارة صدام بين إسرائيل وحزب الله. عندما أعلن رئيس الوزراء اللبناني سعد الحريري خلال زيارة إلى الرياض في نوفمبر 2017 نيته الاستقالة على التلفزيون الرسمي السعودي، مدعياً أن سوء سلوك حزب الله وحلفائه في السياسة اللبنانية قد دفعه لاتخاذ هذا القرار، قلة هم من اعتقدوا أن هذا الفعل لم يكن مدبراً وراء الكواليس من قبل محمد بن سلمان، القلق من خلق أزمة في الحكم في لبنان يمكن نسبها إلى حزب الله.

يعتقد دان شابيرو، السفير الأمريكي السابق في إسرائيل، أنه إذا تم تحقق هذا السيناريو، فإن الرياض تأمل أن يؤدي ذلك إلى دفع حزب الله إلى السعي لمواجهة متسارعة مع إسرائيل كوسيلة لتوحيد الدعم اللبناني لهيمنتهم.

من الواضح أن استقالة الحريري كانت قد فرضت عليه تحت ضغط؛ فعندما عاد إلى بيروت، تم سحبها بسرعة، مما أدى إلى تجنب أزمة دستورية كانت قد تدفع لبنان مرة أخرى إلى حلقة أخرى من العنف الداخلي. ومع ذلك، كان هذا درساً قوياً لإسرائيل بأن لها وحدها الحق في اختيار كيف وأين تضرب خصمها في لبنان وسوريا. فعلى الرغم من أن توازن الردع قد حكم بشكل كبير تصرفات جيش الدفاع الإسرائيلي وحزب الله منذ حرب 2006، فإن تدخل موسكو إلى جانب بشار الأسد في صيف 2015 جعل دمشق تتخذ دورًا أكثر نشاطًا تدريجيًا في نقل أنظمة الأسلحة إلى حزب الله، بما في ذلك الصواريخ المتقدمة أرض-أرض وأرض-جو، بينما سمحت بزيادة تواجد الوحدات العسكرية الإيرانية، خاصةً الحرس الثوري الإيراني، على الأراضي السورية.

حتى عام 2017، كان استخدام إسرائيل للقوة الجوية موجهًا بشكل كبير، رغم أنه ليس حصريًا، إلى منشآت الأسلحة الكيميائية السورية. ومع التغيير الكبير في نوعية وكمية شحنات الأسلحة، زادت إسرائيل من نطاق ووتيرة عملياتها الجوية ضد الأهداف السورية والإيرانية وأهداف حزب الله عبر سوريا. كانت الهجمات على المجمعات العسكرية القريبة من المطارات، بما في ذلك مطار دمشق، أولوية خاصة. اشتبهت إسرائيل في أن الطائرات الإيرانية المدنية كانت تُستخدم لنقل الأسلحة إلى تلك المواقع قبل تسليمها لحزب الله.

بينما التزمت إسرائيل بالصمت حول تورطها في الهجمات السابقة، فقد اعترفت علنًا لأول مرة بمسؤوليتها عن سلسلة من الضربات الجوية المتعددة على أهداف لحزب الله داخل سوريا في ليلة 17 مارس 2017.

توجد عدة أسباب لتفسير هذا الانفتاح الجديد من قبل القدس. وأوضح تلك الأسباب أن هذه الضربات لم تكن تتعلق فقط بالحرمان المادي من المساعدات العسكرية لحزب الله، بل كانت تحذيراً واضحاً لكل من دمشق وطهران بأن إسرائيل لا يمكن أن تتسامح مع حصول إيران على موطئ قدم دائم قريب من حدودها.وبالمثل، اعتقد نتنياهو أن البيئة الإقليمية المتساهلة كانت تعمل لصالح إسرائيل. فمع وجود ترامب في المنصب وعلاقات عائلية وثيقة للغاية تعمل كقنوات اتصال بين القدس والرياض، لم تُبدِ أي اعتراضات تُذكر على تحركات إسرائيل في عواصم الخليج. إن لم يكن ذلك، فقد قوبلت هذه الضربات بموافقة حكام الخليج، وعززت مصداقية إسرائيل. إذا كانت إدارة أوباما قد ترددت في تعاملاتها مع سوريا، فإن استجابة إسرائيل المتزايدة بالقوة قدمت النقيض التام. وكان هذا الرأي ذا وزن في طهران. ومع سعي كل من إسرائيل والسعودية لتوضيح طموحات إيران الإقليمية قبل الاجتماع السنوي للدبلوماسيين والسياسيين في مؤتمر ميونخ الأمني في مارس 2017، أشار المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية، بهرام قاسمي، إلى أن كلا الدولتين "تعملان جنبًا إلى جنب" في جميع أنحاء الشرق الأوسط.

قد تكون إسرائيل والسعودية تعملان جنبًا إلى جنب، لكن تزايد جرأة إسرائيل في سماء سوريا كان مدعومًا في البداية، إن لم يكن بمساعدة، من قبل روسيا. استمتع نتنياهو بعلاقات جيدة مع فلاديمير بوتين، وهي علاقة شهدت الآن مفارقة استراتيجية: فبينما أعادت روسيا بناء وتعزيز أنظمة الدفاع الجوي السورية، مع استمرارها في تقديم مساعدات عسكرية كبيرة لدمشق وحلفائها، تم إنشاء خط اتصال بين جيش الدفاع الإسرائيلي والقوات الروسية في سوريا، والذي نظم فعلياً المجال الجوي فوق سوريا، مما يُعتبر اعترافًا فعليًا بأن إسرائيل ستستمر في ضرب نفس الحلفاء الذين كانت موسكو تسلحهم وتدربهم.

كما لو كان لتأكيد المنطق الملتوي لهذه الترتيبات، كشفت إسرائيل أنه حتى بداية عام 2017 كانت قد نفذت أكثر من مائة غارة جوية في لبنان وسوريا منذ بدء الحرب الأهلية السورية، معظمها نُفذت بأسلحة ذات خط نظر مباشر، بدلاً من صواريخ بعيدة المدى موجهة عن بُعد إلى أهدافها.

تجلّى ذلك بوضوح ليلة 9 مايو 2018. في اليوم التالي لإعلان واشنطن انسحابها من خطة العمل الشاملة المشتركة (JCPOA)، وصل الصراع بين إسرائيل وإيران إلى مستوى جديد من الحدة. بعد أن أطلقت القوات الإيرانية، التي يُعتقد أنها أعضاء في قوة القدس التابعة للحرس الثوري الإيراني، عشرين صاروخًا ضد مواقع جيش الدفاع الإسرائيلي في مرتفعات الجولان، ردت إسرائيل بشن ضربات واسعة النطاق ضد مجموعة من الأهداف الإيرانية في جميع أنحاء سوريا في عملية سميت "بيت الورق". كان هذا محاولة متعمدة لتصعيد الوضع، حيث أظهرت التفوق الاستخباراتي والقدرات العسكرية التي تهدف إلى تخويف وتثبيط إيران (ودمشق) عن إقامة قواعد قريبة من الحدود الشمالية لإسرائيل.

بالطبع، لم يقلل ذلك تماماً من مخاطر الاشتباكات المباشرة بين جيش الدفاع الإسرائيلي والقوات السورية، أو بين سلاح الجو الإسرائيلي ونظيره الروسي. فقد أبرز إسقاط طائرة إسرائيلية من طراز F16I بواسطة الدفاعات الجوية

السورية في فبراير 2018، والأكثر إثارة للقلق، تدمير طائرة استطلاع روسية من طراز إيليوشين قبالة سواحل سوريا في سبتمبر، - وهو عمل أُلقيت في البداية مسؤوليته على سلاح الجو الإسرائيلي الذي كانت طائراته تعمل على مقربة - طبيعة هذه الترتيبات الأمنية غير الرسمية المتوترة. تضاعفت وتيرة الغارات الجوية الإسرائيلية التي نُفذت فوق سوريا بين بداية عام 2017 وخريف عام 2018 مقارنة بالسنوات الخمس السابقة. وفي الوقت ذاته، كانت سوريا أكثر عدوانية في الدفاع عن مجالها الجوي، واستخدام طائرة بدون طيار - التي اطلقها الحرس الثوري الإيراني عن بُعد إلى شمال إسرائيل قبل إسقاطها - قد أبرزت أن، رغم نفوذها العسكري، كانت لدى موسكو قدرة محدودة على السيطرة على تصرفات دمشق وطهران.

ومع ذلك، باستثناء ضمان بقاء بشار الأسد ورسم خطوطها الحمراء وفقاً لذلك، كانت هذه حالة يبدو أن روسيا تقبلها، رغم أنها بقيت محفوفة بالمخاطر. وقد اعتُبر زيادة وجود الأفراد والأصول العسكرية الإيرانية في سوريا منذ عام 2016 من قبل البعض كنتيجة مباشرة لخطة العمل الشاملة المشتركة (JCPOA). على الأرجح، كان ذلك ناتجاً عن التدخل الروسي المناسب في حرب أهلية كانت قد بدأت بوضوح تميل لصالح الأسد بحلول نهاية عام 2017. حتى قبل هذا التحول، بدأ بعض المسؤولين الإسرائيليين البارزين يجادلون بأن التدخل الإسرائيلي في الحرب يجب أن يتجاوز المساعدات الإنسانية للاجئين والمقاتلين الجرحى على طول حدودها مع سوريا.

جادل عاموس يادلين، على سبيل المثال، بأن النزاهة الأخلاقية والضرورات الاستراتيجية جعلت ذلك ضرورياً: فليس فقط أن مقتل أكثر من 400,000 شخص واستخدام دمشق المستمر للأسلحة الكيميائية كان أمراً غير أخلاقي، ولكن، استراتيجياً، ما أسماه تحالف طهران-الأسد-نصر الله لم يواجه سوى القليل من المعارضة العملية من جميع أنحاء المنطقة مقارنة بالقوات الغربية والإقليمية التي جُمعت لمواجهة تنظيم الدولة الإسلامية. رأى أن:

"يجب على إسرائيل تطوير استراتيجية متعددة الأوجه في هذا الشأن. شرط أساسي لذلك هو إنشاء تحالف محلي، حتى وإن كان غير رسمي، مع قوى سنية مثل السعودية، ممالك الخليج، تركيا، الأردن، ومصر. ... فلدى الدول السنية في الشرق الأوسط مصالح مشتركة مع إسرائيل فيما يتعلق بمكافحة المحور الراديكالي".

في الواقع، كان حماية اللاجئين على الحدود الشمالية - شكل إسرائيل الخاص من "المسؤولية في الحماية" (R2P) - متسقًا مع نشاط سري أكثر وضوحًا لتعزيز المصالح الأمنية القومية الإسرائيلية. كانت الشائعات تتداول منذ فترة طويلة بأن إسرائيل كانت تزود في الواقع بالأسلحة والأموال والمعلومات الاستخبارية التكتيكية لجماعات المعارضة السورية التي تعمل تحت مظلة الجيش السوري الحر في وحول مرتفعات الجولان والبلدة الجنوبية السورية درعا. وبينما رفضت إسرائيل تأكيد هذه التقارير، كانت لهذه الأفعال منطق استراتيجي واضح حيث كانت القدس تتطلع إلى ضمان حرمان الميليشيات الموالية لإيران من الأرض والقدرة على المناورة على الجانب السوري من مرتفعات الجولان.

في الوقت ذاته، سعى نتنياهو للحصول على ضمانات من موسكو بأن تمارس ضغطاً على دمشق لإبقاء إيران وميليشياتها الشيعية المختلفة على بعد لا يقل عن ثمانين كيلومتراً من الحدود الإسرائيلية السورية.كان نتنياهو يعتقد بالتأكيد أنه يمتلك تفاهمًا مع روسيا. بعد اجتماع مع الرئيس بوتين في موسكو في يناير 2018، صرح رئيس الوزراء الإسرائيلي علنًا بأن الروس "يفهمون تمامًا موقفنا ومدى الجدية التي نوليها لهذه التهديدات... الجيش الروسي على حدودنا وقد تمكنا من الحفاظ على مصالحنا وحرية التصرف [من خلال] تنسيق التوقعات".

ومع ذلك، كما أظهر إسقاط طائرة الاستطلاع الروسية من طراز إيليوشين، كانت هذه التفاهمات متوترة. وقد ظلت قدرة موسكو على تلبية مطالب إسرائيل بشأن أنشطة حزب الله وإيران محدودة. لم تكن منطقة العزل بعمق

ثمانين كيلومترًا خيارًا واقعيًا نظرًا لقرب دمشق من مرتفعات الجولان. كما كان هذا مطلبًا غير مقبول على السيادة الإقليمية السورية، حيث لم يستطع الأسد قبوله أبدًا. لقد كانت "عشرات الكيلومترات" التي تم الإبلاغ عنها لاحقًا توقعًا أكثر واقعية. لذلك، ما برز الآن هو ما أشار إليه يادلين بأنه "حرب إسرائيل بين الحروب"، وهو جهد مخصص لاستخدام قوتها الجوية المتفوقة وقدراتها الاستخباراتية لتقويض الأصول العسكرية الإيرانية والسورية وحزب الله، لا سيما في مجال تكنولوجيا الصواريخ، التي تعتبرها إسرائيل تهديدًا استراتيجيًا قويًا. كان هذا تهديدًا أوضحه نتنياهو للمجتمع الدولي خلال خطابه السنوي أمام الأمم المتحدة في نيويورك في 27 سبتمبر 2018. في خطاب لافت، وإن كان ذا طابع مسرحي بعض الشيء، عرض صور استطلاع جوي زعم أنها منشآت لتخزين صواريخ حزب الله في قلب بيروت، بالقرب من مطار رفيق الحريري الدولي.

وعلى الرغم من أن هذه الأهداف المحددة قد أفلتت حتى نهاية عام 2018 من استهداف سلاح الجو الإسرائيلي - حيث ظلت الهجمات المباشرة على العاصمة اللبنانية خطًا أحمر لا يمكن لإسرائيل تجاوزه بسهولة - كشف آيزنكوت في مقابلة أخيرة قبل تسليم مهامه إلى خلفه في أوائل 2019 أن إسرائيل قد قصفت آلاف الأهداف الإيرانية داخل سوريا، وهي غارات منعت إيران من تحقيق "رؤيتها الكبرى" ولكن نادرًا ما أعلنت إسرائيل مسؤوليتها عنها علنًا.

لا شك أن إسرائيل ألحقت أضرارًا حقيقية بإيران وسوريا وحلفائها من الميليشيات المختلفة. في الواقع، عند اقتران ذلك باكتشاف وتدمير الجيش الإسرائيلي لستة أنفاق هجوم حفرها حزب الله تحت السياج الحدودي مع إسرائيل تحضيرًا لأي حرب جديدة، حقق الجيش الإسرائيلي نجاحات تشغيلية ملحوظة في هذه "الحرب بين الحروب". ومع ذلك، على الرغم من أن استخدام إسرائيل للقوة الجوية كان مثيرًا للإعجاب، إلا أنه لم يكن قادرًا على تغيير المعادلة السياسية والاستراتيجية الأوسع في سوريا، والتي بنهاية عام 2018 شهد الأسد في موقف قوي. في الواقع، كان هذا الواقع مفهوماً في

القدس بحلول ذلك الصيف وكان ينعكس في خمس نقاط رئيسية تحدد الآن نهج إسرائيل تجاه الأحداث في سوريا: (1) تقويض وإعاقة أنظمة الصواريخ التي تمتلكها إيران وسوريا وحزب الله، الموجهة نحو إسرائيل؛ (2) إزالة جميع القوات الموالية لإيران من سوريا؛ (3) إعادة العمل باتفاق فصل القوات لعام 1974 في مرتفعات الجولان واستعادة الوضع القائم الذي ساد لمدة سبعة وثلاثين عامًا بعد انتهاء حرب أكتوبر 1973؛ (4) حرية إسرائيل في العمل "ضد أي طرف يعمل ضدنا من الأراضي السورية"، بما في ذلك إيران وتنظيم الدولة الإسلامية وحزب الله؛ (5) اتفاق مع موسكو (وقبول من واشنطن) بأن الأسد سيبقى في السلطة وأن إسرائيل لن تحاول إزاحته.

كان هذا المنظور، إلى حد كبير، مشتركًا مع اثنين من شركاء إسرائيل الخليجيين القدامى: البحرين والإمارات العربية المتحدة.

بشكل متزايد، بدأت العديد من الدول العربية تعيد تقييم مطالبها بإزالة الأسد وظهور ترتيب سياسي جديد في سوريا كشرط مسبق لإعادة العلاقات الدبلوماسية. كان هذا نهجًا براغماتيًا لم تشاركه بعد معظم الدول الغربية، وهو فهم أن الرئيس السوري المدعوم من روسيا وإيران من المحتمل أن يبقى في السلطة. رغم عداءاتهم الطويلة، بات الواقع هو الذي يحدد التفاعل. كان هذا النهج يعكس الدروس المستفادة من العراق: هناك، سمح رفض التعامل مع حكومة ذات غالبية شيعية لطهران بملء الفراغ. في 27 ديسمبر 2018، أعادت الإمارات العربية المتحدة فتح سفارتها في دمشق، وسرعان ما أعلنت البحرين نيتها أن تحذو حذوها. وعلى الرغم من أن السعودية لم تقم بعد بنفس الخطوة، إلا أن قرار الإمارات والبحرين كان مدفوعًا بالواقعية السياسية، حيث كان الاعتقاد أن هذه الروابط (وإعادة الفتح) مع الخليج السني قد تقلل مع مرور الوقت من اعتماد الأسد على إيران. ومع ذلك، ونظرًا لاعتماده على الدعم العسكري من طهران، بقي هذا أملًا بعيد المنال.

كما عكس ذلك أيضًا حدود الاعتماد على الوكلاء لخوض الحروب الإقليمية. فقد فشلت الملكيات الخليجية إلى حد كبير في ممارسة أي تأثير تشغيلي

على نطاق واتجاه الحرب الأهلية السورية، إذ لم تسفر إمدادات الأموال والأسلحة لجماعات المعارضة المتزايدة التباعد عن تأثير عسكري كبير أو مكاسب سياسية. إذا كان هناك أي شيء، فقد أكد ذلك عجزهم: على الرغم من الثروات الطائلة التي أنفقت على مجموعات المعارضة ذات التوجهات الأيديولوجية المختلفة خلال ست سنوات من الصراع، فإن مستقبل سوريا العربية يتحدد الآن بواسطة ثلاث قوى غير عربية: تركيا، وإيران، وروسيا.

كان هذا انقلابًا لافتًا للثروة وأبرز حدود ما يمكن تحقيقه من قبل الأطراف التي تتبع استراتيجية "توازن الحياد"، غير القادرة (أو غير الراغبة) في الإعلان عن مصالحها بشكل علني وواضح. بينما كان ظهور تنظيم الدولة الإسلامية - سواء بشكل مادي أو من حيث الجاذبية الاجتماعية الأوسع - يمثل تحديًا أكثر إلحاحًا للملكيات الخليجية، ظل إسقاط نظام الأسد، الذي طالما نُظر إليه في الرياض والمنامة وأبوظبي كموالي لطهران، يشكل تحديًا استراتيجيًا خاصًا حيث توافقت مصالحهم بشكل وثيق مع مصالح إسرائيل.أثناء زيارته لإسرائيل في مارس 2014، أشار رئيس هيئة الأركان المشتركة الأمريكية السابق، الجنرال مارتن إي. ديمبسي، إلى هذا التوافق في المصالح. خلال نقاش مع نظرائه من الجيش الإسرائيلي، اقترح "التواصل مع شركاء آخرين قد لا يكونون شركاء في الماضي... ما أعنيه هو الملكيات الخليجية تحديدًا، والتي لم تكن منفتحة في الماضي على إمكانية التعاون مع إسرائيل بأي شكل من الأشكال". وألمح بعبارات مبطنة إلى أن التعاون المستقبلي قد يشمل تبادل المعلومات الاستخباراتية والخبرة المشتركة في مكافحة الإرهاب والمشاركة في جهود دبلوماسية منسقة لحل الحرب الأهلية السورية.

يبقى من غير الواضح إلى أي مدى كان ديمبسي مطلعًا على الروابط المتنوعة بين إسرائيل والملكيات الخليجية عندما أدلى بتصريحاته. يمكن اعتبار ذلك بمثابة تأييد من واشنطن لنظام إقليمي جديد كانت ترى أنه يظهر بالفعل. وبالمثل، ومع حرص إدارة أوباما على تقليص بصمتها الاستراتيجية في جميع أنحاء الشرق الأوسط، كان تشجيع التقارب بين إسرائيل والملكيات الخليجية يتمتع بمنطق سياسي واضح. لكن، مثل إسرائيل، كانت الملكيات الخليجية مترددة في تحمل دور مباشر أكبر في الحرب

الأهلية السورية، باستثناء غارات جوية محدودة ومساعدات أرسلت إلى القوات الوكيلة. حتى عام 2013، كان السعوديون لا يزالون يأملون في أن يأتي تدخل عسكري من واشنطن بحجم وكثافة كافيين لتحويل ميزان القوى الداخلي بعيدًا عن دمشق.

كانت الرياض تدعم الائتلاف الوطني السوري، وهو تحالف فضفاض من الجماعات المناهضة للأسد، والتي كانت مشاعرها المعادية للنظام في دمشق غالبًا ما تتطابق مع منافسات داخلية شديدة لم تقدم الكثير لتعزيز قضيتها التي أصبحت أكثر خطورة. وبالمثل، كان السعوديون حريصين على معايرة دعمهم لهذه الجماعات المعارضة، بحيث يكون كافيًا لتحقيق انتصارات صغيرة للقوات السورية المعارضة لإضعاف قوة دمشق وحلفائها، ولكن دون الاعتماد عليهم نهائيًا في تحقيق الأجندة الإقليمية الأوسع للرياض. وعلى الرغم من أنها قد تكون استراتيجية عملت بشكل جيد بالنسبة للسعوديين في الماضي - حرب اليمن في الستينيات هي المثال الأبرز - إلا أن مثل هذا الدعم لم يكن كافيًا لمساعدة هذه الجماعات المعارضة المتنوعة في الحصول على ميزة تشغيلية في ساحة المعركة، ناهيك عن قدرتهم على الصمود أمام قوات الأسد.

ومع ذلك، ومع مواجهة تردد واضح من واشنطن في نشر "جنود على الأرض"، تراجعت الملكيات الخليجية عن التزام قواتها في المعركة في سوريا. في الواقع، مع صعوبة فرض الجيش السعودي إرادته في اليمن، تضاءلت الرغبة في الرياض للمشاركة بشكل أوسع في صراعات المنطقة. وبدلاً من ذلك، بقي دعم الحرب بالوكالة هو الأسلوب المفضل لمواجهة سعي إيران للهيمنة الإقليمية. في إسرائيل، كان الصراع في اليمن الذي شهد إطلاق صواريخ أرض-أرض من قبل الحوثيين نحو العاصمة السعودية يثير التعاطف في إسرائيل نظرًا للتهديد المماثل الذي واجهته عبر حدودها الشمالية من ترسانة حزب الله الكبيرة من الصواريخ.

كانت هذه التجربة، أكثر من أي شيء آخر، متوافقة بشكل خاص مع السعوديين والإماراتيين. على الأقل، كانت الملكيات الخليجية تفهم الآن ردود فعل القدس القاسية غالبًا تجاه كل من حزب الله وحماس، أعداء إسرائيل الذين زادت قدرتهم على استخدام الصواريخ وقذائف الهاون بأنواعها وأطيافها القاتلة بشكل كبير.

الخاتمة

مصالح مكشوفة، شراكات مخفية

في ديسمبر 2018، وأمام مؤتمر نظمه معهد القدس للدراسات الاستراتيجية، أبدى يائير غولان، نائب رئيس أركان الجيش الإسرائيلي السابق، تحفظات حول أولئك في إسرائيل الذين يروجون لعلاقات أوثق مع الملكيات الخليجية: "علينا"، كما قال، "أن نكون حذرين جدًا جدًا فيما يتعلق بالملكيات الخليجية." وبينما اتفق غولان على أن "المصالح المشتركة" كانت واضحة، إلا أنه حذر من أنه "نحن [الإسرائيليون] نعتمد على مجموعة مختلفة تمامًا من القيم ويجب ألا نبالغ في تقدير هذه العلاقة". كان ذلك بمثابة تذكير لصناع القرار الإسرائيليين بأنه بغض النظر عن قيمتها الحالية، فإن الروابط التي تم إنشاؤها مع الملكيات الخليجية من المرجح أن تكون ذات مدة محدودة (إن لم تكن ذات قيمة)، وبالتأكيد ليست روابط يمكن تعزيزها من خلال معايير مشتركة أو مصالح طويلة الأمد.

كان غولان على حق بالتأكيد. لم يكن العالم العربي أبدًا مثالًا يحتذى به في التعاون والوحدة؛ فمنذ عام 2011، أدى تفكك الدول والانقسام الديني والشقاق الطائفي إلى تقويض النظام السياسي العربي بشكل أكبر.حيث كان يمكن للعالم العربي على الأقل أن يتوحد حول رمز فلسطين، بات يُنظر إليه الآن من قبل البعض كمصدر إزعاج، مشكلة يجب إدارتها بدلاً من حلها في ظل إراقة الدماء الأوسع في سوريا والعراق واليمن. الفسيفساء الإقليمية لم تكن متوافقة مع نمط متماسك من الوحدة العربية أو الإسلامية، على الرغم من تنوع أجزائها. ولا يزال الصراع القائم بين قطر، المدعومة من تركيا من جهة، والسعودية ومصر والإمارات والبحرين من جهة أخرى، صامدًا أمام أي حل. إن "احتضان" الدوحة المستمر للإخوان المسلمين وفروعهم الإقليمية، كما يبدو، جعلها خارج نطاق التأييد السعودي-الإماراتي-المصري الجماعي.

أضف إلى ذلك تحالف سوريا وإيران وحزب الله – وهو ثلاثي، بالنسبة للكثير من العرب، يمثل صعودًا شيعيًا يمتد من طهران إلى بيروت – وبهذا، فإن

خطوط الصدع في الشرق الأوسط بالكاد توفر أرضية صلبة يمكن بناء التفاعل الدبلوماسي عليها، فضلاً عن المصالحة العربية.

تم تشكيل نهج السعودية والبحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان تجاه إسرائيل في هذا السياق بما يحمله من مطالب متناقضة على ما يبدو: الحساسية تجاه مكانتهم وموقعهم في العالم العربي، الحذر من عداء عام ملحوظ – وإن كان في تراجع – تجاه القدس، الحاجة المستمرة لاستمالة علماء الدين الإسلامي في بلدانهم، وعروض الكرم السياسي والاقتصادي تجاه القضية الفلسطينية، ولكن في النهاية، الحفاظ على علاقة مع إسرائيل كدفاع ضروري ضد طموحات منافسهم الرئيسي، إيران. وبينما اعترف البعض في إسرائيل بتزايد حجم هذه الاتصالات، لم يقتنع الجميع بأن هذه الروابط تشكل نظامًا، فضلاً عن أن تكون قائمة على موافقة ضمنية من الأطراف المعنية.

إفرايم هاليفي، الذي تمتد مسيرته الطويلة والبارزة في الموساد، بما في ذلك دور مركزي في التفاوض على معاهدة السلام مع الأردن في عام 1994، بقي غير مقتنع. بالنسبة له، يشمل هذا النظام التزامات أمنية متبادلة، وليس مجرد مصالح: لم ترغب الملكيات الخليجية في التعرض لاتهامات بالتعاون مع إسرائيل، في حين لم تستطع القدس "تمديد التزاماتها الأمنية تجاه الآخرين إلى ما يتجاوز قدراتها".

بالطبع، هناك وزن لهذا الحجة. لطالما شكلت القوة العسكرية والقدرة على عرضها، سواء بالكلمة أو الفعل، محور نظريات التحالف. ويبدو أن هاليفي محق في اقتراحه أن النظام التعاوني الاستراتيجي، إذا اقتصر تعريفه على مكونه العسكري، بالكاد يعرف علاقات إسرائيل مع الملكيات الخليجية، فضلاً عن السعودية. لكن الإطار التعاوني الاستراتيجي المطور في هذا الكتاب يمثل أكثر من مجرد مظهر من مظاهر القوة العسكرية. في الواقع، فإن استخدام آرون كليمان لوصف حالة العلاقات الأردنية-الإسرائيلية منذ ما يقرب من ثلاثة عقود شمل أشكالاً من التفاعل تتجاوز فهم القوة الصلبة.

تبعت ست خصائص للنظام التعاوني الاستراتيجي الذي ظهر بين إسرائيل والملكيات الخليجية منذ عام 2011 هذا التقليد. كما أشار منذ البداية، فإن "أنماط وأساليب" النظام التعاوني الاستراتيجي تشمل الدعم الدبلوماسي، والتفاعل الاقتصادي المتزايد في المجالات التي تتلاقى فيها المصالح المتبادلة. إن استجابة إسرائيل والسعودية للاتفاق النووي الإيراني هي المثال الأكثر وضوحًا؛ واستعداد القدس للتغاضي عن بعض مبيعات الأسلحة المتقدمة إلى الملكيات الخليجية من خلال صمتها السياسي على مستوى الكونغرس مثال آخر.

وبالمثل، كان استخدام إسرائيل "القوة الناعمة"، خاصة في مجال الأمن السيبراني، في طليعة إقامة علاقات اقتصادية مع عدة ملكيات خليجية، ولا سيما الإمارات. في حين يمكن اتهام نتنياهو بدفع قيمة هذه الروابط بشكل مبالغ فيه وسريع للغاية إلى دائرة الضوء العام لأغراضه السياسية الداخلية، إلا أنه كان بالتأكيد محقًا عندما أشار إلى دور قطاع التكنولوجيا الفائقة في إعادة تشكيل علاقات إسرائيل الإقليمية.

لا شك أن الملكيات الخليجية كانت دائمًا تعترف بقوة إسرائيل العسكرية وعلاقاتها الوثيقة مع الولايات المتحدة (وكذلك نفوذها في الكونغرس) كعوامل رئيسية في علاقاتها مع القدس، وهي عوامل حاولت حشدها ضد إيران. وقد أسس هذا الاعتراف واقع عملية التطبيع السري التي اتخذت أشكالاً متعددة، كما جادل هذا الكتاب. ومع ذلك، فإن "العلاقات الطبيعية" – وهي العبارة المفضلة لدى السعوديين – بقيت دائمًا أملًا بعيدًا في ظل غياب أي عملية سلام إسرائيلية-فلسطينية ملموسة.

ولا شك أن دول الخليج استمرت في اعتبار الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني مصدرًا لعدم الاستقرار الإقليمي، جاهزًا للاستغلال من قبل إيران وحلفائها، ولا سيما حماس وحزب الله. ومع ذلك، كانت دائمًا تشكك في استعداد إسرائيل للتفكير في حل حقيقي مع الفلسطينيين. وبينما كانت تتمسك بوعد مبادرة السلام العربية كإطار على الأقل لمناقشة قضية الحدود واللاجئين ووضع

القـدس الشرقية، فـإن التوسـع المسـتمر في بنـاء المسـتوطنات في الضـفة الغربية وحول القدس الشرقية كـان بمثابـة أفعـال لم يكن الغـرض منهـا إظهـار حسن النية الإسرائيلية في الوصول إلى حل.

من جانبهـا، بقيت إسرائيل حـذرة بشـأن آفـاق التطـبيع الحقيقي مـع دول مثـل السعودية، التي رفضت حـق إسرائيل في الوجـود لأكـثر من سـتة عقـود، وكـان هذا لـزمن طويـل ركيزة من ركـائز سياسـتها الخارجيـة. كـان ذلـك نهجًـا ولـد من تجـارب مريـرة. بقيت القـدس غـير متـأثرة بالعائـدات الدبلوماسـية المحـدودة نسبيًا المستمدة من اتفاقيـات السـلام السـابقة مـع مصر والأردن. لقـد حققت مكاسب اسـتراتيجية بالتأكيـد، لا سـيما في إزالـة تهديـد عسـكري عـربي تقليـدي قوي من حـدودها الشرقية والجنوبيـة. ولكن لم يكن هنـاك دافـع ملح، محلي أو دولي، لتقـــديم "التنـــازلات المؤلمـــة" على الأراضي الـــتي يعتقـــد معظم الإسرائيليين أنها ستكون مطلوبة بموجب مبادرة السلام العربية، والـتي يعتقـد معظمهم أن فوائدها ستكون ضئيلة.

يجب أيضًـا ملاحظـة أنـه، بـالنظر إلى نطـاق وطبيعـة علاقـات إسرائيل مـع الملكيات الخليجية، لم يكن لـدى جميـع الأطـراف فعليًـا حـافز حقيقي لاحتضـان التطـبيع الكامـل.بـالطبع، قـد لا يسـمح النظـام التعـاوني الاسـتراتيجي (TSR) بممارسة كامل الثقـل العسـكري والدبلوماسي لـ"الأعـداء الأشـقاء" في تشـكيل توزيـع القـوة الإقليمي، لكن لم يكن هـذا هدفـه الأساسي أبـدًا. بـل كـان إطـارًا يسـمح للملكيـات الخليجيـة – خاصـة السـعوديين والبحرينـيين والإمـاراتيين ومـؤخرًا (ولـو بشـكل أكـثر وضـوحًا) العمـانيين – بالاسـتفادة من التعامـل مـع إسرائيل دون الحاجـة لـدفع ثمن ذلـك من حيث التـوترات الداخليـة أو تحـديات أوسع لشرعيتهم الإقليمية. ومع ذلك، أصبح الشارع العـربي أكـثر تقبلاً لحقيقـة تزايـد الاتصـال مـع إسرائيل، ولا سـيما من خلال أحـداث عامـة منسـقة يتم بثهـا مباشرة على وسـائل التواصـل الاجتمـاعي. وكـان هـذا عنصرًا رئيسـيًا آخـر في النظام التعاوني الاستراتيجي، وازداد أهميتـه حيث سـاعدت هـذه الأحـداث في تسـهيل التواصـل بين الجمهـور وصـانعي القـرار في المجتمعـات الـتي تهيمن عليها الأنظمة الاستبدادية.

لكن إسرائيل استفادت أيضًا من مزايا مماثلة. على الرغم من أن قضايا الأمن الخارجي طالما هيمنت على الخطاب السياسي في إسرائيل، إلا أن انقساماتها الداخلية حول مستقبل الضفة الغربية، ومشروع المستوطنات الأوسع، وزيادة التدين الذي أصبح يميز جزءاً كبيراً من المجتمع الإسرائيلي، هي قضايا حادة. لطالما كانت هذه الانقسامات تُعتبر حاملة لبذور الصراع الداخلي، وكان اغتيال يتسحاق رابين في عام 1995 على يد شاب يهودي متطرف بسبب قضية الأرض مقابل السلام تذكيرًا قويًا بالطبيعة المتوترة للخطاب السياسي عبر معظم إسرائيل. بينما يتوقع معظم الإسرائيليين أن يتم ضم غالبية المستوطنات – التي تقع معظمها بالقرب من خط الهدنة لعام 1948 – إلى إسرائيل نفسها في أي تسوية مع الفلسطينيين، فإن الفكرة ذاتها بأن الأرض التي وعد الله بها الشعب اليهودي يمكن أن تُشارك تبقى محرمة بالنسبة للعديد من الإسرائيليين المتدينين اليمينيين. باختصار، تعني القيود الفكرية أن التطبيع شبه السري يخدم هدفًا مشتركًا للأمن الإقليمي مع الحفاظ على الاستقرار الداخلي.

لقد كان الكثير من هذا التطبيع السري مدعومًا بالطبع من خلال تواصل "علني-ناعم". في طليعة الجهود المبذولة لتحسين العلاقات بين إسرائيل والعرب الخليجيين، كان الأفراد من ذوي الروابط القوية مع حكوماتهم، وكذلك مراكز الأبحاث المؤثرة التي تتماشى مع النخبة الحاكمة. هؤلاء الأفراد – بمن فيهم وزراء سابقون، ومسؤولون عسكريون، وخبراء أمنيون – كانوا في طليعة تطوير قنوات الاتصال السرية بين الخصوم السابقين. وعلى عكس الحكومات، يمكن لهؤلاء الأشخاص إجراء مبادرات علنية تساعد في تمهيد الطريق لعلاقات أوثق في منتديات مفتوحة أو فعاليات دعائية تجذب انتباه وسائل الإعلام على نطاق واسع.

من بين هذه الأحداث البارزة، حدث استضافه مجلس العلاقات الخارجية في واشنطن في يونيو 2015، جمع بين دوري غولد، الذي كان يشغل منصب المدير العام لوزارة الخارجية الإسرائيلية، والجنرال السعودي أنور عشقي. ورغم أن هذه اللقاءات كانت ظاهريًا غير رسمية، إلا أنها ساعدت في تسهيل

محادثات خاصة بين أفراد على صلة وثيقة بدوائر صنع القرار النخبوية في بلدانهم. أياً كانت طبيعة المناقشات التي جرت بين الرجلين خلف الأبواب المغلقة، لم يضيع رمزيتها على الإسرائيليين أو السعوديين أو حتى الجمهور الأوسع عبر الشرق الأوسط. وبعيدًا عن العبارات المعتادة حول الحاجة للعمل من أجل السلام الإقليمي، اعترف كلاهما بأن المخاوف المشتركة تعني أنه "يمكن للإسرائيليين والسعوديين العمل معًا".

لم يكن تواصلهم فريدًا. فبعد كسره للتقاليد بالتحدث إلى عاموس يادلين أمام جمهور مدعو في بروكسل في 2014، قدم الأمير تركي الفيصل عرضًا آخر، هذه المرة بجانب إفرايم هاليفي في نيويورك في أكتوبر 2017، في حدث نظمه مركز أبحاث مؤيد لإسرائيل، وهو منتدى سياسات إسرائيل. كان لرمزية المكان – معبد إيمانويل في مانهاتن – تأثير بقدر أهمية الآراء التي عبر عنها المتحدثون المتميزون. كانت هذه هي المرة الأولى التي يتحدث فيها سعودي علنًا في مكان عبادة يهودي، حيث واصل الترويج لفضائل مبادرة السلام العربية، وأكد على الحاجة إلى مواجهة إيران، وحث الإسرائيليين والعرب على ضرورة تقديم التنازلات من أجل السلام. وأكد أن المكافآت ستكون هائلة:

"تخيلوا، سيداتي وسادتي، لو اجتمع العرب والإسرائيليون في التطوير العلمي؛ تخيلوا لو اجتمعنا لتطوير موارد المياه التي نحتاجها كلينا؛ الأبحاث الطبية والإنجازات، والأنشطة التجارية وما إلى ذلك. كل هذا أمامنا إذا تمكنا فقط من تحقيق السلام بين شعوبنا وحكوماتنا. ونحن نحرم أنفسنا من ذلك لأننا نتراجع ونحرم أنفسنا من السلام... لقد قلت دائمًا لجمهوري اليهودي في الماضي وسأقوله مرة أخرى اليوم، مع المال اليهودي والعقول العربية، يمكننا أن نذهب بعيدًا!"

بعيدًا عن هذا التعليق الطريف، كان الأمير تركي واضحًا بأنه، على حد علمه "كمواطن خاص"، لم تكن هناك أي "مناقشات تحت الطاولة" مع إسرائيل. بل وأوضح أن هناك في الرياض انزعاجًا خاصًا من إصدارات نتنياهو لإعلانات "تشير" إلى وجود علاقة قوية، وهو أمر كان الأمير واضحًا في أنه يمكن أن

يتحقق فقط على أساس التقدم في مبادرة السلام العربية. بالطبع، قد تكون الحقيقة ثمينة جدًا لدرجة أنها، بتعبير ونستون تشرشل، تظل لغزًا غامضًا يحيط به غموض. ومع ذلك، فإن الغموض قد كشف عن نفسه أحيانًا. ففي عام 2013، أظهرت ميزانية الدولة الإسرائيلية المنشورة على الإنترنت، بعد فحص دقيق لتدقيقها، أنه تم افتتاح بعثة دبلوماسية تمثيلية في دولة خليجية. تلك الدولة الخليجية كانت الإمارات العربية المتحدة.

تبقى التوترات بين الملكيات الخليجية وإيران العنصر الرئيسي الذي يربطهم بإسرائيل، وسيكون من الصعب تخيل نفس مستوى التعاون – ليس أقلها، على سبيل المثال، في مواقف إسرائيل تجاه مبيعات الأسلحة – إذا لم يكن لديهم خوف عميق من زيادة نفوذ طهران الإقليمي. ومع ذلك، عند توقيع الاتفاق، لاحظ الإسرائيليون قبول الرياض الرسمي للاتفاق النووي، حيث ادعى السعوديون أنه "خطوة أولية نحو حل شامل للبرنامج النووي الإيراني"، قبل أن يضيفوا شرطًا بأنه ينبغي أن يؤدي إلى "إزالة أسلحة الدمار الشامل، وخاصة الأسلحة النووية، من الشرق الأوسط."بالنسبة للقدس، أُشير إلى أن الضغط على إسرائيل لكي تكون أكثر انفتاحًا بشأن برنامجها النووي لن يهدأ على الأرجح في الرأي العام العربي. وفي استجابة للاتفاق النووي الإيراني (JCPOA)، أعلنت إسرائيل أنها ستستمر في السعي لـ"تعزيز جاهزيتها للضربات الوقائية ضد دول لا تتشارك معها حدودًا". كان هذا تحذيرًا واضحًا بأنها تحتفظ بحقها في شن ضربات وقائية ضد المنشآت النووية الإيرانية وربما أيضًا ضد أي دولة أخرى تسعى لتطوير قدرات نووية.

كان ذلك تأكيدًا على استمرار نهج عقيدة بيغن، كما أظهر الهجوم عام 2007 على مفاعل الكبر السوري. عندما تركزت التحديات الوجودية على عقول جماعية في القدس، لم تكن المسافة أو الزمن عائقًا أمام قدرة إسرائيل على التحرك. وهذا أمر يستحق الإشارة إليه. قد يكونوا أعداءً أشقاء، لكن الاكتشافات التي تشير إلى أن المملكة العربية السعودية قد تمتلك برنامج صواريخ باليستية يعمل في قاعدة عسكرية في الدوادمي، على بعد 150 ميلًا غرب الرياض، أثارت بوضوح تساؤلات في إسرائيل بشأن نطاق البرنامج

النووي للمملكة. نظرًا للقيود التقنية المعروفة، فقد قيل إن السعودية ربما اعتمدت على التكنولوجيا الصينية، مما يؤكد زيادة استعداد الرياض للعمل خارج قيود الولايات المتحدة.

يُفترض أن هذه خطوة سعودية نحو بناء قدرة ردع ضد إيران، لكنها سلطت الضوء أيضًا على حدود النظام التعاوني الاستراتيجي (TSR): فقد يكون قادرًا على إدارة العلاقات في مجال واحد، لكنه لا يستطيع منع المنافسة في مجالات أخرى.

هذه منطقة واحدة فقط، وإن كانت ذات أهمية استراتيجية كبيرة، حيث تتلاقى توقعات الأطراف وكذلك تتباعد. ومع ذلك، فإن النقطة الأوسع حول النظام التعاوني الاستراتيجي كما ظهر بين إسرائيل والملكيات الخليجية لا تزال قائمة: لقد قلل من التنافس المفرط بحيث يتحقق الهدف الرئيسي للنظام، وهو احتواء إيران.

بالتأكيد، ليس الجميع مقتنعًا بأن التهديد الإيراني حقيقي كما تم تصويره. تشير اقتصاديات متدهورة، وازدياد في الاضطرابات الاجتماعية، وجولة جديدة من العقوبات التي تزيد من الشعور بالركود الاقتصادي، إلى نظام يكافح لفرض سيطرته الإقليمية أو ترسيخ المكاسب المحققة.

ومع ذلك، تبقى هذه وجهة نظر الأقلية. أشار جودت بهجت إلى أنه رغم أن الحرب الشاملة بين إيران وإسرائيل غير مرجحة، فإن استراتيجية نتنياهو، بدعم من الملكيات الخليجية، كانت تهدف إلى "زيادة الضغط العسكري والاقتصادي على إيران في سوريا وأماكن أخرى" لتعزيز "تغيير النظام" في طهران.

في ظل الأزمة السورية والاضطرابات الأوسع التي جلبها الربيع العربي، شارك جميع الأطراف في النظام التعاوني الاستراتيجي رؤية استراتيجية متشابهة بشأن مجموعة من التهديدات التي تقدمها إيران، وحزب الله، والقاعدة، والجماعات الجهادية السنية الأخرى. ومع ذلك، وعلى الرغم من الالتزام المشترك بمحاربة الجماعات المتطرفة الإقليمية والإدراك المشترك

بأن الربيع العربي كان مصدرًا "لعدم الاستقرار"، لم تثبت أي من الأنظمة الحاكمة في الخليج، بحلول نهاية عام 2018، استعدادها لإقامة علاقات دبلوماسية رسمية مع إسرائيل.

ولكن كما لوحظ، لم يكن هذا هو الهدف الأساسي للنظام التعاوني الاستراتيجي. بل على العكس، سمح لإسرائيل بالوصول إلى صناع القرار الرئيسيين في الخليج دون الحاجة لدفع ثمن عبر التنازل عن القضية الفلسطينية. في الواقع، سمح النظام التعاوني الاستراتيجي للعلاقة بتجاوز قضية فلسطين إلى حد كبير بما يتناسب مع الفائدة الداخلية لجميع الأطراف. لم تكن الاعترافات الدبلوماسية أبدًا غاية في حد ذاتها، على الرغم من الآمال المتزايدة لبعض السياسيين الإسرائيليين. وكما قال موشيه يعلون: "تاريخيًا، كانت الدول العربية تستخدم 'القضية الفلسطينية' كسلاح سياسي ضد إسرائيل. الآن، هم في 'نفس القارب' مع إسرائيل، ولم يعودوا بحاجة لذلك السلاح. في الواقع، هم الآن بحاجة إلى إسرائيل".

ومع ذلك، تم تأطير كل هذا بقلق متزايد في إسرائيل وعواصم الملكيات الخليجية بشأن انسحاب واشنطن من المنطقة. ورغم أن هذه العملية كانت تُعتبر قد بدأت بشكل كبير في عهد إدارة أوباما، فإن إدارة ترامب لم تفعل الكثير لتهدئة المخاوف. عملية السلام المتوقفة؛ وسحب القوات الأمريكية من العراق وأفغانستان وسوريا؛ وزيادة الاستقلال عن النفط في الشرق الأوسط إلى جانب التصريحات العامة حول التحول نحو آسيا: كل هذا يوحي بأن نفوذ واشنطن واهتمامها في الشرق الأوسط قد بدأ يتضاءل حتى قبل دخول ترامب إلى البيت الأبيض.

تم اعتبار هذه الأمور بشكل جماعي إشارات على انسحاب القوة العظمى، إن لم يكن تراجعًا صريحًا. وبينما كانت الملكيات الخليجية قد أثنت على موقف ترامب المتشدد ضد إيران عند توليه الرئاسة، إلا أن تفاؤلهم الأولي تراجع بعض الشيء بعد سنتين. وكما أشار أحد الدبلوماسيين العرب في الخليج،

بعيـدًا عن شـعار "أمريكـا أولاً"، "ليس لـدينا أي فكـرة عمـا يحـاول [تـرامب] تحقيقه – وأعتقد أنه هو نفسه لا يعرف".

قد تكون مواقف الرئيس الصارمة تجاه إيـران والتخلي عن الاتفـاق النـووي قـد أكسـبته تأييـدًا إقليميًـا، لكن قـراره الـذي يبـدو متعجلًا بسـحب جميـع القـوات الأمريكيـة من سـوريا، على أسـاس أن تنظيم الدولـة الإسـلامية قـد هُـزم، خلـق فراغًا توقع الخبراء في واشنطن أنه سيتم ملؤه بسرعة من قبل إيران ووكلائها.

وكأنما للتأكيد على هذه النقطة، استقال وزير الـدفاع جيمس مـاتيس احتجاجًـا، بينمـا حـذرت مجموعـات ضـغط مؤيـدة لإسرائيل في واشـنطن من عـواقب التخلي عن الحلفاء الإقليميين مثل الميليشيات الكردية.

بـالطبع، يجب أن نكـون حـذرين بشـأن المسـتوى الفعلي للانسـحاب الأمـريكي. في وقت كتابـة هـذا النص، لا تـزال الولايـات المتحـدة تمتلـك قواعـد وتتمتـع بإمكانيـة الوصـول إلى منشـآت عسـكرية عـبر منطقـة الخليج، ولا سـيما في البحرين، وعمان، والكويت، والإمارات العربية المتحدة، وقطـر. بينمـا قـد تكـون قـد انخفضـت احتياجاتهـا الخاصـة للنفـط من الشرق الأوسـط، إلا أن ضـمان رفاهيـة الاقتصـاد العـالمي لا يـزال يتطلب وجـودًا قويًـا للولايـات المتحـدة جـوًا وبحـرًا عـبر الخليج.النظـام التعـاوني الاسـتراتيجي (TSR) الـذي تم تطـويره في هــذه الدراســة، يعتقــد المؤلفــون،انــه ســمح لإسرائيل بتضــخيم الأصــوات الدبلوماسـية للملـوك الخليجـيين، فرديًـا وجماعيًـا، في أروقـة السـلطة في واشنطن؛ بل إنه كان دعامة أساسية للعلاقـات المتنامية الـتي تطـورت. ومـع ذلك، منذ إدارة أوباما، أثار التحول الأمريكي بعيدًا عن المنطقة مخاوف أوسـع من أن نفـوذ إسرائيل في واشـنطن قـد يـتراجع، ممـا يقلـل من قيمـة النظـام التعاوني الاستراتيجي.

في الوقت الحالي، يبقى الحكم غير محدد، لكن يجب تذكر أن النظام التعاوني الاسـتراتيجي هـو إطـار – وليس عمليـة خطيـة – لتحقيـق هـدف محـدد. يظـل هدفـه احتـواء إيـران، وإلى هـذا الحـد تبقى مبادئـه الأساسـية، وإن كـانت غـير مكتوبة، أساسًا للتعـاون. بغض النظـر عن التفكـير الاسـتراتيجي في واشـنطن،

تظل إسرائيل أقوى قوة عسكرية في المنطقة، وكما يتضح بشكل متزايد في سوريا، فإنها مستعدة لخوض القتال ضد إيران عند الضرورة. وفي استهداف خصمها بهذه الطريقة، فقد خدمت مصالح الرياض وأبو ظبي بشكل خاص. وبالمثل، كانت إسرائيل على استعداد لتلبية بعض احتياجاتهم الأمنية: الروابط مع الإماراتيين ربما تكون الأبرز، سواء في مجال التدريب العسكري أو توفير تكنولوجيا الأمن السيبراني. لقد استُخدم استخدام إسرائيل لنسختها الخاصة من القوة الناعمة، وهو جانب مهم من النظام التعاوني الاستراتيجي، بفعالية ملحوظة. قد لا يكون هناك تقارب معياري يدعم الأنظمة الأمنية الأكثر انفتاحًا، لكن علاقاتها الوثيقة وتأثير القوة الناعمة والمصالح الدبلوماسية المشتركة لا تزال تربط بين الأطراف.

في الوقت نفسه، يبدو أن صناع القرار الإسرائيليين يعتقدون أن الدولة اليهودية لن تستفيد من نهج متعدد الأطراف مع الممالك الخليجية، حتى وإن كان يمكن تأطيره بشكل سري. يعكس ذلك استمرارية في موقف إسرائيل تجاه مفاوضات السلام وتفضيلًا مستمرًا للعلاقات الثنائية. كانت المشاركة متعددة الأطراف حيث يمكن إحضار الثقل الجماعي للرأي العربي دائمًا مكروها لدى إسرائيل. بالمثل، هناك حجة معيارية ضد بناء تحالف وثيق جدًا بين الممالك الخليجية وإسرائيل. على الرغم من الدور المهم للرياض في سوق النفط العالمية، فإن السلوك الداخلي للمملكة العربية السعودية وحده يجب على الأرجح أن يمنعها من أن تكون حليفًا مقربًا لإسرائيل. وكما أشار يائير جولان، هل سيكون من الحكمة لإسرائيل أن تستمر في بناء جسور مع السعودية في ظل الإدانة الدولية من الحلفاء التقليديين بشأن قضية خاشقجي وحملة المملكة الجوية في اليمن؟ هل تستطيع إسرائيل تبرير تحسين العلاقات مع السعودية عندما تظل الأخيرة متورطة بوضوح في انتهاكات حقوق الإنسان؟

في النهاية، ومع ذلك، فإن السياسة الواقعية هي التي تحدد سياسة إسرائيل: الحاجة الملحة لتأمين المنطقة من مزيد من التدهور السياسي تتفوق على

السعي إلى الانخراط الإقليمي المدفوع بالمعايير والذي لا يمكنه أبدًا تحقيق نفوذ طويل الأمد، ناهيك عن تحقيق مكاسب ملموسة.

لقد دفعت المصلحة المشتركة لإسرائيل والممالك الخليجية (السعودية، والإمارات، والبحرين) في تقليل نفوذ القوى المتطرفة عبر المنطقة إلى تهميش الانخراط الفعلي في عملية سلام إسرائيلية فلسطينية. في الواقع، بالنسبة للقدس، ما هي المكاسب الملموسة التي يمكن تحقيقها؟ في مارس 2016، وبإيضاحه للواقع الدبلوماسي لإسرائيل، أشار نتنياهو إلى أن الدولة اليهودية لديها "علاقات مع 161 دولة. من هو المعزول ليس إسرائيل، بل الدول التي ليس لديها علاقات مع إسرائيل، والقائمة تتقلص باستمرار." وكأنما لإثبات هذه النقطة، أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي في يناير 2019 استئناف العلاقات الدبلوماسية مع تشاد، وهي دولة ذات أغلبية مسلمة، بعد سبعة وأربعين عامًا من طلب السفير الإسرائيلي الأخير مغادرة نجامينا. كان ذلك حدثًا ربطه نتنياهو بوضوح بعلاقات إسرائيل مع الممالك الخليجية حين قال: "أولًا تتغلغل في العالم العربي، وذلك يساعدك على التغلغل في الدول الإسلامية. الفرق الكبير هو أن لديك عملية واضحة للتطبيع مع العالم العربي، رغم أنها ليست مكتملة وليست رسمية، ومع ذلك تذهب إلى العالم الإسلامي [غير العربي]."

ومع ذلك، فإن منطق الواقعية الكلاسيكية يقترح أنه على الأقل، من المرجح أن يظهر تحالف رسمي بين إسرائيل وثلاث على الأقل من الممالك الخليجية، مشروطًا برؤية مشتركة لإيران كفاعل إقليمي خبيث. أن هذا لم يعبر كثيرًا عن التأثير المستمر الذي تواصل فلسطين ممارسته على الضمير العربي الجماعي.

بالطبع، قد تكون العلاقات الأوثق بين القدس والممالك الخليجية قادرة على إحياء عملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية المتوقفة. وبشكل أوسع، يمكن لأبو ظبي والرياض على وجه الخصوص أن تساعدا، على سبيل المثال، في تمويل المشاريع المشتركة الإسرائيلية الفلسطينية. قد يوفر ذلك فائدة

إضافية تتمثل في الشرعية الدبلوماسية للدولة اليهودية مع تعزيز الاستقرار المالي لأي دولة فلسطينية مستقبلية، على الرغم من أن الكثير يعتمد بالطبع على حماس.

قد يؤدي ذلك، بدوره، إلى موقف إسرائيلي أكثر إنتاجية تجاه التنازلات الإقليمية التي لطالما اعتُبرت أساس أي اتفاق سلام دائم، على الرغم من أن المعارضة الداخلية في إسرائيل لمثل هذه التنازلات على أساس أيديولوجي تظل قوية.

ويبدو أن هذه الحوافز الاقتصادية تدعم "صفقة القرن" التي أعلن عنها كثيرًا والتي اقترحها جاريد كوشنر، والتي وصفها أحد المعلقين بأنها "ميترنيخ" الرئيس ترامب(إشارة إلى كليمنس فون ميترنيخ، رجل الدولة النمساوي الذي كان شخصية رئيسية في السياسة الأوروبية خلال أوائل القرن التاسع عشر. وهو معروف بسياساته المحافظة وجهوده للحفاظ على توازن القوى في أوروبا.). مبادرة مصممة لكسر الجمود بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، أشارت التفاصيل المسربة بعناية عن الخطة في ربيع عام 2019 إلى أن استمرار سيطرة إسرائيل (وربما ضم الكتل الاستيطانية الرئيسية في الضفة الغربية) سيتم مقابل استثمارات ضخمة في المناطق التي يسيطر عليها الفلسطينيون، إلى جانب تعزيز الحكم الذاتي.

كان من المقرر مناقشة هذه البنود في مؤتمر تم تنظيمه خصيصًا في البحرين، مقرر عقده في نهاية يونيو 2019، مع تأكيد الإمارات والسعودية مشاركتهما.بينما أكدت المبادرة على قوة العلاقات بين هذه الممالك الخليجية الثلاث وإدارة ترامب، ويُرجح أنها هدفت إلى ترسيخ المعارضة الإقليمية ضد إيران، إلا أنها مع ذلك بدت بعيدة جدًا عن تحقيق اعتراف كامل بالدولة الفلسطينية. وقد دفعت معظم المعلقين المطلعين، بما في ذلك نائب وزير الخارجية الإسرائيلي السابق في حكومة رابين، يوسي بيلين، إلى استنتاج أن المبادرة كانت في أفضل حالاتها سابقة لأوانها، وفي أسوأ حالاتها كانت ولدت ميتة. قلة هم من اعتقدوا أن المستفيدين المفترضين،

الفلسطينيين أنفسهم، سيتخلون عن حقوقهم الوطنية مقابل التحسين الاقتصادي.

لكن يبدو أن صانعي القرار الإسرائيليين يعتقدون أن الدولة اليهودية ليس لديها الكثير لتكسبه من هذا النهج الشامل. على النقيض من ذلك، فإن الإطار المؤسسي الفضفاض للنظام التعاوني الاستراتيجي (TSR) سمح للممالك الخليجية بمعايرة مستوى وشدة العلاقات مع القدس، وهو ترتيب تفضله إسرائيل مع الاعتراف بأن الرياض تملك اليد العليا. قد يعكس ذلك أيضًا استمرارية في موقف القدس تجاه السلام، وهو موقف أظهرت فيه تفضيلًا مستمرًا لإجراء المفاوضات الثنائية. بالطبع، تظل العلاقات المحسنة والفوائد التي قد تنجم عن هذه العلاقات مرهونة بالعلاقات العربية الداخلية، والسياسات الداخلية لمجلس التعاون الخليجي، والتقدم المحرز في المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية.

سيؤدي أي محاولة لإجبار هذه العلاقات على الظهور للعلن إلى تقويض الكثير مما تم تحقيقه حتى الآن؛ فلا يزال استياء الشارع العربي يكيف سلوك الدول. ومع ذلك، هناك نطاق واسع من الخيارات السياسية بين العلاقات الدبلوماسية الكاملة والافتقار التام للاتصال، وقد استغل الأطراف المعنيون هذا النطاق. يدرك الإسرائيليون بشكل خاص ذلك، وفي المنتديات العامة يظلون حريصين على إبراز المصالح المشتركة بين القدس وما أشار إليه اللواء هرتسي هاليفي، الرئيس السابق للاستخبارات العسكرية الإسرائيلية، باسم "الدول السنية البراغماتية".

تشمل العناصر الستة المحددة للنظام التعاوني الاستراتيجي التي تم توضيحها في هذه الدراسة والتي تشكل العلاقات بين إسرائيل والممالك الخليجية مجموعة من الأنشطة، لكنها تعترف في النهاية بأن الأمن الصارم يحدد مستوى المشاركة. كما يعترفون بأن القيود الداخلية لدى جميع الأطراف تحدد نوع وشدة التفاعل الخارجي، وهو ملاحظة مفاهيمية تتحدى التفسير الواقعي البحت لسياسة القوة الإقليمية الخالية من المحتوى الفكري.

في هذا الصدد، هناك أيضًا إدراك أنه وسط الاضطرابات والتجزئة في جزء كبير من الشرق الأوسط، لا تزال المصالح القائمة على الدول مهمة، وأن مصالح القدس والرياض في هذه الحالة ربما تكون الأكثر أهمية. لم يكن القرب الجغرافي قضية أبدًا، كما لم يكن التنوع في العلاقات بين إسرائيل والممالك الخليجية، وذلك لأن هيمنة الرياض على العلاقات الأمنية الخليجية هي التي حددت إلى حد كبير مستوى التفاعل مع إسرائيل.

في الوقت الحالي، يرتبط نطاق وشدة العلاقات التي تم إقامتها أساسًا بإيران. ومع ذلك، إذا استمر الرأي القائل بأن البصمة الدبلوماسية والعسكرية لواشنطن بين هذه القوى الإقليمية السابقة أصبحت تتلاشى تدريجيًا، فقد يصبح النظام التعاوني الاستراتيجي الناشئ بين إسرائيل والممالك الخليجية نموذجًا لفهم التحولات في التحالفات وأنظمة الأمن الإقليمي، في الشرق الأوسط الأوسع وشمال أفريقيا وما بعدها.

(ملحوظة)تم حذف المصادر لكثرتها حيث تبلغ حوالي100 صفحة

من ارادها فليرجع للنسخة الانجليزية

هذا الكتاب يأتيكم من سلسة